المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

دور صندوق النقد الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية : دراسة مقارنة بين تجربتي مصر و تركيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية

إعداد

بوجملة بهاء الدين

إشراف:

الأستاذة الدكتورة: مسيح الدين تسعديت

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الأستاذ غول حمزة	المدرسة الوطنية العليا للعولم السياسية	رئيساً
الأستاذة الدكتورة مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقررا
فراني حياة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشاً

شوال 1443/ ماي 2022

الإهداء:

الى كل من ترك بصمة في حياتي .

الشكر و التقدير :

اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة الأستاذة الدكتورة مسيح الدين تسعديت التي كانت بحق نعمة المشرفة و نعمة الناصحة و المرشدة في مرحلتي الليسونس و الماستر.

فجزاك الله عني كل خير استاذتي الفاضلة.

و اخص بالشكر ايضا، اعضاء لجنة المناقشة كلا باسمه على تكرمهم و قبولهم المشاركة في لجنة الحكم على المذكرة.

دون ان انسى كل من ساعد و شجع و ساهم في انجاز هذه المذكرة.

الملخص:

تعالج المذكرة موضوع دور صندوق النقد الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية:دراسة مقارنة بين تجربتي مصر وتركيا، في محاولة للإجابة عن الاشكالية التالية:**ماهي العوامل التي جعلت تجربة الإستدانة في مصر وتركيا تحقق حصائل مختلفة رغم وحدة المعايير والشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي إتجاه الدول المدانة؟.** وذلك بهدف توضيح آليات صندوق النقد الدولي في تقديمه للمساعدات للدول النامية، والتعرف على العوامل المساهمة في نجاح تجربة التنموية التركية مقابل تعطل المسار التنموي المصري، مع إظهار أهمية المعطى السياسي في توفير الظروف المساهمة في نجاح التجارب التنموية والتطرّق لمشاريع الاستغلال الامثل للموارد التي تصيغها الحكومات .

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تم التركيز في الفصل الأول على صندوق النقد الدولي،من حيث ظروف نشأته، اهدافه وموارده وكذا آليات الاستفادة من موارده. أما الفصل الثاني فقد عالج أسباب لجوء كل من تركيا ومصر إلى برامج وقروض صندوق النقد الدولي، وثمّ العمل على تحليلها وتقييم نجاعتها. أما الفصل الثالث فقد قمنا فيه بإبراز العوامل الاقتصادية والسياسية المساهمة في نجاح التجربة التنموية التركية وفشل التجربة المصرية.

والأخير خلصت إلى جملة من النتائج من أهمها :يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة مالية تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف التي تم اقرارها في مؤتمر "بريتن وودز"، كما استطاع صندوق النقد الدولي استحداث اليات تمويل جديدة، من اجل مواكبة التطورات السياسية و الاقتصادية التي عرفها العالم . وقد حمل استقلال دول العالم الثالث، مجموعة من التحديات واجهتها هذه الدول سواء على الصعيد الداخلية او الخارجي، الامر الذي دفعها للجوء الى برامج صندوق النقد الدولي . كما لعب العامل السياسي دورا مزدوجا في الحصول على قروض صندوق النقد الدولي والاستفادة من برامجه هذا من جهة، ومن جهة اخرى كان العامل الرئيسي في فشل هذه الاصلاحات بسبب عدم وجود ارادة سياسية.

Summary:

The note addresses the IMF's role in economic development in developing countries: a comparative study between the experiences of Egypt and Turkey, in an attempt to answer the following problem: What factors have made the debt experience in Egypt and Turkey achieve different earnings despite the unity of standards and conditions imposed by IMF towards condemned countries? In order to clarify the mechanisms of the International Monetary Fund (IMF) in providing assistance to developing countries and to identify the factors contributing to the success of Turkey's development experience in exchange for the disruption of the Egyptian development trajectory, while demonstrating the importance of the political grant in providing the conditions contributing to the success of development experiences and addressing projects that optimize the resources formulated by Governments.

The study was divided into three chapters, with the first chapter focusing on the International Monetary Fund (IMF), in terms of its conditions of origin, its objectives and resources, as well as the mechanisms for utilizing its resources. Chapter II addressed the reasons

for Turkey's and Egypt's recourse to IMF programmes and loans, and then worked to analyse them and assess their effectiveness. Chapter III highlights the economic and political factors contributing to the success of Turkey's development experience and the failure of the Egyptian experience.

The International Monetary Fund (IMF) is a financial organization that aims to achieve a number of objectives approved at the Bretton Woods Conference. IMF has also been able to develop new financing mechanisms to keep pace with the world's political and economic developments. The independence of Third World countries has brought a range of challenges that these countries have faced both internally and externally, prompting them to resort to IMF programmes. The political factor also played a dual role in obtaining IMF loans and benefiting from its programmes, on the one hand, and on the other, the main factor in the failure of these reforms was the lack of political will.

Résumé :

Le mémoire traite le rôle du FMI dans le développement économique des Pays en voie de développement: une étude comparative entre les expériences de l'Égypte et de la Turquie, dans le but de répondre au problème suivant: Quels facteurs ont fait en sorte que l'expérience de la dette en Égypte et en Turquie produisent des résultats différents malgré l'unicité des normes et des conditions imposées par le FMI aux pays condamnés? Afin de clarifier les mécanismes du Fonds monétaire international (FMI) en matière d'assistance aux pays en développement et d'identifier les facteurs contribuant au succès de l'expérience de développement de la Turquie en échange de la perturbation de la trajectoire de développement égyptienne, tout en démontrant l'importance de la subvention politique pour fournir les conditions contribuant au succès des expériences de développement et aborder les projets qui optimisent les ressources formulées par les gouvernements.

L'étude a été divisée en trois chapitres, le premier portant sur le Fonds monétaire international (FMI), en ce qui concerne ses conditions d'origine, ses objectifs et ses ressources, ainsi que les mécanismes d'utilisation de ses ressources. Le chapitre Il s'est penché sur les raisons du recours de la Turquie et de l'Egypte aux programmes et prêts du FMI, puis analyser et évaluerson efficacité. Le chapitre III souligne les facteurs économiques et politiques qui contribuent au succès de l'expérience de développement de la Turquie et l'échec de l'expérience égyptienne.

Le Fonds monétaire international (FMI) est une organisation financière qui vise à atteindre un certain nombre d'objectifs approuvés à la Conférence de Bretton Woods. Le FMI a également été en mesure d'élaborer de nouveaux mécanismes de financement pour suivre l'évolution politique et économique mondiale. L'indépendance des pays du Tiers Monde a engendré toute une série de défis auxquels ces pays ont été confrontés tant à l'intérieur qu'à l'extérieur, les incitant à recourir aux programmes du FMI. Le facteur politique a également joué

un double rôle dans l'obtention de prêts du FMI et le bénéfice de ses programmes, d'une part, et d'autre part, le principal facteur de l'échec de ces réformes était le manque de volonté politique.

مقدمة:

تمهيد:

تعيش البلدان النامية وضعا خاصا في ما يخص اوضاعها الاقتصادية، بسبب عدم قدرتها على منافسة في مجال التجارة الخارجية، و الذي كان من نتائج التي خلفتها الفترة الاستعمارية، حيث فرضت الدول الاستعمارية نموذج اقتصادي لخدمة مصالحها، عن طريق ابقاء الدول النامية في حلقة تخلف و تبعية خاصة في مجال التجارة الخارجية .

الامر الذي أبقاها رهينة مشاكل متعددة. عطلت مسارها التنموي ، حيث ان مبدأ حرية التجارة جعلها تعتمدعلى انتاج و تصدير المواد الاولية غير المصنعة و باسعار منخفضة مقابل استيراد السلع المصنعة من الدول المتقدمة ، مما سيأدي الى تراجع صناعاتها المحلية، و زيادة نسبة البطالة و زيادة نسبة الاستدانة الخارجية و تعطل المسار التنموي.

كل هذه المشاكل الاقتصادية تجعلها في حاجة الى تغطية حاجياتها عن طريق الاستدانة الخارجية من المنظمات الاقتصادية العالمية، و يعتبر الصندوق النقد الدولي من بين اهم المنظمات الاقتصادية الدولة ، التي انيطت مهمة الحفاض على الاستقرار المال، و تسهيل التجارة الدولية، عبر اتباع مجموعة من السياسات و البرامج ، و كذا منح قروض بهدف النهوض باقتصاديات الدول الأعضاء .

الأدبيات والدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: كتاب الباحث: **ارنست فولق**، بعنوان: **صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية**، الصادرة بتاريخ أفريل 2016، تعرض الكاتب إلى دور صندوق النقد الدولي في مساعدة النظام الاقتصادي للدول، وجاءت كدراسة نقدية أبرزت الجانب السياسي الذي يتحكّم في سياسة الصندوق وصوّرته على أنّه نوع جديد من الاستعمار الساعي لاستغلال موارد الدول.

لكن يلاحظ أن الدراسة أهملت الجانب الإيجابي من نشاط الصندوق حيث ساهم في إنجاح عدد من التجارب التنموية على غرار التجربة التركية ودول الخليج، وكذا اغفاله للدور السلبي الذي قد تلعبه السلطة السياسية في الدول من حيث انعكاس سوء ادارتها للموارد على التنمية الاقتصادية. وهو ما ستقوم به هذه الدراسة لإظهار دور الإرادة السياسية في إدارة الموارد بشكل يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، وحسن الاستغلال الجيّد للقروض المالية من جهة أخرى.

الدراسة الثانية: دراسة للباحث: **مثنى عبد الرزاق الدباغ**، بعنوان: " **الاصلاح والتغيير في تركيا: رؤية اقتصادية** "، المنشورة بتاريخ: أكتوبر 2010، في مجلة دراسات اقليمية العدد 20، و التي تعرّضت الى التجربة التركية في الاصلاح الاقتصادي وسياستها في التعامل مع مختلف الأزمات التي مرت بها، وحسن تقديرها لحجم الخسائر التي لحقت باقتصادها خاصة بعد أزمة 2001، بتطبيقها لسياسة اصلاحية اقتصادية ما زاد من حجم الاستثمارات الأجنبية وجعلت الاقتصاد التركي من اقوى الاقتصاديات .

لكن الدراسة اغفلت الجانب السياسي الذي لم يكن بنفس استقرار الجانب الاقتصادي، فمشكلة الاكراد وتدخلات المؤسسة العسكرية هدّدت الاستقرار الداخلي في تركيا وقتها.

ومنه؛ ستعمل دراستنا عل توضيح نتائج السياسة التركية على الجانبين الاقتصادي والسياسي، بالتطرّق للإصلاحات الاقتصادية لتجاوز الأزمات التي أنهكت اقتصادها، وإظهار حسن تعاملها مع قروض الصندوق النقد الدولي لتحقيق تنميتها الاقتصادية.

الدراسة الثالثة: للكاتب: **أكرم محمد العبد مطر**، بعنوان: "**اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الاسرائيلية و اثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993)**"، حيث قام الكاتب بالتطرق لاتفاقية كامب ديفيد التي أبرمتها مصر و اسرائيل بعد حرب اكتوبر 1973، والتطرّق إلى دور المعاهدة في فتح المجال أمام مصر للاستفادة من قروض صندوق النقد الدولي.

لكن يلاحظ أن الباحث قد أغفل السياسة التي تبنتها مصر في استفادتها من هذا القرض وكذا القطاعات التي ركّزت عليها في عمليتها التنموية.

ومنه؛ ستسلّط هذه الدراسة الضوء على التعامل المصري مع القرض الذي منح لها من صندوق النقد الدولي ومقارنته مع تعامل الطرف التركي لاستخلاص أسباب تحقيق تركيا لنموّها الاقتصادي.

الاشكالية:

تقدمت كل من مصر وتركيا بطلب الاستدانة من صندوق النقد الدولي على فترات بسبب معاناتهما من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية غير أن سياسة الاقتراض ورغم تشبه المعايير المطبقة من قبل الصندوق إلا أنها لم تلق نفس الحصيلة، ففي حين نجحت تركيا إلى حد بعيد في الخروج من أزماتها، كثيرا ما عقدت الاستدانة والمشروطية المفروضة من الصندوق على مصر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومنه يمكن التساؤل:

ما هي العوامل التي جعلت تجربة الاستدانة في مصر وتركيا تحقق حصائل مختلفة رغم وحدة المعايير والشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي تجاه الدول المدانة؟

التساؤلات:

تتفرّع عن الإشكالية جملة من التساؤلات كالآتي:

- ما هي الآليات التي صاغها صندوق النقد الدولي في محاولته لتحقيق تنمية اقتصادية في العالم الثالث؟
- كيف أدار الطرفان التركي والمصري مشروعهما التنموي اعتمادا على برامج صندوق النقد الدولي؟
- ما هي العوامل التي أسهمت في نجاح التجربة التنموية لتركيا وعرقلت المسار التنموي المصري؟

الفرضيات: تم الاعتماد في لدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

- تفرض الأزمات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية المتردية اللجوء إلى الاستدانة في ظل غياب الموارد المالية اللازمة.
- تلعب التحالفات مع الدول الغربية دورا كبيرا في الحصول على القروض من صندوق النقد الدولي.
- كلما كانت القروض موجهة لإنعاش القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة كلما نجحت في تحقيق التنمية المنشودة
- كلما وجهت القروض لقطاعات غير منتجة كلما فشلت التجارب العمليات التنموية
-

مجال الدراسة:

لقد تمّ تأطير الدراسة في حدود زمانية ومكانية بالشكل الآتي:

- **المجال الزماني:** جاءت الدراسة في إطار الفترة الزمنية الممتدّة من سبعينيات القرن العشرين إلى سنة 2016، وتم الاعتماد عليها بناء على أول قرض منحه صندوق النقد الدولي لمصر سنة 1977، تلاها

القرض الذي منح لتركيا في 1980، أما بخصوص تاريخ نهاية الدراسة فجاء الاعتماد عليه كونه العام الذي برزت فيه نتائج هذه القروض على الاقتصادين التركي والمصري.

- **المجال المكاني:** اهتمت الدراسة بكل من تركيا ومصر كونهما أبرز الدول المستفيدة من قروض صندوق النقد الدولي وهما حالتي الدراسة

أهميّة الدراسة:

- **الاهمية العلمية:** تبرز أهمية الدراسة من منطلق انها تندرج ضمن الحقول المعرفية للعلاقات الدولية، ذلك انها تركّز على الجانب الاقتصادي باعتباره حجر الأساس في تحديد قوّة الدول من عدمها وانعكاس المعطى الاقتصادي على الجانب السياسي.
- **الاهمية العملية:** تعد الدراسة منطلقا لتحديد أبرز العوامل الواجب ان تؤخذ بالاعتبار في عملية صناعة القرار من حيث التوظيف الأحسن لمقدرات الدول الاقتصادية وكذا هندسة الاستفادة القصوى من المساعدات الخارجية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- توضيح آليات صندوق النقد الدولي في تقديمه المساعدات للدول النامية.
- التعرف على العوامل المساهمة في نجاح التجربة التنموية التركية مقابل تعطل المسار التنموي المصري.
- إظهار أهمية المعطى السياسي في توفير الظروف المساهمة في نجاح التجارب التنموية والتطرّق لمشاريع الاستغلال الامثل للموارد التي تصيغها الحكومات .

مبررات اختيار الموضوع:

- **مبررات ذاتية:** وقع الاختيار على هذا الموضوع في إطار ميول الباحث للجانب البحثي في الدراسات الاقتصادية وبغية التحكم والفهم الاعمق للمفاهيم الاقتصادية على غرار الاقتصاد الدولي، و توظيف مكتسباته الدراسية السابقة حول الموضوع.
- **مبررات موضوعية:** إن حيوية موضوع الاقتصاد والتنمية تفرض نفسها على الباحثين للتعرف على آلياتها المختلفة ولاسيما في دول العالم الثالث التي كثيرا ما تلجأ للاستدانة من أجل تمويل مشاريعها.

الإطار النظري والمقاربات:

نظرا لطبيعة الموضوع المتداخلة تم الاعتماد على نظرية التبعية لتحقيق التكامل المنهجي بما يسمح بإحاطة أحسن للموضوع:

نظرية التبعية لسمير امين: تقوم هذه النظرية بدراسة تطور البلدان المتقدمة و تخلف العالم الثالث، و حسب النظرية ان النظام رأس المالي يقوم على جزئين لا بد من وجودهما ، و هما دول المركز و دول الاطراف، حيث تقوم هذه العلاقة على التبادل الاحتكاري الذي يؤمن الفائض الاقتصادي من دول الاطراف الى الدول المركز او الدول الامبريالية، حيث ينظر لهذا التطور على انه ضرورة لوجود النظام الراس المالي العالمي، لذلك يعتبر التقدم دول المركز حتمية لتخلف دول المحيط، و بنظرة عكسية تخلف دول المحيط ضرورة لتقدم دول المركز.

و ذهب سمير امين الى خطوة ابعد في تفسير نموذج المراكز و الأطراف، فذهب لدراسة علاقات و شروط الانتاج ليميز بين نموذجين، نموذج الاقتصادي لدول المركز و نموذج الاقتصاد الطرفي او المحيطي، و الذي يتميز هذا الأخير بارتباطه انتاجيا و راسماليا بمراكز الراسمالية.

و منه: يمكن الاعتماد على هذه النظرية لفهم العلاقة بين مصر و تركيا مع صندوق النقد الدولي و لتحليل العلاقات الارتباطية لدول المحيط مع دول المحور و التي تعيق بدورها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، و كذلك دور دول المركز في توجيه سياسات الصندوق النقد الدولي لخدمة مصالحها.

تحديد المفاهيم:

مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية بصفة عامة ويمكن التطرق لعدة مفاهيم منها:

أنها الشكل المركب والمتداخل من الاجراءات والعمليات المرتبطة ببعضها البعض والمستمرة التي يقوم بها الانسان من اجل التحكم في مسار واتجاه التغير الثقافي والحضاري في المجتمع[1].

ومن مجالات التنمية:

- التنمية الاقتصادية
- التنمية الاجتماعية

[1] حجيلة رحالي، " التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة)"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص ص 152 – 176.

- التنمية السياسية
- التنمية الإدارية.

أما التنمية الاقتصادية فكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم النمو والتنمية، فقد عرفه عبد الجابر برايس النمو الاقتصادي بأنه: " الزيادة المتواصلة خلال فترة ممتدة من كمية السلع والخدمات التي تنتج في الاقتصاد[2]".

ومن خلال التعريف السابق يمكن ان نستنتج ان النمو الاقتصادي يعبر عن الجانب الكمي من الظاهرة

اما التنمية الاقتصادية فتعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة ذات كفاءة جيدة ورفع مستويات الانتاج من خلال تنمية المهارات والاستثمار في الطاقات البشرية وتأسيس تنظيم فعال[3].

اي ان عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى:

1. زيادة الناتج المحلي الاجمالي
2. زيادة نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الاجمالي
3. رفع حجم انتاجية الدولة
4. الاستغلال الامثل لموارد الدولة وللطاقات البشرية المتاحة

مفهوم الدول النامية:

كان اول ظهور لهذا المفهوم في الامم المتحدة مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وهي تلك الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار الغربي، والتي تشترك في مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الدول المتقدمة منها التخلف، والضعف في جميع المجالات، وهذا ما يجعلها في آخر سلم ترتيب الدول مقارنة بالدول النامية.

وقد عرف المعجم الاقتصادي الدول النامية، هي تلك الدول التي تعاني من انخفاض في مؤشراتها الاقتصادية، حيث ان ناتجها المحلي الاجمالي لا يستوعب حجم نفقاتها، الامر الذي يحرمها من الاقدام على

---

[2] Abdeldjabbar Brais, " **modeles de croissance éxogène**", cenre de publication universitaire, 2007, p 2.

[3] سميحة نوي، " **دور المساعدات الانمائية الدولية و الاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الاكثر فقرا: دراسة حالة الدول الافريقية الاكثر فقرا**"، مذكرة ماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، 2012/2011)، ص 3.

القيام بمشاريع استثمارية في القطاع الزراعي والصناعي، الامر الذي يؤدي الى تراجع الدخل الفردي[4] . كما تعتمد هذه الدول على نموذج القطاع الاولي عادة ما يكون ريعي، فيكون هو الدخل الوحيد الذي تعتمد عليه في تلبية حاجيات مواطنيها، و من ثم لا تستطيع توفير الموارد الكافية لدعم الاستثمار الداخلي.

كما تم اطلاق تسميات مختلف على هذه الدول ومنها:

- الدول المتخلفة
- الدول السائرة في طريق النمو
- الدول الفقيرة
- دول العالم الثالث

و تعتبر التسمية الاخيرة الاكثر استعمالا من طرف الباحثين والأكاديميين في الابحاث و الدراسات لارتباطها التاريخي بالحرب الباردة. وقد كان استعمل المصطلح لأول مرة من طرف الباحث الفرنسي "الفريد سوفي" في مقال نشره سنة 1952، ويقصد بمفهوم دول العالم الثالث تلك الدول التي لا تندرج تحت مفهوم العالم الأول أو العالم الثاني[5].

خصائص الدول النامية:

- ضعف الناتج المحلي الاجمالي و يعني ذلك انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للفرد.
- انخفاض مستوى الانتاج المحلي والاعتماد على الاستيراد من الدول المتقدمة، الامر الذي يزيد من حجم نفقاتها، واللجوء الى الاستدانة الخارجية .
- الاعتماد على الاقتصاد الريعي بالدرجة و غياب شبه تام لإنتاجية القطاعات الأخرى.
- ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم[6].
- غياب الاستقرار السياسي، وضعف العلاقات الخارجية، الامر الذي يجعلها في تبعية للدول المتقدمة.

[4] يسوف بعيطيش، **" تحديات و رهانات الدول النامية في ظل العولمة "**، م العلوم القانونية و السياسية، ع 01، افريل 2019، ص ص 674-701.

[5] المرجع نفسه، ص ص 674 – 701.

مناهج الدراسة:

المنهج المقارن: يعتبر المنهج المقارن احدى اهم المناهج المستخدمة في البحث العلمي ويعتبر المنهج البديل على التجربة بالنسبة للعلوم الدقيقة، حيث يعتمد المنهج على المقارنة بين ظاهرتين او اكثر، بهدف ايجاد اوجه التشابه والاختلاف. وتم توظيف المنهج المقارن في موضوع الدراسة من أجل المقايسة بين تجربتي مصر و تركيا في تعاملهما مع قروض و برامج صندوق النقد الدولي .

منهج دراسة الحالة:

هندسة الدراسة: جاء الاعتماد على العناصر التالية كمحاولة للإجابة عن الاشكالية :

- في **الفصل الأول**: ثمّ التركيز فيه على صندوق النقد الدولي، من حيث ظروف نشأته، اهدافه وموارده وكذا آليات الاستفادة من موارده.

المبحث الاول: تم تطرق فيه الى الاسباب و الظروف التي مهدت الى تأسيس صندوق النقد الدولي، مرورا بأهم الافكار التي بلورة فكرة تاسيسه، وصولا الى المؤتمر التأسيسي و أهم اهداف التي قام من أجلها الصندوق.

المبحث الثاني: تم التركيز فيه على موارد الصندوق و طرق الاستفادة منه، و كذا اهم الاليات التي استحدثها تماشيا معى التطورات الساحة الدولية.

- في **الفصل الثاني**: تم التطرق لأسباب لجوء كل من تركيا ومصر إلى برامج وقروض صندوق النقد الدولي، ثمّ العمل على تحليلها وتقييم نجاعتها.

المبحث الاول: عرض فيه تجربة مصر مع صندوق النقد الدولي، من خلال استعراض أسباب لجوئها الى الصندوق و مختلف البرامج التي تم تطبيقها، و في الاخير تم تقييم نتاج البرامج المطبقة.

المبحث الثاني: عرض فيه تجربة تركيا معى صندوق النقد الدولي و كذا الاسباب التي دفعتها الى الجوء للصندوق مع عرض البرامج التي تم تطبيقها، ثم تم تقييم نتائج البرامج المطبقة.

- في **الفصل الثالث**: اهتم بأبرز العوامل الاقتصادية والسياسية المساهمة في نجاح التجربة التنموية التركية وفشل التجربة المصرية.

المبحث الاول: تم التطرق في هذا المبحث الى العامل السياسي في كل من مصر و تركيا و تأثيره على المسار الاصلاحي التي انهجته الدولتان بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني: تم عرض العوامل الاقتصادية التي مرت بها الدولتان، من خلال التعرف على النظام الاقتصادي لكل من مصر و تركيا، و اوجه الاختلاف من ناحية توجيه قروض و برامج صندوق النقد الدول.

المبحث الثالث: تم تركيز فيه على السياسة الخارجية لكل من مصر و تركيا و اهم المراحل التي مرت بها .

الفصل الاول : التعريف بصندوق النقد الدولي

سعى النظام النقدي الدولي في فترة ما بعد الحرب إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها تجنب الأخطاء التي ارتكبت بعد الحرب العالمية الأولى حتى يقوم الاقتصاد العالمي على المنافسة التعاونية بين الدول أو ما يسمى بالاعتماد المتبادل، وليس على الهيمنة مع إعطاء النمو الاقتصادي أولوية مثل الاستقرار. كما كان ينبغي على التدفق الدولي لرأس المال أن يشجع التجارة وألا يسمح له بأن يصبح قوة مستقلة وربما معطلة. إضافة إلى ضرورة إنشاء وكالة رسمية متعددة الأطراف لتعزيز الهدفين الأولين.

المبحث الاول : صندوق النقد الدولي :دراسة في النشأة و الأهداف :

مع مطلع القرن العشرين توالت الازمات الاقتصادية على المستوى العالمي، و خاصة بالنسبة للدول الراس مالية، و ما خلفته الحرب العالمية الثانية من خراب على مستوى النظام الاقتصادي الدولي كان كبيرا، فقد اصح النظام الاقتصادي و السياسي في حالة فوضى، مما ادى الى عرقلت فلسفة الاقتصاد اللبيرالي المبني على حرية التبادل الاقتصادي و الاعتماد المتبادل، فكان لابد من انشاء تنظيم دولي مهمته تنظيم التجارة الدولية بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي و تحقيق التنمية من ناحية اخرى.

المطلب الأول: نشأة الصندوق النقد الدولي:

كان الكساد العالمي أو ما يسمى بأزمة 1929 وتداعياتها من أهم الاسباب التي دفعت بالجهود الدولية للتفكير في إنشاء صندوق للنقد الدولي من أجل تفادي الآثار السلبية لأزمات مستقبلية.

1- دور الأزمة الاقتصادية في إنشاء الصندوق:

كان الكساد الكبير مثل السقوط من القمة إلى الحضيض بالنسبة للعالم، الذي لم يعرف تجربة قاسية مماثلة لها، ولا حتى بعدها خلال الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008 ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 15% خلال الفترة من عام 1929إلى 1932، مع العلم أن الآثار السلبية والتداعيات امتدت إلى ما بعد ذلك، إذ تشير بعض التقديرات إلى استمرار الكساد لمدة 10 سنوات، لكن مؤرخين واقتصاديين يعتقدون أن آثاره السيئة استمرت أطول من ذلك ولم تتلاش بشكل كامل حتى بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا في عام 1946.

أ-اندلاع الأزمة في الولايات المتحدة:

بدأت الأزمة بانهيار أسعار الأسهم يوم 24 اكتوبر 1929 أو ما يسمى بالخميس الأسود في بورصة وول ستريت، مما أدّى إلى مسارعة أصحاب الأسهم الى بيعها. ومع غياب الطلب عليها، تراكمت الديون على المستثمرين وتحملت البنوك أعباء القروض الضخمة التي لم تكن قابلة للسداد، وبذلك توقّف أكثر من 600 بنك أمريكي عن العمل[7].

وقد أدت الأزمة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 20% من 87 بليون عام 1929 الى 42 بليون عام 1933[8]. كما تراجع الانتاج الصناعي للسيارات من 4.5 مليون سيارة في عام 1929 الى 1.9 مليون سيارة عام 1931 مما أدى الى تسريح العمال من طرف العديد من المؤسسات و بالتالي ارتفع حجم البطالة الى حولي 14 مليون من العمالة عام 1933 لقرابة 25% من القوى العاملة بالبلاد بحلول عام 1933. ومست الأزمة كذلك القطاع الفلاحي والزراعي بسبب تناقص الطلب الناجم عن ضعف القدرة الشرائية تزامنا وارتفاع العرض مما أدى الى كساد الانتاج الفلاحي.

وبذلك طالت آثار الكساد الكبير جميع جوانب المجتمع في الولايات المتحدة، ففيما يخص البطالة فإنها قفزت من 3.2% سنة 1929 إلى وانخفضت الأجور بنسبة 42%، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى 55 مليار دولار من 103 مليار دولار، وكان ذلك نتيجة طبيعية للانكماش الذي دفع الأسعار للهبوط بنسبة 10% سنويًا[9].

2- تداعيات الأزمة على المستوى العالمي:

نجم عن الأزمة في الداخل الأمريكي قيام أصحاب المصارف بالولايات المتحدة باتخاذ إجراءات لمواجهة الأزمة فعملوا على استرجاع كميات كبيرة من المال من مصارف في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، وهي دول تضررت بتداعيات الأزمة، هذا الى جانب الدول التي كانت لا تزال تحت وطأة الاستعمار التي تضرر اقتصادها كثيرا. وقد تأثرت مختلف القطاعات أهمها القطاع الصناعي حيث شلت صناعة البناء وتوقفت

---

[7] علا عادل علي، "الازمة المالية العالمية: تاثيرها و طرقمواجهتها"، مجلة النهضة، عدد 1، جانفي 2013، ص ص 1 – 45.

[8] عبد القادر السيد متولي, الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير,الطبعة الاولى, دار الفكر للنشر و التوزيع,, المملكة الاردنية الهاشمية , 2009, ص320.321

[9] ميمونة داودي, ظهور الازمات المالية دراسة ازمة الكساد الكبير 1929-1933, مذكرة ماجستار, 2014/03/18

في مختلف دول العالم وانخفضت أسعار المحاصيل بنسبة 40% إلى 60%، وكانت صناعات المواد الأولية الأكثر تضررا في العالم[10].

أ-آثار الأزمة على فرنسا :

أثرت إعادة الأصول الأمريكية على بنك ألساس لورين، والاتحاد الباريسي، وخاصة البنك الوطني للقروض فعانت من سياق انكماش وتداعيات تخفيض العملات الأخرى، ولا سيما الجنيه الإسترليني في سبتمبر 1931، مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع الفرنسية في السوق العالمية، والتي أدت إلى تباطؤ الصادرات و لى توسيع العجز التجاري وزادت البطالة التي وصلت إلى 400.000 شخص في مارس 1933 و الى 1200.000 في مارس 1934 .

وقد قررت حكومة لافال تخفيض رواتب الموظفين بنسبة 10٪، وخلقت ضرائب جديدة تؤثر على المداخيل الكبيرة جدًا وموردي الحرب، وأجرت مراجعة للمعاشات من أجل الحد من الانتهاكات .لكن هذه المالتوسية الاقتصادية لم تكن كافية للخروج من الكساد وعجز الميزانية.[11]

ب.ألمانيا :

مع ارتفاع التعريفات الجمركية بسبب الانكماش الاقتصادي انخفضت قيمة الصادرات الالمانية الى 280مليون سنة 1932 بعدما كانت 630مليون مارك سنة 1929 اما بالنسبة للواردات الالمانية فقد تراجعت اكثر فاكثر خلال نفس الفترة من 670 مليون مارك الى 230 مليون مارك [12]

و قد انخفض الطلب على السلع الالمانية ، مع فشل المانيا في محاولة استرداد أسواقها الخارجية مثل أسواق الاتحاد السوفياتي و امريكا اللاتينية، مما أدى الى عجز في الميزان التجاري .

---

[10] الهامش: تاريخ الأزمات من الكساد الكبير حتى عصرنا الحالي 6من محرم 1441 هـ 5 سبتمبر 2019 السنة 144 العدد فاطمة محمود مهدى طباعة المقال

[11] Larousse : https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/la_crise_de_1929/187370 États-Unis : histoire

تاريخ التصفح : 20 افريل 2022

[12] ادوارد هريت كارل, العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح 1919, ترجمة سعيد شيحاني , دار الجيل , بيروت 1992 ص222.223

هكذا تأثّرت التجارة العالمية نتيجة عدم الاقبال على الانتاج الصناعي والذي أثر بدوره سلبا على الدول الفلاحية مما أدى الى إصابة التجارة الدولية بالركود. وكان مصدرو المواد الخام والمنتجات الزراعية الأكثر تضررا حيث لم يعد لديهم منافذ لبيعها، مع انهيار الاسعار فقد اضطرت البرازيل مثلا الى حرق القهوة في القاطرات. وفي المقابل توقفت الواردات من هذه الدول الأمر الذي أعاق اقتصاد الدول الصناعية المصدرة ويعرض انتعاشها الاقتصادي للخطر.

وكانت النتائج السياسية للأزمة أقسى بوصول الأنظمة الديكتاتورية إلى السلطة مثل النازية في ألمانيا والنظام الفاشي في إيطاليا، كما قوى بشكل غير مباشر النظام الشيوعي وتحول النظام الاقتصادي الحر إلى اقتصاد موجه.

المطلب الثاني: تأسيس صندوق النقد الدولي:

لقد تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في إطار التعاون الاقتصادي بهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات من القرن العشري . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام في العلاقات النقدية الدولية والتجارة العالمية. ورأت هذه الدول الفرصة لإقامة نظام دولي جديد من شأنه أن يستفيد من دروس معايير الذهب السابقة وتجربة الكساد الكبير وأن يعمل على إعادة البناء بعد الحرب .وقد سعت الجهود الدولية إلى تجنب صرامة النظم النقدية الدولية السابقة، وإلى انعدام التعاون بين البلدان بشأن تلك النظم.

1 - دور مشروعيّ كينز و وايت في بلورت فكرة تأسيس صندوق النقد الدولي :

اعتقد كينز ووايت أن هناك حاجة إلى وضع عملية التمويل الدولي وخصوصا الإقراض للدول تحت إطار تتحكم فيه الدول وليس المؤسسات المالية التي يملكها القطاع الخاص. ولذلك قدم كل منهما خطة لتأسيس نظام نقدي جديد تقوم فيه المؤسسة الجديدة بدور رئيسي في عملية تمويل عجز الدول في ميزان مدفوعاتها والحفاظ على استقرار النظام النقدي .

أ- مشروع كينز

دعا جون ماينارد كينز حينما كان مستشارا للحكومة البريطانية، التي كانت تعاني من تراكم ديون الحرب عليها، إلى إنشاء مؤسسة ضخمة تتمتع بالموارد والسلطة اللازمة للتدخّل عندما يحدث اختلال في

التوازن. وهذا النهج يتفق مع اعتقاده بأنه ينبغي للمؤسسات العامة أن تكون قادرة على التدخل في أوقات الأزمات. وتنص خطة كينز على إنشاء مصرف مركزي عالمي يسمى اتحاد المقاصة، واصداره لعملة دولية جديدة هي "البانكور" BANCOR التي ستستخدم لتسوية الاختلالات الدولية.

واقترح كينز جمع أموال بمبلغ 26 مليون دولار لاتحاد المقاصة. بحيث يحصل كل بلد على خط ائتمان محدود يحول دون احداثه لعجز في ميزان المدفوعات، مع استثنائه عن تشغيل الفوائض عن طريق الاضطرار إلى تحويل البانكور الزائد إلى اتحاد المقاصة. وعكست الخطة مخاوف كينز بشأن الاقتصاد العالمي بعد الحرب. فقد افترض أن الولايات المتحدة سوف تعاني من كساد آخر، الأمر الذي سيدفع بلداناً أخرى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات وإجبارها على الاختيار بين الاستقرار المحلي واستقرار أسعار الصرف.

ب-مشروع وايت :

كان ديكستار وايت مستشارا في وزارة الخزانة الأمريكية كما كانت آراءه بشأن التجارة الدولية والتمويل متسقة مع آراء التيار الاقتصادي الأنجلو ساكسوني السائد في عصره. وتمثلت فكرته في إنشاء مؤسسة جديدة واحدة من سلطات وموارد أكثر محدودية. وهو يعكس المخاوف من أن يُستخدم جزء كبير من الموارد المالية لاتحاد المقاصة[13] الذي تتوخاه شركة كينز لشراء السلع الأمريكية، مما يؤدي إلى احتفاظ الولايات المتحدة بأغلبية البانكور[14]

وبدلاً من إصدار عملة جديدة، سوف يتم تمويلها بمجموعة محدودة من العملات الوطنية والذهب بقيمة 5 ملايين دولار من شأنها أن تحد فعلياً من إمدادات الائتمان الاحتياطي. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد كبير. وقد اقترح وايت إنشاء «مقياس السيطرة الذكية» من خلال التعاون الدولي. كما كتب في عام 1942، "يبدو أنها خطوة مهمة في اتجاه الاستقرار العالمي إذا تمكن أحد الأعضاء من الحصول على التعاون الكامل من الحكومات الأعضاء الأخرى للسيطرة على تدفق رأس المال من أجل بناء توجه موحد للتجارة الدولية .[15]

---

[13] كان من احد المؤسسات التي اقترحها جون مايناردكينز سنة 1944 في مؤتمر بريتين وودز هدفها تنظيم تبادل و صرف العملات, و فتح المبادلات التجارية بين الدول , و هو الدور الذي يقوم به الصندوق حاليا

[14] و هي ايضا من مقترحات كينز دعا فيه لبناء نظام لادارة العملات و اقترح انشاء عملة عالمية جديدة هي البانكر BANCOR

[15] https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1998/09/boughton.htm?fbclid=IwAR226ya-Qwf6QLSg8eHBa4pVn8HMx2PYfxplpDvijBAWCxDJ58QvmrIiblQ تاريخ التصفح: 22 افريل 2022

2- المؤتمر التأسيسي للصندوق

عقد في جويلية 1944 ببريتون وودز بولاية نيو هامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية المؤتمر المؤسس بحضور مندوبي 44 دولة، بعد أكثر من عامين من التحضير عقد الخبراء الماليون اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف لا حصر لها للتوصل إلى نهج مشترك. وقد تم إنشاء نظاما نقديا دوليا جديدا يعرف باسم نظام بريتون وودز.

ووافق المندوبون الـ 730 في بريتون وودز على إنشاء مؤسستين جديدتين، يقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة أسعار الصرف وإقراض العملات الاحتياطية للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات. كما أوكلت للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعروف الآن باسم مجموعة البنك الدولي، مسؤولية تقديم المساعدة المالية لإعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية والتنمية الاقتصادية للبلدان الأقل نموا. فقد تصور هؤلاء في بريتون وودز نظاماً نقدياً دولياً من شأنه أن يضمن استقرار أسعار الصرف، ويمنع خفض قيمة العملات على نحو تنافسي، ويعزز النمو الاقتصادي.

دخل صندوق النقد الدولي حيز الوجود الرسمي في ديسمبر 1945، عندما وقّع أول تسعة وعشرين بلداً عضواً على مواد اتفاقه. ووافقت البلدان على الإبقاء على عملاتها ثابتة ولكنها قابلة للتعديل في حدود 1%أمام الدولار، وكان الدولار محدداً بالذهب عند 35 دولاراً للأوقية[16]. وفي عام 1958، أصبح نظام بريتون وودز يعمل بكامل طاقته عندما أصبحت العملات قابلة للتحويل. وقامت البلدان بتسوية الأرصدة الدولية بالدولار. مع تحمل الولايات المتحدة مسؤولية الإبقاء على سعر الذهب ثابتا ويتعين عليها تعديل المعروض من الدولارات للحفاظ على الثقة في قابلية الذهب للتحويل في المستقبل.

وظل نظام بريتون وودز قائماً إلى أن أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة إلى تجاوز الدولار الأجنبي مخزون الذهب الأميركي، الأمر الذي لم يمكن الولايات المتحدة من الوفاء بالتزامها

---

[16] قاعدة الذهب: بدا العمر بقاعدة الذهب في البداية القرن التاسع عشر بعدما اتخذتها بريطانيا كقاعدة نقدية بموجب قانون صدر سنة 1819 و اصبح ساري المفعول في سنة 1821, و في اواخر القرن التاسع عشر انتشرت في الدول الاوروبية في كل من المانيا و فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية, حتى تم اقراره في اتفاقية بريتين وودز و تبنيه كمحدد للنظام النقدي الدولي

باسترداد الدولارات مقابل الذهب بالسعر الرسمي. وفي عام 1971 أنهى الرئيس ريتشارد نيكسون قابلية الدولار للتحويل إلى الذهب[17].

وحتى يومنا هذا، عندما تنضم دولة ما إلى صندوق النقد الدولي، فإنها تحصل على حصة تستند إلى موقعها النسبي في الاقتصاد العالمي، وهو ما يحدد مقدار مساهمتها في الصندوق .

3- أهداف صندوق النقد الدولي ووظائفه:

تتمثل أهم أهداف الصندوق والتي لم تتغير منذ 1944 في تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وتهيئة سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشاكل النقدية، مما ييسر التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي. ويحاول الصندوق جاهد المحافظة على استقرار الوضع، ومساعدة الدول الأعضاء على تنمية مواردها الإنتاجية، لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات، و تدعيم البلدان الأعضاء من خلال إقامه نظام مدفوعات متعدد الأطراف وإلغاء كل القيود المفروضة على عملية الصرف المعرقلة لنمو التجارة العالمية

وتتمثل وظيفة الصندوق الأساسية في إنشاء وصيانة النظام النقدي الدولي، وهو النظام الذي تتم من خلاله المدفوعات الدولية بين البلدان،ويوفر آلية منهجية لمعاملات الصرف الأجنبي من أجل تعزيز الاستثمار وتعزيز التجارة الاقتصادية العالمية المتوازنة. مع الحرص على صرف العملات بعملات أجنبية بدون قيود. ويفرض الصندوق على الدول الأعضاء إخطاره باستمرار بالمستجدات التي يزمعون إجراءها في السياسات المالية والنقدية التي ستؤثر على اقتصاديات الدول الأعضاء الأخرى. هذا بالإضافة إلى تعديل هذه السياسات قدر الإمكان بناء على مشورة الصندوق لمراعاة احتياجات جميع الأعضاء ومساعدة الدول على الالتزام بالقواعد المتفق عليها.

وبهذا يكون الصندوق عدوا للمفاجآت. فهو يتلقى تقارير عن السياسات الاقتصادية للأعضاء واحتمالات المستقبل الاقتصادي بالنسبة لهم، ويقوم بمناقشة هذه التقارير والتعليق عليها ويعمل على إيصالها إلى كل الأعضاء بحيث تكون استجابتهم للأحداث مستندة إلى معرفة كاملة بالحقائق وتفهم واضح

[17] by Sandra Kollen Ghizoni, Federal Reserve Bank of Atlanta
https://www.atlantafed.org/research/economists/analysts/kollen-ghizoni-sandra

لاحتمالات تأثير سياساتهم المحلية على الأقطار الأخرى. فالصندوق مقتنع بأن أحد الشروط الجوهرية للرفاهية الدولية هو وجود نظام نقدي سليم يعمل على تشجيع التجارة وخلق فرص العمل، وتوسيع رقعة النشاط الاقتصادي. ورفع مستويات المعيشة في مختلف أنحاء العالم، وهو بحكم نظامه يراقب ويحافظ على هذا النظام. لا أكثر ولا اقل.

كما يقوم الصندوق بإدارة مجمع للنقود التي يمكن للأعضاء الاقتراض منه حين يواجهون المشكلات. غير أن الصندوق ليس في جوهره مؤسسة للإقراض كما هو الحال مع البنك الدول، وإنما هو مؤسسة تقوم في المقام الأول بدور المشرف على السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف.

المبحث الثاني: مصادر تمويل الصندوق النقد الدولي

يعد صندوق النقد الدولي من المؤسسات المالية العالمية الفعالة التي تعمل على مساعدة الدول المتعثرة ماليا من اجل اعادة الاستقرار الاقتصادي فيها، ومن أجل تحقيق مثل هذه الاهداف أنشا صندوق النقد الدولي عدة موارد مالية تدخل ضمن الموارد المالية العادية للصندوق، كما وضع آليات وطرق من اجل الاستفادة من هذه الموارد منها ماهو تقليدي ومنها ماهو مستحدث. وهذا ماسيتم التطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : الموارد العادية

تتعدد مصادر موارد الصندوق النقد الدولي بحيث نجد منها مساهمات الدول الأعضاء المتمثلة في الحصص وكذلك إمكانية اقتراض الصندوق النقد الدولي من بعض الدول أو المؤسسات المالية لاستكمال قدراته على مساعدة أعضائه. هذا إضافة إمكانية حصوله على موارد مما يبيعه من احتياطات الذهب الموجودة بحوزته. كما يحصل ٍ الصندوق النقد الدولي على موارد من الفائدة التي تدفعها له الدول الأعضاء مقابل استفادتها من أمواله.

1-حصص الدول الأعضاء

تتمثل الحصص في مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال صندوق النقد الدولي وتعتبر من الإلتزامات الأساسية للأطراف، وهي تلعب دورا أساسيا في القوة التصويتية للدول الأعضاء مادام عدد الأصوات يتبع المساهمة التي يحددها الصندوق بنفسه بعد تحليله لثروة كل بلد وأدائه الاقتصادي. وحسب نظام صندوق النقد الدولي تقدم كل دولة عضو و45% من عملتها الوطنية، و25% من حصتها

ذهبا عندما كان الصندوق النقد الدولي يعمل بهذا المعدن الثمين قبل العمل بحقوق السحب الخاصة منذ التعديل الثاني سنة 1978. كما يمكن أن يقبل صندوق النقد الدولي أن تدفع الدول الأعضاء حصصها بعملات صعبة لدول أخرى يحددها هو مثلما سنرى عند حديثنا عن حقوق السحب الخاصة.

وكان الذهب يحول إلى حساب الصندوق في بنوك مركزية. أما العملات الوطنية فكان يتم الاحتفاظ بها من طرف كل دولة عضو في حسابات لصالحه في بنوكها المركزية، وتكون تلك الأموال في شكل حسابات صادرة عن البنك المركزي أو الخزينة العمومية توضع تحت تصرف صندوق النقد الدولي.[18] هذا ولقد أوجد الصندوق استثناءات على قاعدة تقديم 25% من حصة العضو، إذ أصبح العضو المنضم غير ملزم بتقديم أكثر من 10% من كتلة الذهب التي يمتلكها[19].

والحري بالذكر، فيما يتعلق بالعملات القابلة للاستعمال الحر، أنها تتمثل في الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي والين الياباني. أما العملات الأخرى التي لا تستعمل بحرية، فإن صندوق النقد الدولي هو الذي يقرر، وفقا للوضعية الاقتصادية للبلدان التي تنتمي إليها تلك العملات، وقدرة تلك البلدان على جعل عملاتها تستعمل بحرية. وذلك بعد تمتعها باحتياطات نقدية كافية وبتحقيق فائض في موازين مدفوعاتها.

وفي مجال تحديد تلك القدرة، يعمل الصندوق كل ثلاثة أشهر على تحديد الدول الأعضاء التي يمكن قرض عملاتها إلى أطراف أخرى. وحددت حصص الدول الأعضاء بشكل أساسي، بناء على عناصر اقتصادية سميت في مجملها بـ " صيغة بريتن وودز bretton Woodz Formule de" وقد عين الصندوق فريقا مختصا من 16دولة لدراسة العناصر المحددة و من بينها معدل الدخل الوطني ومعدل الاستيراد وتغيرات معدل التصدير ونسبة الصادرات مقارنة بالدخل والاحتياطي من الذهب والدولارات. وتجدر

---

[18] دايفد دريسكول , ما هو صندوق النقد الدولي؟ , ترجمة محمد حسن يوسف, نشر هذا البحث في الجامعة الامريكية بالقاهرة , جريدة الاولى الاقتصادية , الكويت ' الاعداد 143-146 من 1996/08/19 و حتى 1996/9/9, ص 8-9

[19] ومن الأمثلة على ذلك فرنسا التي لم تقدم سوى 15% من حصتها ذهبا و35% بعملتها الوطنية. كما يمكن الترخيص للدولة العضو بأن تقدم أقل من 25% من الزيادة في حصتها عند تقرير زيادة احتياطات الصندوق النقد الدولي .

ملاحظة مجال الحصص، بحيث أن نظام الصندوق النقد الدولي ينص على مراجعتها كل خمس سنوات مع ضرورة توفر 85% من الأصوات كي يتم تعديل تلك الحصص[20].

2- الإقتراض

يعتبر الاقتراض من المصادر الاساسية لموارد الصندوق[21]، فبإمكانه ان يقترض أموالا من الأسواق المالية في حالة الضغوط على السيولة المتاحة لديه كي يعوض النقص الذي قد يحدث في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء. لذا قام بإبرام عدة اتفاقيات او ما يعرف باتفاقات الاقتراض من بينها:

أ- الاتفاق العام للاقتراض :

تم ابرامه في 13 ديسمبر 1961 والذي دخل حيز التطبيق في 24 أكتوبر 1962، وهو اتفاق مع 10 دول، مصنعة -وهذا ما أدى للحديث عن مجموعة العشر - والتي التحقت بها سويسرا الى منتدى G10 سنة 1971[22].

واقترح مدير صندوق النقد الدولي في فيفري 1961 أن يضع الصندوق ترتيبات اقتراض دائمة مع البلدان الدائنة كي يمكن استعمالها في تمويل المبالغ الكبيرة المسحوبة من الصندوق.

وبذلك كان ذلك الاقتراح هو أساس ترتيبات الاقتراض العامة، والملاحظ هنا هو أن ذلك الاقتراح كان يتميز بكونه قابلا للتنفيذ بسرعة ودون حاجة إلى تعديل نظام الصندوق. أما عن الدول المشاركة في اتفاقات القرض العامة فقد تم اختيارها بناءا على قدرتها الاقتصادية والمالية والاحتياجات المحتملة من عملاتها، وكانت مدة ذلك الاتفاق 5 سنوات.

والجدير بالملاحظة أن تم انتقاد الاتفاقات، حيث يعاب عليها كونها تنتقص من سلطة المنظمة ما دامت محصورة في الدول العشر المشاركة فيها. كما اعتبرت مجرد اتفاق يعطي لمجموعة صغيرة من

---

[20] من الناحية العملية، الزيادة في الحصص الفردية بشكل فردي لبعض الدول خارج المراجعة العامة، وذلك سواء بشكل ظرفي أو لتنفيذ بعض القرارات التي اتخذت سنة 1955 و1963. وهي قرارات نصت على ضرورة أن يكون الرد على طلبات الزيادة الفردية (في الحصص) الصادرة عن الدول الاعضاء بالايجاب.

[21] بوصبع بلال غبغوب عبد اللطيف , اصلاحات اليات الصندوق النقد الدولي في ادارة الازمات المالية,مذكرة ماستر, في الغلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي , جيجل, 2019, ص24

[22] منصوري سعدان. اثار المالية و النقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية دراسة حول الوضع الاقتصاد الجزائري 1989-2018, اطروحة دكتوراة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس. سطيف. 2018.ص90

الأعضاء حق اعتراض فعلي على قرارات الصندوق. ومن أمثلة ذلك المفاوضات التي أقيمت بين مجموعة العشرة لإنشاء حقوق السحب الخاصة[23].

ب اتفاقات الاقتراض الجديدة:

أدت أزمة المكسيك المالية في أواخر 1994 وبداية 1995 إلى زيادة الحاجة إلى موارد إضافية من الصندوق حتى يستطيع مساعدة أعضائه على مواجهة صعوباتهم المالية الممكنة في المستقبل، وبذلك اقترحت مجموعة السبعة ابرام اتفاقات جديدة توفر بموجبها موارد مالية تضاف إلى تلك المتاحة بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض لمواجهة الحالة المالية الطارئة. وذلك ما جعل مجلس الادارة يوافق على ما أصبح يعرف بـ "الإتفاقات الجديدة للاقتراض في 27 جانفي 1997.

وهي تتمثل في اتفاقات أبرمت مع 25 دولة ومؤسسات مالية تلتزم بتوفير موارد مالية تقدر ب34 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة أي حوالي 47 مليار دولار. وتلتزم الدول التي تشارك في هذه الاتفاقات بتقديم مبالغ بالعملات الوطنية. وتستعمل تلك الموارد لمواجهة الصعوبات التي يعاني منها النظام النقدي الدولي أو الموقف الاستثنائي الذي تهدد استقرار ذلك النظام[24].

ويحق لكافة أعضاء صندوق النقد الدولي، سواء الذين شاركوا أو لم يشاركوا في هذه الاتفاقات الاستفادة من موارد هذه الاتفاقات، وذلك عند مرور أولئك الأعضاء بظروف مماثلة للظروف المتعلقة بالاتفاقات العامة للاقتراض. وتدفع الدول المستفيدة فوائد عن المبالغ التي استفادت منها على أن يتم سداد هذه المبالغ في اجل أقصاه 5 سنوات.

ج- بيع الذهب:

قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء مما لديه من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية. وهذا ما تم فعلا في اطار إصلاح نظام بريتن وودز الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978، حيث تم الترخيص لصندوق النقد الدولي ببيع 6/1 مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية، وذلك في عملية دامت 4 سنوات، قدرت ب800 طن من الذهب كما حققت فائض بقيمة 3.7 مليار من حقوق السحب الخاصة[25].

---

[23] قادري بن عبد العزيز، صندوق النقد الدولي "الاليات و السياسات"،دار هومة ,الجزائر,2005 ص54.

[24] نفس المرجع.

[25] **"من اين تأتي امول الصندوق"**

https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money تاريخ التصفح:25افريل2022

د- حقوق السحب الخاصة :

في عام 1971 سجلت الولايات المتحدة الامريكية و لأول مرة في تاريخها عجزا في ميزان المدفوعات الأمريكي وكان عدم التناسب في كمية الدولار المتداولة في العالم واحتياطي الذهب قد بلغ مستويات قد اثبتت أنه حتى رفع سعر الذهب في بادئ الأمر الى 38 دولار ومن ثم الى 24.20 دولار للأوقية الواحدة لم يعد يحقق التوازن المطلوب، و عليه أعلن الرئيس نيكسون 1971 فك ارتباط الدولار بالذهب بدون أي تنسيق مسبق او اتفاق مع حلفائه[26].

فتعد نشأة حقوق السحب الخاصة مرتبطة بتطور النظام النقدي الدولي، ومحاولات تحسينه وجعله أكثر مرونة مع نظام يتميز بالتطور المستمر والتوسع، ومع الآثار السلبية التي خلفتها قاعدة الذهب و ارتباطه بالدولار[27] التي بدأت تتزعزع منذ عام 1959 بسبب عجوزات متلاحقة أصابت ميزان المدفوعات الأمريكي، مما زعزع الثقة لدى حائزي الدولار من غير البنوك المركزية الذين بدؤوا يتخلون عنه، مطالبين الولايات المتحدة بالوفاء بواجبها بتحويل الدولار الى ذهب و حسب اتفاقية بريتون وودز[28].

من جهة أخرى، لم يعد الصندوق قادرا على تلبية طلبات البلدان الأعضاء فيه، بسبب محدودية موارده وأزمة التناقص في حجم السيولة الدولية، مما جعل الكثير من المصرفيين والمسؤولين يتساءلون عن امكانية النظام النقدي توفير السيولة الكافية في ظل التقدم الاقتصادي العالمي و تعاظم حجم التجارة الدولية، الأمر الذي دفع الدول الأعضاء في الصندوق للبحث عن موارد إضافية من اجل تامين النشاط التجاري الدولي.

و في ظل هذه الاوضاع وجدت الولايات المتحدة الامريكية و من ورائها بريطانيا أنه من الضروري زيادة حجم السيولة و ذلك بإيجاد نوع جديد من الاحتياطات تكون مقبولة من كافة الدول، مما أدى الى

---

[26] The Nixon Shock Heard 'Round the World Monday, August 15, 2011 Lewis E. Lehrman

[27] **"حقوق السحب الخاصة"**

https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-SDR تاريخ التصفح: 26 افريل 2022

[28] سعدان منصوري، **"اثار المؤسسات المالية و النقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري-1989/ 2018"**، اطروحة دكتورة، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية،2018)، ص98

خلق عنصر جديد من عناصر السيولة الدولية، و هو حقوق السحب الخاصة التي تم انشاؤها من طرف الصندوق في 28 جويلية 1969 بموجب التعديل الاول للاتفاقية التأسيسية. وبذلك قام الصندوق بتخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة للدول الاعضاء[29] وقد قدرت مجموع المخططات الى نحو 204 مليار وحدة سحب خاصة. كما يمكن للبلدان تبادل حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات اخرى[30].

المطلب الثاني: طرق الاستفادة من الصندوق:

تميزت طرق الاستفادة من موارد الصندوق النقد الدولي بالتطور عبر الزمن، لان النظام الاول عند قيامها كان يحتوي على طريقة واحدة للاسفادة من موروادها، لكن بعد التطور الذي شهده النظام الاقتصادي الدولي، كان لابد من التأسيس لطرق جديد لمواكبة التطور الحاصل في النظام العالمي .

كما يتعامل الصندوق الخزانة العامة او البنك المركزي او صندوق التثبيت او اي هيئة مالية عامة مماثلة تابعة له.

1- القروض

تميزت طرق الاستفادة من موارد الصندوق بالتطور ذلك أن النظام الأولي لهذه المؤسسة الاقتصادية الدولية لم يكن يحتوي سوى على نوع واحد من طرق الإستفادة من الموارد وهي طريقة السحب. وتتمثل طريقة السحب هذه في شراء دولة ما عملات أجنبية من الصندوق مقابل عملتها الوطنية، مقابل تعهدها الدولة بإعادة شراء عملتها من الصندوق مقابل عملات أجنبية بعد أن تحقق تحسن في ميزان مدفوعاتها[31] .

و لعدم مرونة تلك الطريقة أضاف الصندوق ابتداء من 1952 العمل بطريقة القروض المؤكدة **credits confirmés** . فأصبحنا أمام نوعين من الأقساط التي تسحب؛ ويسمى النوع الأول منها بـ "سحب

---

[29] **"اسئلة اساسية عن حق السحب الخاص"**

https://www.imf.org/ar/About/FAQ/special-drawing-right تم التصفح 26افريل2022

[30] ياسر الحويش . **"حقوق السحب الخاصة مفهومها واقعها و مستقبلها "**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد 02، 2014 ، ص 14.

[31] منصوري , المرج نفسه, ص ص 101,102

القسط الاحتياطي نصب على نسبة الـ 25% من حصة البلد العضو، ويطلق على النوع الثاني سحب القسط الإئتماني الذي يخضع لشروط بعضها يوجد في نظام الصندوق ومنها

أ-أن يقدم العضو المستفيد الدليل على وجود الصعوبات التي يعاني منها وتجعله في حاجة إلى مساعدة الصندوق.

ب - لا يجب أن يكون البلد ممنوعا من الاستفادة من موارد الصندوق.

ج-لا يمكن للدولة العضو ان تطلب شراء عملة يعتبرها الصندوق "نادرة"[32].

د- لا يمكن أن تسحب أي دولة أكثر من 200% من حصتها في الصندوق[33]،

هـ- الاشارة الى الشروط التي تميز "الاتفاق التوكيدي": وهي:

- شرط الجدولة : الذي يحدد وتيرة السحب "Phasing".

- شرط الأداء أو الإنجاز: وهو شرط يحدد الأهداف التي تريد الدولة المستفيدة تحقيقها.

- شرط التشاور : وتوضع بموجبه رزنامة من اللقاءات الدورية بين سلطات الدولة وأجهزة الصندوق إلى أن تنتهي عملية "إعادة شراء" القرض المسحوب .

وعمم العمل بـ "شرط الإنجاز" إنطلاقا من 1959، وخاصة في التعامل مع البلدان النامية التي أصبح الصندوق يبرم معها اتفاقات تنص على شروط إنجاز اقتصادي ومالي. وأدت تلك الممارسات إلى نوع من الإزدواجية في الاتفاقات التوكيدية في التعامل مع الدول النامية من خلال فرضه لأدوات الرقابة و الحيطة . أما التعامل مع البلدان المتقدمة فكانت الاتفاقات التوكيدية لا تحتوي على شرط الجدولة ولا على شرط الإنجاز.

وقد تم انتقاد تلك الإزدواجية مما أدى إلى إجراء مراجعة لتلك الإجراءات وإصدار مجلس الادارة قرارا في 20 سبتمبر 1968 احتوى على شروط موحدة يجب أن تتوفر في الاتفاق التوكيدي وهي :

- شرط التشاور.

---

[32] https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/aaa.pdf القسم الثاني و الثالث من المادة 4, صفحة 21, التصفح: 25افريل 2022

[33] و يمكنها السحب إذا لم تكن عملة تلك الدولة قد سحبت من طرف أعضاء في الصندوق ، أما إذا كانت قد سحبت فإنه من الممكن أن يسحب

ذلك العضو مبلغا يزيد بنسبة استعمال عملته من طرف أعضاء آخرين, لكن ما تجدر الاشارة إليه هنا هو أن للصندوق سلطة تقديرية يسمح بموجبها للدولة الحصول على مبالغ من موارده تتجاوز الـ 200% من ذلك يسحب حصته فيه. (من المادة 5 الفرع الرابع من القانون التاسيس للصندوق النقد الدولي)

- جعل شرط الجدولة والانجاز رسميين.

- ضرورة التوفيق بين المساواة في معاملة الدول الأعضاء والمرونة في عمل الصندوق .

ولقد أصبحت تلك الشروط معروفة في برامج التعديل الهيكلي التي يقدم الصندوق على أساسها مساعدته للدول الأعضاء، والهدف من هذه البرامج هو ضرورة تعديل الميزانية العمومية وذلك بتقليص العجز فيها عبر مجموعة من العمليات كإلغاء أو تخفيض الدعم ومراقبة توسع الإقراض، وفي كثير من الأحيان يشترط تخفيض قيمة العملة دون الرفع من الأجور. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة ويشجع على التصدير. ولكن غلاء الواردات يؤدي بطبيعة الحال إلى غلاء وسائل الانتاج المستوردة. وهذا يؤثر بدوره سلبا على الإنتاج. كما تؤدي صعوبة الاستيراد تؤدي إلى ظهور احتكارات وطنية ...

وعلى كل حال فإن برامج التكييف الهيكلي تعتمد عموما على النظرية الكينزية القائلة بأن التضخم والعجز الخارجي يترتبان عن الطلب الكبير المترتب بدوره عن الأجور المرتفعة، وهو ما يجعل الصندوق ينصح بتخفيض الأجور. غير أن الحقيقة العلمية والعملية أن الأجور منخفضة أساسا بعد خفض قيمة العملة وذلك ما يؤدي الى تأزم الاوضاع الداخلية للدولة المستفيدة .

2/ آليات المساعدة الخصوصية :

اضافة إلى إمكانيات السحب التي تتمتع بها الدول الأعضاء من سحب للقسط الاحتياطي وأقساط اقتراضية أوجد صندوق النقد الدولي آليات مساعدة أخرى و هي المساعدات الدائمة والمؤقتة :

أ- الآليات الدائمة:

هناك أربع آليات تسهيل دائمة هي " آلية التمويل التعويضي وآلية تمويل المخزونات المنظمة وآلية التسهيل الممدد وآلية تسهيل الاحتياط الاضافي.

- آلية التمويل التعويضي

لقد أنشأ الصندوق آلية التمويل التعويضي تحت اسم "التمويل التعويضي لاهتزازات الصادرات" وذلك بالقرار 8/63/1477 الصادر عن مجلس الادارة في 27 فيفري 1963. وهي آلية كانت الأمم المتحدة قد حثت على انشائها بهدف مساعدة البلدان التي تعاني من انخفاض مؤقت في الموارد الناتجة عن صادراتها سواء بعد تدهور انتاج المواد المصدرة أو تدني أسعار تلك المواد، خاصة وأن تلك المواد عادة ما

تكون مواد أولية تشكل الجزء الأكبر، او حتى المورد الوحيد من صادرات البلدان النامية[34]، إذ تعتبر هذه الدول المستفيدة الرئيسية من هذه الالية .

أما عن سقف المبالغ التي تسحب بموجب هذه الآلية فلا يمكن أن يتجاوز الـ 83% من حصة الدولة المعنية في رأسمال الصندوق.

- آلية تمويل المخزونات المنظمة

لقد أنشأ مجلس ادارة الصندوق النقد الدولي آلية تمويل المخزونات المنظمة بالقرار رقم (67/69) 2727 في 25 جوان 1969 بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تمويل محخزونات دولية للمواد الأولية. وهي مخزونات تنشأ في اطار الاتفاقيات الدولية حول المواد الأساسية بهدف الحفاظ على استقرار أسعار تلك المواد[35].

وتستطيع الدول الأعضاء أن تسحب بموجب تلك الآلية مبالغ تصل إلى 50% من حصتها لدى الصندوق خلال فترة 12 شهرا، بل ويمكن للصندوق استعمال سلطته التقديرية ليمنح العضو ما قد يصل إلى 200% من حصته كحد أقصى. هذا مع الاشارة إلى أن نسبة السحب العادية قد عدلت لتصبح 35% من حصة العضو. أما عن السداد فيتم بعد 3 سنوات وربع إلى 5 سنوات. ا ويجب التنبيه، من جهة أخرى إلى أن هذه الآلية لم تستعمل إلا قليلا من طرف الدول الأعضاء قبل أن ينتهي العمل بها منذ 1985.

- آلية التسهيل الممدد

لقد أنشئت آلية التسهيل الممدد بالقرار (114/74) 4377 الصادر عن مجلس الادارة في 13 سبتمبر 1974 المعدل في 13 ديسمبر 1979. كما تمت مراجعته مرات عديدة. ويهدف هذا التسهيل إلى معالجة مشاكل هيكلية تحتاج بطبيعتها إلى فترة تصحيح أو تكييف أطول[36].

ففي جانفي 1971 اقام مجموعة العشر اجتماعا اتخذوا قرارات تقضي بتعديل اسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي وتثبيت سعر جديد مما ادى الى خفض قيمة الدولار . وفي فيفري 1973

---

[34] عبد العزيز قادري، **" قراءة في موارد ثندوق النقد الدولي و طرق استعمالها: دراسة في القانون الدولي الاقتصادي"**، مجلة الادارة، العدد 1، جوان 2000، ص ص 82 – 135.

[35] المرجع نفسه، ص 108.

[36] عبد العزيز قادري، مرجع السابق، ص ص 109- 110.

خفضت قيمة الدولار مجددا بيد ان الخفض لم يجد نفعا وهكذا في مارس 1973 انتهز اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك فرصة اندلاع حرب 6 اكتوبر 1973بين مصر واسرائيل و قاموا بخفض صادرات البترول إلى العالم الغربي وبذلك حققت الدول المصدرة للنفط ارتفاعات عظيمة في ارباحها وتراكمت هذه الأرباح لدى المصارف التجارية التي حاولت استثمارها و نظرا لأن الاقتصاد العالمي كان في عامي 1974- 1975 يمر بمرحلة كساد شديد وكذلك فأن الفرص الاستثمارية تراجعت بشكل كبير في البلدان الصناعية فقد جرى اقراض الجزء الأعظم من المال المتراكم الى دول العالم الثالث في اسيا و افريقيا وأمريكا الجنوبية لتغطية النفقات المتزايدة بفعل ارتفاع اسعار البترول حيث اهتم الصندوق بحاجة بلدان العالم الثالث للقروض واستحدث في 1974 ما يسمى بالصندوق الموسع متيحا بذلك للدول الاعضاء الفرصة لان تحصل على قروض تبلغ 140% من حصة البلد المعني و بفترات تسديد تتراوح بين اربعة اعوام و نصف و عشرة اعوام على التسديد[37].

والملاحظ هو أن الصندوق كان قد قرر تخصيص هذه الآلية إلى البلدان التي تواجه ظروفا خصوصية تؤثر على موازين مدفوعاتها ولا يمكن التحكم فيها بسرعة، مع أنه لم يحدد تلك الظروف بدقة. غير أن مجلس الادارة قد وصف بعض الأوضاع التي من شأنها فتح امكانية استفادة الدول الأعضاء من تلك الآلية وهي "الاختلال الخطير في ميزان المدفوعات المترتب عن بنيات الانتاج أو تجارة غير صالحة واختلال الأسعار والتكاليف.

هذا ويكون على العضو الذي يرغب بالاستفادة من هذه الآلية أن يعرض على الصندوق برنامجا يحدد فيه الأهداف والسياسات التي يريد تطبيقها[38]. كما يكون عليه تقديم عرض سنوي عن سياسته والاجراءات التي سيتبعها في السنة اللاحقة، وهو ما يمكن الصندوق من مراقبة برنامج التقويم الاقتصادي الذي تطيقه الدولة المعنية خلال فترة الاستفادة من تلك الآلية.

- آلية التسهيل الاحتياطي الاضافي:

لقد أنشأ مجلس ادارة الصندوق النقد الدولي آلية التسهيل الاحتياطي الاضافي في 17 ديسمبر 1997. وهي آلية تهدف إلى منح الدول الأعضاء موارد تكميلية للموارد التي تحصل عليها بموجب اتفاق

---

[37] محمد سعيد السعدي, **"سياسات صندوق النقد الدولي"**، https://www.annd.org/uploads/summernote/two31614342350.pdf, التصفح في افريل2022

[38] نشرة صندوق النقد الدولي . اوت 1994 ص 12

توكيدي أو اتفاق ممدد، وذلك عندما تكون موازين مدفوعات تلك الدول تعاني من أزمة مفاجئة واستثنائية ناجمة عن خروج مكثف للرأسمال يحدثه فقدان الثقة في أسواق البلدان المعنية[39].

أما عن مدة الاستفادة من المساعدة فهي 12 شهرا كحد أقصى يتم بعدها سداد المبلغ المحصل عليه. ويكون السداد بعد مرور عام إلى 18 شهرا على تاريخ استلام المساعدة مع احتفاظ الصندوق بسلطته في تمديد هذه الفترة. و قد تم تفعيل هذه الالية على الأزمة المالية التي شهدتها بعض البلدان الأسيوية نهاية 1997.

ب- الاليات المؤقتة :

تتمثل أليات التسهيل المؤقتة في كل من آلية التسهيل الممدد لموارد الصندوق وآلية التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي وآلية التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي.

- آلية التسهيل الممدد لموارد الصندوق

لقد أنشأ الصندوق النقد الدولي آلية التسهيل الممدد بموجب القرار رقم (40/81) 6783 بتاريخ 11 مارس 1981 و دخلت تلك الآلية حيز التطبيق في 7 ماي 1981 بعد التوقيع على الاتفاق القرضي الجديد مع الوكالة النقدية العربية السعودية[40].

فبعد برفع معدل الفائدة بنسبة 300% في عام 1979 ، وذلك بهدف خفض معدلات التضخم في الولايات المتحدة وكانت هذه السياسة قد تسببت في تفاقم الكساد مجددا في الولايات المتحدة وترتب على الكساد تراجع ملحوظ في الطلب على المواد الاولية . اما تأثير ذلك على الدول النامية فقد انخفضت أسعار المواد الأولية لديها مقابل ارتفاع معدلات الفائدة على نحو متزايد وبذلك أصبحت غير قادرة على تسديد اقساط الدين المفروض عليها . بارتفاع الديون المتراكمة على البلدان النامية كان الصندوق الملاذ الأخير للتزود بالسيولة ففي الوقت الذي كانت فيه الدائرة المكلفة برعاية العلاقات العامة تعلن ان الصندوق بصدد دراسة امكانية تقديم جملة الاجراءات لانقاذ البلدان الغارقة في دينها .

فكان الهدف من تلك الآلية فهو المساعدة على التغلب على الاختلالات الكبيرة في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء مقارنة بحصصها لدى الصندوق عندما تكون تلك الدول في حاجة إلى موارد أكبر، وفترات

---

[39] عبد العزيز قادري، **"مرجع سابق"**، ص ص 110 – 111.

[40] **المرجع نفسه**، ص ص 117 – 118.

أطول من تلك المتوفرة بمناسبة سحب الأقساط الاقتراضية العليا، أما اعادة الشراء فهي في فترة تتراوح بين 3 و 7 سنوات.

أما عن تمويل هذه الآلية فهو من الموارد العادية للصندوق يتم اقتراضها من الدول الأعضاء أو من المؤسسات المشاركة في الاتفاقات العامة للاقتراض. وقد أنهى الصندوق العمل بهذه الالية في 30 نوفمبر 1992 تحسبا للضغوط التي تخلفها أعباء المديونية عليه،.

- آلية التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي :

لقد أنشئت ألية التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي سنة 1986 بهدف مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مداخيل ضعيفة على دعم سياسات التصحيح الهيكلي بشروط ميسرة وعلى المدى المتوسط [41].

ولقد تم تمويل هذه الآلية من حساب الدفع الخاص الذي تأتي موارده من الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي.

هذا وكان اجمالي الموارد التي أتيحت بموجب هذه الآلية قد وصل 2.7 مليارات من حقوق السحب الخاصة. هذا ولقد تمت تكملة ألية التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي بآلية أخرى هي آلية التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي [42].

ج- ألية التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي:

لقد أنشأ الصندوق آلية التسهيل المعزز للتصحيح الهيكلي سنة 1987 وتم تمديد العمل بها وتوسيعها في فيفري 1994 بعد قرار وقف العمل بالتسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي السابق الذكر. ويقدم الصندوق بموجب هذه الآية قروضا بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها عجزا[43].

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا ان صندوق النقد الدولي منظمة من منظمات الامم المتحدة، تم انشأها بعد الحرب العالمية الثانية بعد عقد اتفاقية ، " بريتن وودز" في 22 جويلية سنة

---

[41] نشرة صندوق النقد الدولي اوت 1994 ص14 .

[42] عبد العزيز قادري،" **مرجع سابق**"، ص ص 118-119.

[43] **المرجع نفسه**، ص ص 119-120.

1944 بولاية نيوهامبشير الواقعة في الولايات المتحدة الامريكية ، و يتمثل دور الصندوق في السهر على تنظيم و تحسين الاقتصاد الدولي، و تتكون موارد الصندوق من حصص مشاركات الدول الاعضاء ، فالحصص تلعب دورا اساسيا فهي تمثل القوةالتصويتية للدول الاعضاء داخل الصندوق، كما تميزت طرق الاستفادة من موارد الصندوق بالتطور حسب التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية خاصة بعد بروز اهمية اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بوفرة المواد الاولية فيها، و التي تعتبر الشريان المغذي للاقتصاد الدولي .

لذا يقوم الصندوق بتقديم المساعدات الفنية و المالية للدول النامية ، كما يقوم بوضع سياسات و برامج من أجل مساعدتها لتجاوز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بسبب تخلف نظامها الاقتصادي و السياسي على سوا، و هذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني و الثالث لابراز نجاح او فشل سياسة الصندوق في النهوض باقتصاديات الدول النامية عموما ، و تركيا و مصر خصوصا.

الفصل الثاني : تجربة مصر و تركيا مع صندوق النقد الدولي

بعدما اخذت دول العالم الثالث استقلالها، برزت مشاكل و تقلبات اقتصادية جديدة، مثلت نقطة التحول في التاريخ الاقتصاد المعاصر، فقد شهدت الساحة الدولية العديد من التقلبات، بداية بانهيار نظام "يريتين وودز" بعد اعلان الرئيس نيكسون سنة 1971 الغاء استبدال الاوراق الدولار بالذهب، كما ادى الحضر الذي فرضته الدول النفطية على الدول الغربية سنة 1973 الى اختلال النظام الاقتصادي .

كل هذه التداعيات الخارجية اثرت تاثيرا سلبيا على اقتصادات الدولة، خاصة حديثة النشأ منها، حيث القت هذه الظروف بظلالها و ثقلها على سياسات الداخلية لهته الدول خاصة في جانبها الاقتصادي، الامر الذي صعب مهمة احتواء الازمات و النهوض باقتصادياتها .

الامر الذي دفع العديد من الدول كمصر و تركيا، للجوء الى منظمات الاقتصادية العالمية، على رأسها صندوق النقد الدولي، من اجل مساعدتها من خلال البرامج التي سطرها بهدف احتواء هذه المشاكل، و تحقيق التنمية الاقتصادية .

و سنحاول في هذا الفصل الوقوف على اهم الاسباب التي أدت بكل من مصر و تركيا للجوء الى الصندوق هذا من جهة، و من جهة اخرى الوقوق على اهم البرامج و السياسات التي سطرها الصندوق النقد الدولي لهذه الدول من اجل النهوض بسياساتها التنموية، لنخلص في النهاية الى وضع تقييم لهذه البرامج و اهم نتائجها.

المبحث الأول تجربة مصر مع الصندوق النقد الدولي

لعبت الظروف السياسية الخارجية التي سادت منطقة الشرق الأوسط في فترة الرئيس جمال عبد الناصر ،دورا أساسيا في أضطراب وتدهور الحالة الاقتصادية، التي بدورها ساهمت في زعزعت الاستقرار الداخلي لدولة مصر ، وهذا مادفع بالرئيس أنور السادات بتغيير التوجه السياسي لدولته وذلك من خلال استحداث علاقات جديدة مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل التخلي عن المعسكر الشرقي كحليف استراتيجي، الأمر الذي أدى إلى ابرام معاهدة السلام مع اسرائيل ، بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية.

تبني ا لرئيس المصري أنور السادات سياسة الإنفتاح السياسي، كان بالضرورة له اثر مباشر على الوضع الاقتصادي للدولة ، بحيث تم التخلي على الاقتصاد الاشتراكي ، والتوجه إلى سياسة السوق الحر، الأمر الذي مهد بالضرورة تلقي معونات والاستفادة من برامج الصندوق النقد الدولي.

المطلب الاول: أسباب لجوء مصر لصندوق النقد الدولي:

لقد عانى الاقتصاد المصري من أزمات اقتصادية بسبب الحروب الخارجية المستنزفة و بسبب الازمات الداخلية التي ساهمت في عدد استقرار الوضع الاقتصادي للدولة الامر الذي دفعها للولجوؤ الى برامج الاصندوق النقد الدولي.

1-عجز الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة ذات أهمية بالغة فهي برنامج عمل الدولة التي تسعى إلى تنفيذه. وتكمن أهميتها في توليها الجانب الاقتصادي والمالي للدولة حيث تعتبر الأداة التي من خلالها يتم وضع تقديرات للإيرادات والنفقات و عن طريقها يتم التعرف على وجود عجز أو فائض في موازنتها. وكثيرا ما تعاني دول العالم، و خاصة الدول النامية، من العجز في الموازنة العامة، نتيجة زيادة نفقاتها العامة عن إيراداتها. فاغلب الدول النامية هي دول ريعية مما يجعل أسعار الريع و تقلباته المتحكم في وضع الموازنة، مما يِدي الى تعثر اقتصاد الدولة فتضطر بذلك للجوء الى الاقتراض داخليا أو خارجيا، مما يؤدي الى زيادة حدة الأزمات التي تواجهها الدولة من تضخم و زيادة نسبة البطالة و تفاقم المديونية الخارجية [44]..

ويمثل عجز الموازنة أحد الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري في السبعينيات، كما شكل إحدى المشاكل الاقتصادية الأساسية، نظرا لتأثيره المباشر في أداء الاقتصاد ووقوفه كعقبة أمام تحقيق الدولة برنامجها التنموي. فقد ارتفع عجز الموازنة من 813مليون جنيه سنة 1977 إلى حوالي 3560 مليون جنيه سنة 1981.

[44] نيفين فرج ابراهيم ابراهيم " **اثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك و السببية** " مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 71 صيف 2015, ص ص 97-98.

2-أسباب عجز الموازنة العامة في مصر:

وكان سبب هذا العجز بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي وكذلك تخفيض قيمة الجنيه المصري[45]، بالإضافة إلى تزايد النفقات العامة للدولة ونقص ايراداتها. ويمكن إيراد جملة الأسباب فيما يلي:

- الزيادة الكبيرة في الإنفاق من أجل تمويل مشاريع المرافق العمومية والبنى التحتية من أجل المساهمة في دفع عجلة الانتاج وتشجيع الاستثمار. وأيضا الزيادة الكبيرة في الأجور والمرتبات وذلك بعد التزام الدولة بتعيين الخريجين وكان الهدف من هذه السياسة مواجهة الارتفاع في الأسعار.
- زيادة عدد السكان في مصر، حيث ارفع عدد السكان من 36 مليون نسمة سنة 1976 الى 48 مليون سنة 1986، الامر الذي ادى الى زيادة الانفاق الحكومي على الخدمات الاساسية مثل التعليم و الصحة و الاسكان ... .
- الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري والذي بلغ حوالي بليون جنيه سنة 1981
- الأنفاق على الدعم المباشر بهدف خفض تكاليف المعيشة حيث تقوم الدولة بخفض أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع من طرف المجتمع مثل القمح، البقول، السكر ...إلخ.
- ارتفاع حجم الدين المحلي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة حجم الفوائد المدفوعة عل الدين.

2-ازمة المديونية الخارجية :

بعد استقلال الدول النامية واجهت العديد من الصعوبات نتيجة الدمار والتخلف الذي خلفه الاستعمار، فقد اضطرت الى الاقتراض من أجل تمويل مشاريعها التنموية. وفي بداية الأمر انتهجت الدول الصناعية المتقدمة سياسة التساهل فقد أغرقت الدول النامية بديون ضخمة من أجل معالجة عجوزات الموازنة. وواصلت سياسة الاقراض وتشجيع البلدان على الاستدانة الخارجية دون مراعاة قدرة الدول المقترضة على الوفاء بديونها. ورغم القروض الضخمة التي اقترضتها الدول النامية من أجل معالجة

[45] وليد بعداش، "**صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر- مصر**"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيض-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015، ص87.

موازين مدفوعاتها, الا ان المديونية نمت بطريقة مخيفة حيث ازدادت ديون الدول النامية من 62 بليون دولار سنة 1990 الى 481 بليون دولار سنة 1996[46].

ويعد الاقتصاد المصري نموذجا لاقتصاد الدول النامية والتي يعتمد نموها الاقتصادي على تحسن صادرات النفط والمعونات والمساعدات الأجنبية بالإضافة الى رسوم قناة السويس في حالة مصر. دون تطور هيكلها الاقتصادي الذي ظل مرتبطا بتبعيته للخارج عن طريق صادرات منخفضة القيمة من السلع الاولية مقابل ارتفاع وارداته من السلع الاستهلاكية، مما يؤدي الى زيادة الاقتراض و المديونية من الخارج[47].

ويمثل الجدول التالي تطور الديون الخارجية لمصر والتي اصبحت في قائمة الدول الاكثر استدانة على مستوى العالم.

الجدول رقم 1: يبين تطور الديون الخارجية لمصر خلال الفترة 1973 – 1982 .

السنة	اجمالي الدين	نسبة الزيادة السنوية
1973	2912.9	_
1974	4453.3	52.9
1975	7275.8	63.4
1976	8789.2	20.8
1977	12581	43.1
1978	14315.4	13.8
1979	15883.3	11
1980	17874.3	12.5
1981	19106	6.9
1982	19904.1	4.2

المصدر: محمد احمد جاهين، سياسة الصرف الاجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر (1974- 1981)، القاهرة، دار النهضة العربية،2001 ص 256.

[46] ختار ولد الشيباني " المديونية الخارجية للبلدان النامية " **مجلة المنارة للدراسات القانونية و الإدارية**، العدد 04 2013، ص ص 55 – 56.

[47] هدى رجب، " التجربة المصرية في الاصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة الصندوق النقد الدولي "، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، ع 2 2009، ص ص 80 - 81 .

من خلال الجدول أعلاه الذي يستعرض تطور الديون الخارجية لمصر خلال الفترة 1973 – 1982، حيث نجد من النسبة الديون في مصر عرفت تزايدا كبيرا ، حيث كان يبلغ عجز الموازنة 2912.9 سنة 1973، ليبلغ 19904.1سنة 1982، و هذا ما يظهر حجم القروض الخارجية التي استعانة بها مصر من اجل تغطيات نفقاتها.

المطلب الثاني: اتفاقيات الصندوق مع مصر:

كغيرها من الدول النامية التجأت مصر في سياستها الاقتصادية الى الاستدان من المنظمات الاقتصادية الدولية، على راسها صندوق النقد الدولي، و هذا بهدف الخروج من الازمات الاقتصادية، من خلال دفع عجلة التنمية ، و في اطار هذا النهج لجأت مصر الى برامج صندوق النقد الدولي، و التي تم تكريسها في شكل اتفاقيات ، و التي سنقوم باستعراضها في هذا المطلب.

الجدول رقم 2: يبين برامج الصندوق و المبالغ المتفق على سحبها من حقوق السحب الخاصة :

نوع البرنامج	بداية البرنامج	نهاية البرنامج	المبلغ المتفق عليه (حقوق سحب خاصة)
برنامج تثبيت	1977/04/20	1978/04/19	125
برنامج تصحيح هيكلي	1978/07/28	1981/07/27	600
برنامج تثبيت	1987/05/15	1988/11/30	250
برنامج تثبيت	1991/05/17	0301993/01	278
برنامج تصحيح هيكلي	1993/09/20	1996/09/19	400
برنامج تثبيت	1996/10/11	1998/10/1	271.4

المصدر: سمير فخري نعمة، العلاقات المتبادلة بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان، دار اليازوري، 2011،ص 206.

من خلال هذا الجدول نستعرض مختلف البرامج التي قام صندوق النقد الدولي بصياغتها من اجل معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، من خلال برامج التصحيح الهيكلي في سنتي 1978 و 1993، تتخللها برامج تثبيت في كل من السنةات التالية: 1977، 1987، 1991، 1996.

1- برنامج التثبيت الاقتصادي 1977:

بدأ تاريخ مصر مع صندوق النقد الدولي في عام 1977 في عهد الرئيس محمد أنور السادات بعد حصولها على أول قرض بقيمة 185.7 مليون دولار، وجاء القرض بعد سلسلة من الاخفاقات و الأزمات فقد تعرض الميزان التجاري في مصر الى عجز كبير حيث ارتفعت نسبة العجز من 2.6 سنة 1973 الى 12.6 سنة 1974 بزيادة حوالي خمسة أضعاف، و ذلك بسبب الزيادة المفاجئة في الواردات و التي مولتها القروض الخارجية قصيرة الأجل[48]،

ولمواجهة هذه الازمات انتهجت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي من أجل توفير ضمانات و حوافز و نح امتيازات لتهيئة المناخ للاستثمارات الاجنبية، وكانت نتيجة ذلك ان ارتفع الاستثمار الخاص لكن ذلك لم يدم طويلا بسبب انهيار اسعار النفط في الثمانينيات، فمعظم النمو مستمد من تحسن صادرات النفط و المعونات والمساعادات الاجنبية التي قدمت الى مصر[49]، ولم تعد تلك القروض المتوسطة وطويلة الاجل التي حصلت عليها مصر من الدول العربية و المؤسسات الدولية كافية لمواجهة العجز.

وكان القرض الذي لجأت إليه مصر من أجل حل مشكلة المدفوعات الخارجية المتأخرة وزيادة التضخم، و ذلك بعد الاتفاق على القرض و الموافقة على شروط الصندوق، وخروج عبد المنعم القيسوني رئيس المجموعة الاقتصادية لحكومة انور السادات في جانفي 1977 لإعلانه عن اتخاذ قرارات اقتصادية أمام مجلس الشعب، والتي وصفت آنذاك بالضرورية والحاسمة، والتي كانت نتيجتها زيادة أسعار السلع الاساسية مثل الخبز والبنزين والغاز والسكر والارز وسلع أخرى من السلع الضرورية بزيادة تتراوح من 30% الى 50%.

---

[48] فضيلة عابد، "التجربة المصرية في الاصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولي"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، ع 02 مارس 2009، ص 80.

[49] المرجع نفسه، ص ص 80 81.

2- قرض الصندوق النقد الدولي 1991-1993:

قام - في عهد الرئيس حسني مبارك- رئيس الوزراء عاطف صدقي بتشخيص المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مصر، وقد أعدت وزارته خططا مختلفة لتصحيح مسار القطاع العام والاتجاه لخوصصته و الاهتمام اكثر بالقطاع الخاص بدءبالمشروعات المحلية.

وقامت حكومة عاطف بإجراء مفاوضات مكثفة مع صندوق النقد الدولي حيث اقترضت مصر في ذلك الوقت مبلغ 375.2 مليون دولار لسد عجز الميزان التجاري. وقد قامت الحكومة بتطبيق برنامج الخصخصة سنة 1991، عندما ألقى رئيس الجمهورية بمناسبة عيد العمال 01 ماي خطابا أعلن فيه بأن الحكومة سوف تقوم سياسة الخوصصة من أجل بناء اقتصاد أكثر حرية.

وبناء على ذلك، تم انشاء مكتب قطاع الاعمال العامة في العام 1992[50]، بموجب اتفاقية بين برنامج التنمية للأمم المتحدة و الحكومة المصرية، للإشراف على برنامج الخصخصة، ويهدف إصلاح المؤسسات العامة وتقييد حجم القطاع العام وتحسين ربحيته. لذا كان يجب أن يكون الاستثمار العام قادرًا على الاستقرار عند حوالي 7.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يكون موجهًا نحو التعليم والصحة والبنية التحتية. و قد قام رئيس الوزراء عاطف صدقي، باستغلال القرض لإجراء اصلاح اقتصادي عن طريق تحرير التجارة الخارجية بتخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية إلى 70% وتخفيض بنسبة 10% في الرسوم المفروضة على المواد الخاضعة للضريبة بين 30% و70% ، وتقدم إلى البرلمان بمشاريع قوانين تحول الاستثمار الأجنبي في التجارة، واستيراد وتصدير القطن[51]، ورفع سعر الوقود والكهرباء وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار الواقعية.

و تتمثل أهم أهداف الصندوق من برنامج التثبيت الاقتصادي في :

- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.
- دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

---

[50] الجريدة الرسمية، **"قرار رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الاعمال العامة رقم 1590"**، ع 404 31اكتوبر سنة 1991،ص 3.

[51] Louis Blin. **"Le renouvellement de l'accord entre l'Égypte et le fond monétaire international et ses conséquences »** 10 mai2022
https://journals.openedition.org/ema/1110

3-قرض صندوق النقد الدولي 2016:

وافق الصندوق النقد الدولي في 11 نوفمبر 2016 على عقد اتفاق ممدد مع جمهورية مصر العربية لفترة ثلاث سنوات تستفيد فيها من "تسهيل الصندوق الممدد" بملغ 8.579 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 12 مليار دولار أمريكي لتمويل البرنامج الوطني الذي وضعته مصر من أجل الإصلاح الاقتصادي.

وتهدف السياسات التي يدعمها البرنامج إلى تصحيح الاختلالات الخارجية وتوفير جو من المنافسة، وخفض نسبة العجز في الموازنة العامة وكذا تسديد ديونها العامة، وإعطاء دفعة للنمو وخلق فرص العمل مع توفير الحماية لمحدودي الدخل[52].

و تهدف هذه الاجراءات الى معالجة ما يلي:

- مشكلة سعر الصرف المبالغ في تقييمه،
- نقص العملة الأجنبية
- عجز الموازنة العامة الكبير الذي أدى إلى تصاعد الدين العام
- النمو المنخفض المصحوب ببطالة مرتفعة.
- ثقة المستثمرين.
- تعزيز الموارد العامة.
- تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص.

وقد كان تحرير نظام سعر الصرف وتخفيض سعر الجنيه المصري خطوتين أساسيتين نحو استعادة الثقة في الاقتصاد، ومعالجة النقص في العملة الأجنبية. وسيكون نظام سعر الصرف الجديد مرفقا بسياسة نقدية ذات طابع انكماشي حذر، للتحكم في معدل التضخم، واحتواء ضغوط الطلب المحلي والخارجي، وتراكم احتياطيات النقد الأجنبي في الخزينة.

---

[52] بيان صحفي،" **المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة 12 مليار دولار امريكي في إطار تسهيل صندوق النقد**" في : 2022/05/11

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangement

ومن أجل خفض العجز الكبير في الميزانية العامة، ووضع الدين العام في مسار تنازلي، اتبعت السلطة المصرية الإجراءات التالية:

- تطبيق ضريبة القيمة المضافة،
- تخفيض دعم الوقود،
- جعل فاتورة الأجور في القطاع العام تصل المستوى الأمثل.

بالإضافة إلى استخدام جزء من الفائض المحقق في المالية العامة لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك من اجل التخفيف على الطبقة الفقيرة بعد اتباع الاجراءات السابقة.

وعلى العموم تتمثل أهداف الإصلاحات الهيكلية في:

- معالجة العقبات الهيكلة المتجذرة والتي تعيق عملية النمو
- خلق فرص العمل.
- وخلق بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص.

كما تتضمن مجالات الإصلاح الأساسية:

- منح التراخيص للأعمال.
- وإدارة المالية العامة، بما فيها المؤسسات المملوكة للدولة
- وإصلاح قطاع الطاقة ونظام الدعم
- إصلاح سوق العمل لخلق الوظائف وزيادة المشاركة في سوق العمل، وخاصة بين النساء والشباب.

المطلب الثالث: تقييم دور الصندوق النقد الدولي في تحقيق التنمية في مصر

بعد التطرق الى البرامج صندوق النقد الدولي التي طبقتها مصر، سنتستعرض في هذا المطلب نتائج كل برنامج على حدى، معى ابراز مختلف المؤشرات الاقتصادية بهدف فهم اعمق للنتائج التي حققتها مصر بعد تطبيق كل برنامج ..

1-تقييم دور الصندوق بعد برنامج التثبيت 1977:

بعد الاتفاق مع الصندوق قامت حكومة السادات بإصدار قرار أمام مجلس الشعب يقضي برفع الدعم عن عدد من السلع الضرورية مثل الخبز والبنزين والارز والسكر، مما ادى الى زيادة الاسعار بنسب تتراوح من 30% الى 50%.

أ- انتفاضة الشعب ضد ارتفاع الأسعار:

وادت هذه الاجراءات الى خروج الشعب المصري يومي 18 و 19جانفي سن 1977، منتفضا وثائرا، معلنا معارضته القوية لقرارات السلطة واستمرت في اليوم التالي 19 جانفي، كما أقدمت بعض الجماعات على القيام بأعمال تخريبية والنهب والتدمير مستغلة الموقف، فقام الجيش بنشر إعلانات في الاذاعة والتلفزيون يعلن فيها قرار الرئيس بإلغاء توصيات المجموعة الاقتصادية التي أدت الى رفع الأسعار[53].

وقد كان من نتائج الانتفاضة أنقتل 160 شخصا و جرح المئات الآخرون و إلقاء القبض على ما يقارب 2000 شخص، مع فرض حظر التجوال .

ب- عجز ميزان المدفوعات :

ان قيمة العجز في ميزان المدفوعات ارتفعت سنة الاتفاق مع الصندوق مقارنة بالسنة السابقة مباشرة، حيث كان العجز في الميزان يبلغ 1301.8 سنة 1976 و اصبح يبلغ 1894.3 سنة الاتفاق 1977، كما ان معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات قد تزايدت بصورة كبيرة سنة الاتفاق مع الصندوق مقارن بالسنة السابقة، فقد كان بيلغ - 54.5 سنة 1976 و اصبح يبلغ + 45.5 سنة 1977.

ج- ارتفاع الديون الخارجية :

لقد احتلت مصر سنة 1979 المركز السادس من بين اكثر الدول مديونية بعدما كانت في المركز العاشر سنة 1970 ، و لقد ارتفع اجمالي الدين سنة الاتفاق مع الصندوق حيث كان يبلغ اجمالي الدين 8789.2 مليون دولار سنة 1976 و اصبح يبلغ 12581مليون دولار سنة 1977.

وكان من النتائج الموالية لهذه الآثار الاقتصادية أن بدأت السلطة تفقد شرعيتها مع الشعب خاصة بعد فشل جميع الاصلاحات الاقتصادية، و التدهور المستمر للاقتصاد المصري.

[53] محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب**، الطبعة المصرية الكاملة، مصر، سلسلة جدران المعرفة، 2006، ص ص 188، 189.

2-تقييم برنامج 1991-1993:

سنتطرق في هذا الصدد بتحليل التجربة المصرية معى صندوق النقد الدولي سنة 1991، لمعرفة اهم التطورات التي مست المؤشرات الاقتصادية و النتائج التي حققتها.

أ- عجز ميزان المدفوعات :

الجدول رقم 3: تطور العجز في ميزان المدفوعات لفترة 1990- 1994:

السنة	قيمة العجز/الفائض في ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي للعجز
1990	-10224	+1818.2
1991	-2073	-79.7
1992	-3360	-262
1993	+18	+99.5
1994	-1164	+6566

المصدر: سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان، دار اليازوري، 2011، ص 211.

يبين الجدول أن العجز في الميزانية-كان يقدر سنة 1990 بـ **10224-ليبلغ سنة** الاتفاق مع الصندوق **2073-** ، حيث انخفضت النسبة من+ 1818.2% سنة 1990الى- 79.7% سنة 1991 فحقق بذلك فائضا، بالرغم من عودته للعجز سنة 1994.

ب- عجز الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري العنصر الاساسي في ميزان المدفوعات، حيث يمثل النشاط الانتاجي في الدولة، واذا ما حدث عجز في النشاط الانتاجي فهو للأسباب الآتية :

- ضعف درجة التنوع و ضعف القدرة الإنتاجية .
- النقص في تلبية احتياجات المواطنين والدولة مما يؤدي بها الى سد احتياجاتها عن طريق الاستيراد.
- ضعف الانتاج لا يسمح بتحقيق فائض للمساهمة في تشجيع عملية التصدير.
- عجز الدولة عن توسيع وتنويع نشاطها التجاري.

الجدول رقم 4 : تطور العجز في الميزان التجاري لفترة 1990- 1994 :

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
حجم الصادرات	3886.8	3633.5	3416.7	3337.3	4957.0
حجم الواردات	11424.0	10054.1	10728.2	10647.1	12810.5
العجز في الميزان التجاري	-7537.7	-6420.6	-7311.5	-7306.8	-7853.5

المصدر: Central Bank of Egypt Annual Report :1990/1991, 1991/1992, 1992/1993, 1993/1994, **من إعداد الطالب 1994 -1990.**

و نلاحظ من الجدول اعلاه أن الميزان التجاري لمصر حقق انخفاضا في قيمة العجز سنة الاتفاق، حيث قدر العجز سنة الاتفاق ب 6420.6 مليون دولار امريكي بعدما كان يبلغ السنة السابقة 7537.7 مليون دولار امريكي، لكن في السنوات الموالية عادت نسبة العجز في الميزان التجاري في الارتفاع .

3-تقييم اداء برنامج 2016:

سنقوم في هذا العنوان بتحليل نتائج البرنامج صندوق النقد الدولي لسنة 2016، المطبق من طرف الدولة المصرية، بعد اتخاد حزمة من الاجراءات التي اثرت على المتغيرات الاقتصادية، خاصة على الصعيد المالي و النقدي .

أ- الميزان التجاري:

نستعرض من خلال هذا الجدول تطور العجز في الميزان التجاري الذي عرفته الدولة المصرية من الفترة الزمنية الممتدة من 2016 الى 2019.

الجدول رقم 5: تطور العجز في الميزان التجاري المصري من 2016- 2019 بالمليون دولار:

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
تطور العجز في الميزان التيجاري	52397 -	46876 -	40319 -	52626 -	45885 -

المصدر: الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء المصري :

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6128&ind_id=2129

باستعراضنا لتطور العجز في الميزان التجاري المصري نلاحظ انخفاض العجز سنة الاتفاق حيث بلغ 46 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة لها اي 2015 حيث كان العجز الميزان التجاري يقدر ب6 52 مليار دولار. واستمر الانخفاض في العجز السنة الموالية، لكن لم يلبث حتى ارتفع العجز في الميزان سنة 2018 حيث بلغ العجز 52 مليار دولار[54].

وكان من النتائج الاقتصادية أن احصى الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء ان واحد من ثلاث مصريين او ما يقارب 30 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر[55]، ودعت سبع منظمات حقوقية صندوق النقد الدولي أن يولي للجانب الاجتماعي أهمية أكبر في برامج القروض القادمة لمصر، وأن يوسع الحماية الاجتماعية في ظل غياب التوازن في توجه نسبة كبيرة من النفقات للمؤسسة العسكرية.

ويبين الجدول التالي عدد الفقراء في مصر:

---

[54] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري، " الميزان التجاري لجمهورية مصر العربية "
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6128&ind_id=2129
في: 2022/05/14

[55] "مجموعة البنك الدولي تمدد استراتيجيتها الحالية في مصر لمدة عامين" بيان صحفي، 2019/04/30،
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/04/30/world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-maintain-momentum-on-reforms
في : 2022/05/14

الجدول رقم 6: يبين نسب الفقر في مصر سنة 2017:

الفقر	القوة الشرائية اليومية للفرد	عدد الفقراء (مليون)	معدل الفقر %
خطالفقر الوطني		31.3	32.5
خطالفقر في فئة الدخل المتوسط الادنى	12.3 جنيه مص 1.90دولارامريكي	3.1	3.2
خط الفقرفي فئة الدخل المتوسط الاعلى	20.7 جنيه مص 3.20 دولار امري	25.2	26.1

المصدر : مؤشر التنمية العالمي للناتج المحلي الجمالي، المكاتب الاحصائية لمعدلات الفقر الوطنية، فيفري 2020،قاعدة المراقبة العالمية، مجموعة البنك الدولي (POVERTY AND EQUITY RRIEF)

https://databank.worldbank.org/data/download/poverty/33EF03BB-9722-4AE2-ABC7-AA2972D68AFE/Global_POVEQ_EGY.pdf

ب - التضخم:

أعلنت وكالة الإحصاء الرسمية CAPMAS ان تضخم الأسعار السنوي في مصر ارتفع إلى 14.1% في ماي 2017 مقارنة بشهر أفريل حيث كان 13% ، و عبر المحللون الاقتصاديون عن مخاوف حول الارتفاع في معدلات التضخم حيث أنه تجاوز المعدل المتوقع و يرجعون السبب إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية، التي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا، وخاصة أسعار الفاكهة والخضر[56].

وقد تسبب ارتفاع معدل التضخم للمصريين، الذين يعيشون تحت خط الفقر، لضغوط اقتصادية متزايدة. مما أجبر الحكومة والجيش على التدخل من حين لآخر من اجل توفير المنتجات الغذائية بأقل من أسعار السوق[57].

[56] ARAB NEWS. Egyptian Headline Inflation Rises as Food Costs Jump. 10 jun 2019.
https://www.arabnews.com/node/1508776/business-economy
le: 14/05/2022

[57] Human Rights Watch, IMF : Prioritize Social Protection in Eygpt 04 April 2022.
https://www.hrw.org/news/2022/04/04/imf-prioritize-social-protection-egypt-loan-talks
le : 14/05/2022

المبحث الثاني: تجربة تركيا مع صندوق النقد الدولي

لقد شهد الاقتصاد التركي تراجع اقتصادي بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، التي دمرت اقتصاديات العديد من الدول، من بينها الدو الاوروبية المتقدمة، الامر الذي فرض على تركيا اللجوء الى برامج الصندوق النقد الدولي بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها.

و قد عرف الاقتصاد التركي بعد تطبيق برامج الصندوق النقد دولي نتئائج متفاوتة، حيث شهدت بعضا القطاعات تطورا في مردوديتها، في مقابل تراجع انتاجية بعض القطاعات الاخرى.

المطلب الأول اسباب لجوء تركيا للصندوق النقد الدولي:

منذ نشأة تركيا الحديثة سنة 1929، مر الاقتصاد التركي بعدة ازمات خلفت وراءها مشاكل و ازمات اقتصادية عديدة، و هذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب، حيث سنستعرض مختلف الازمات التي مر بها الاقتصاد التركي على صعيد مختلف الاحداث التي عرفتها الدولة التركية.

1- تركيا خلال الحرب العالمية الثانية :

لقد مر الاقتصاد التركي منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 من قبل مصطفى كمال اتاتورك، بعدة تقلبات وذلك بسبب التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية، و خاصة خلال الحرب العالمية الثانية والتي تبنت فيها تركيا جانب الحياد، وذلك لضخامة التهديدات التي كانت تصلها من كل الاتجاهات، بدء بالتهديدات الخارجية لنظامها السياسي، و الذي يمثله الاتحاد السوفياتي و المانيا النازية و خاصة ايطاليا الفاشية، بسبب تصريحات موسوليني بضرورة التوسع نحو الشرق الاوروبي، مما دفعها لتجنيد حوالي مليون جندي تركي لمواجهة اي طارئ[58]، وهذا ما أثر على اقتصاد الدولة بندرة اليد العاملة في المصانع والمزارع، و الاستنزاف الكبير لنفقات الدولة على القوات المسلحة التركية.

وبهذا تحول اقتصاد تركيا إلى اقتصاد حرب، مما ادى الى معاناة السوق التركية بعد ندرة المواد الضرورية للحياة اليومية، وبروز طبقة تجار محتكرين للمواد الغذائية مما أدى الى ارتفاع الاسعار[59]، و بلغت نسبة تراجع الاقتصاد التركي خلال الحرب 15.3%، ومع اقتراب الحرب من الاراضي التركية قامت

---

[58] خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، "أحوال تركيا الزراعية والصناعية في ضوء تقارير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة 1940-1955"، **مجلة اداب المستنصرية**، العدد 45، 1 سبتمبر 2020، ص 304.

[59] **المرجع نفسه**، ص 304 .

الحكومة بالإعداد لمجموعة من الاجراءات الاحترازية والتي اثرت بشكل كبير على مسيرة الانجازات السابقة التي حققتها في فترة رئاسة كمال اتاتورك، وكان من نتائجها:

- ‘يقاف العمل بالخطة الخماسية التي أقرت عام 1938 .
- اعادة تفعيل ضريبة العشر الملغاة عام 1925[60].
- الغاء بعض بنود قانون العمل لعام 1936.
- الغاء قانون تشجيع الصناعة لعام 1927.

2/أزمات تركيا خلال فترة السبعينيات :

لقد عاشت تركيا في فترة السبعينيات من القرن العشرين ازمة اقتصادية حادة، وعانت من اختلال كبير في ميزانيتها، وارتفاع نسبة التضخم بمعدلات سريعة، بلغ 20% سنة 1976 ثم 40% سنة 1977 حتى وصل الى 60% سنة 1978[61] و 137% سنة .1980 كما انخفض الاحتياطي النقدي سنة 1977، و لم تستطع الحكومة السيطرة على الأسعار، وتم تعويم سعر الليرة التركية عدة مرات بنسبة 48% مما أدى الى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، و تراجع مستوى المعيشة وارتفاع نسب البطالة .

أ- أسباب الأزمة

من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية في تركيا فترة السبعينيات مجموعة من العوامل الخارجية نوجزها فيما يلي :

- ارتفاع اسعار البترول في السوق العالمية بعد الحظر التي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصديره الى الدول الداعمة للاحتلال الاسرائيلي،
- التوقف عن استقبال العمال الاتراك خاصة من طرف دول أوروبا الغربية، بسبب التدخل العسكري في قبرص سنة 1974.

أما داخليا فقد لاقت تركيا مشاكل اجتماعية ايضا كان لها نتائج خطيرة على المستوى الاقتصادي وهي مشكلة الهجرة والنزوح الريفي، وذلك بسبب تغير أساليب الزراعة واستعمال الآلات الحديثة في

---

[60] ضريبة العُشر (10%) : ومقدارها 10/1 من محصول الأراضي العشرية التي تسقى بماء المطر أو نصف العشر من الأراضي العشرية التي تروى رياً .

[61] ابراهيم محمد السعيد، " تركيا و الاختيار الصعب بعد احداث ايران "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 56 افريل 1979، ص 140.

الزراعة، مما أدى الى تزايد نسبة العاطلين عن العمل بعد ان قلت فرص العمل في الريف. و بذلك بدأت المدن الكبيرة لتركيا تستقطب اعدادا كبيرة من السكان مما زاد من حجم الاحياء الشعبية، وازداد تدهور الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة كما اصبحت هذه الاحياء مركزا للاضطرابات والمشاكل ومراكزا للعنف والجريمة، مما أدى الى اثقال كاهل الحكومة اكثر.

إلا أن التعامل مع الأزمة من طرف الحكومة المنتخبة حديثا والتي كان يترأسها رئيس الوزراء اسماعيل ديميريل لم يكن بالشجاعة الكافية، حيث أعلن: " إذا كنا لا نجرؤ على التعامل مع التدابير الاقتصادية بشجاعة فإن التضخم الذي يزداد بحدود 8% كل شهر سيصل 100% في نهاية العام، السلع النادرة اليوم سوف تختفي تماما بعد شهرين، وسوف تزول تماما كل مادة من وقود الديزل إلى النفط الأسود، تركيا اليوم تدعم زيت الوقود من الموازنة العامة للدولة بمبلغ 100 ليرة تركية فقط، واذا لم تتخذ هذه التدابير فإن الدعم المقدم إلى المواد الأساسية الأخرى سيحمل الموازنة العامة للدولة 300 مليار ليرة تركية، المهام السياسية التي أعطيت لنا وواجبنا تجاه المواطنين هو إنقاذ الاقتصاد الذي يعاني اليوم من الشلل، هذه الحالة ستؤثر على مستقبل المواطن، نحن ملزمون بالقيام بما تمليه علينا التدابير، توقفت المصانع، وتوقفت الصادرات توقفت عائدات العمال من العملة الأجنبية توقف الشحن المحلي، هذا لا يمكن أن يستمر[62] ....."

ب- انعكاسات الأزمة

قام الجيش بإرسال إنذار لهذه الحكومة بشأن الأوضاع التي وصلت إليها الدولة التركية، مما وضعها في حالة إرباك، ووصل الأمر بها إلى انقلاب عسكري سنة 1980 حتى قبل الموافقة واللجوء إلى الإصلاحات. حيث قام الجيش يوم 12 سبتمبر 1980 بإحكام سيطرته على مكاتب هيئة الاذاعة و التلفزيون التركية ومكاتب البريد والاتصالات التركية، كما قام بالسيطرة على مقر وزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن والشرطة و مقر اقامة رئيس الوزراء سليمان ديميريل[63]، بقيادة القائد العام للقوات المسلحة الجنرال كنان افرين، كما أعلن الجيش في بيان عسكري على أن الهدف من هذا الانقلاب هو :

- حماية الوحدة الوطنية

[62] Quoted in : Hurriyet, 26 Ocak 1980.

[63] زروقة اسماعيل، " جدلية السياسية والعسكرية في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب 2016"، **مجلة المعيار**، العدد 01 2021، ص ص 196 197.

- منع نشوب حرب اهلية والقضاء على الفوضى والارهاب
- اعادة الامن والاستقرار الى الدولة و النهوض بهيبتها
- ازالة المعوقات التي تعيق عمل النظام الديمقراطي

المطلب الثاني: برامج الصندوق النقد الدولي مع تركيا

قامت تركيا بإدراج خطة للإصلاح الاقتصادي بموجب قرارات 24 جانفي 1980، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، من أجل تحقيق هدفين رئيسيين :

1. الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير.
2. اصلاحات اقتصادية على المدى الطويل.

1- برنامج صندوق النقد الدولي 1980:

لقد تحصلت تركيا على قروض من صندوق النقد الدولي بحجم تجاوز مستوى القروض الذي اعطي لدول اخرى، وذلك بهدف دعم البرامج الاصلاحية التي جرى تنفيذها، كما ركز البرنامج الذي صاغه صندوق النقد الدولي على ثلاث مجلات رئيسية:

- تحرير السوق المالية
- تحرير التجارة الخارجية
- معالجة عجز الموازنة

وقد بدأت الحكومة بتنفيذ الاجراءات الأولى المتعلقة بتحرير الاسواق المالية وتحرير التجارة الخارجية ووضعتها حيز التنفيذ.

أ- اقتصاد السوق الحر:

لقد بدأ العمل بنموذج اقتصاد السوق الحر في تركيا منذ 24 جانفي 1980، فقررت الحكومة عدم التدخل في السوق وفي توزيع الدخل، وتوجهت الى خوصصة القطاعات و المنشآت العامة، وذلك بهدف تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكارات، ومن اجل فتح ابواب التجارة الدولية و تخفيف الصعوبات امامها. لضمان عمل اليات السوق بشكل فعال[64].

[64] Firas Salah khader jubouri, Mdher Nassar Sulaiman Saadoun, " The Program of Economic Reform and its Impact on the Economic Situation in Tukey 1980-1983 ", Journal of Historical and Cultural Studies, faculty of education for Humanities/History, 10(37), 2018,p p 68 – 86.

ب- التصنيع:

توجهت الاصلاحات الاقتصادية الى إحداث تغيير في الاستراتيجية المتبعة في مجال الصناعة، حيث كانت يعتمد المخطط القديم حول البدائل القائمة على أسعار الصرف الاجنبية الرخيسة، و الائتمان الرخيس، فنص البرنامج الصناعي الجديد على التوجه الى التصدير، وتم ايلاء الأهمية الى الفروع الصناعية التي تستهلك المواد الأولية بكثافة و التي تستضيف عددا كبيرا من اليد العاملة، ذات القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.[65]

وكانت الاهداف الرئيسية من البرنامج الاقتصادي الذي اعده الرئيس التركي توركوت اوزال، و الذي وافق عليها الصندوق بعد عدة مفاوضات[66] هي:

- التوجه الى الاقتصاد الاستثماري
- مواكبة الاقتصاد العالمي
- تحرير السوق والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد
- التوجه الى خوصصة المنشآت والمؤسسات العمومية وبالأخص في الصناعة التحويلية
- الوصول الى اكتفاء ذاتي في الزراعة
- خفض نسبة التضخم
- بناء وتقوية البنية التحتية للدولة
- العمل على زيادة نسبة الصادرات

كما احتوى برنامج الاصلاح الاقتصادي على العديد من البنود[67] التي تمثلت في:

- دعم الحكومة للمشاريع الاقتصادية تحت رقابة صندوق النقد الدولي.
- خفض قيمة الليرة بنسبة 33%
- التحكم في مستوى نمو السيولة النقدية للتحكم في نسب التضخم

---

[65] Ibid 68 – 86.

[66] موسوعة اللغة العربية، "تورغوت اوزال"

https://mimirbook.com/ar/7e946ed3f16?fbclid=IwAR0BMPCrbCeI74agugIW_fMQSyMAE83UiWmsj6-25hJ1vVVMXe_KqEMfRss في: 2022/05/20

[67] Firas salah khader jubouri, mdher nassar sulaiman saadoun ، المرجع نفسه، ص ص 68 – 86 .

- خوصصة القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية التابعة للحكومة

وبعد موافقة تركيا على تطبيق هذه البنود والعمل بأهداف البرنامج الاقتصادي قام الصندوق بمنح تركيا قرضا عادل 625% من حصتها لحقوق السحب الخاصة.

2- برنامج الصندوق النقد الدول 1999:

لقد عرف الاقتصاد التركي صدمة كبيرة خلال التسعينيات لاسيما بسبب حرب الخليج سنة 1991، بعد الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على العراق والذي أدى الى توقيف صادرات النفط عبر خطي انابيب يقعان بالقرب من بعضهما و ينطلقان من حقول النفط كركوك الشمالية الى ميناء يومور تاليك التركي عبر البحر الابيض المتوسط، حيث بلغت سعة خطوط الأنابيب حوالي 1.1 مليون برميل في اليوم اي ما يعادل 170 الف متر مكعب.[68].

وبهذا تأثر الاقتصاد التركي كثيرا، فبعد أن كانت تركيا تحصل على جزء من الامدادات من خط الانابيب، وعلى رسوم كبيرة تدفعها العراق من أجل تمرير النفط عبرها، أدى التوقيف الى خسارة تركيا لرسوم خطوط الانابيب، مما ألحقت خسائر كبيرة قدرت بحوالي 3.5 مليارات دولار امريكي من تجارتها مع العراق. وتوالت الخسائرالاقتصادية في تركيا كما هو مبين في الجدول أدناه:

[68] المرجع نفسه، ص ص 1 – 37.

الجدول رقم 07 : تطور نسبة التضخم من 1990 الى 1999:

السنة	التضخم النقدي (%)
1990	60
1991	66
1992	70
1993	66
1994	106
1995	88
1996	80
1997	85
1998	84
1999	64

المصدر: عباس احمد النداوي خيضر، "التحولات السياسية و التطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات و التجليات و الاحتمالات المستقبلية "، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، العدد 88، 2016، ص 354.

وبعد مفاوضات مع صندوق النقد الدولي مع وزير الاقتصاد "جونيش تانر"، تم توقيع الاتفاق على برنامج الصدمة [69]لمكافحة التزايد الكبير في معدل التضخم. وكانت النتيجة أن لجأت تركيا بعد سقوط حكومة نجم الدين أربكان الى صندوق النقد الدولي سنة 1997، بعد أن وافقت حكومة مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم في نوفمبر 1997 على شروط صندوق النقد الدولي من أجل معالجة التضخم و الذي كان يصل إلى 100% كل سنة، و من اجل معالجة او اصلاح الحالة الاقتصادية للدولة[70].

لذا تمثلت الاجراءات التي يجب اتباعها[71] فيما يلي :

[69]- يعرف برنامج الصدمة والذي يعد من البرامج المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي على أنه عملية تصحيح هيكلي ووالتي تتم في الغالب من خلال عملية موجعة بت خفيض الانفاق الحكومي وتقليص الواردات والنشاط الاقتصادي.

[70] رواء زكي يونس الطويل، "تركيا و صندوق النقد الدولي (2000-2002) "، **مجلة دراسات اقليمية**، العدد 12، 2018، ص ص 1 – 34.

[71] المرجع نفسه.

- قيام الحكومة التركية بعملية تجميد الاسعار لمدة خمسة أشهر بداية من جانفي حتى شهر ماي من سنة 1998.
- الزام القاع الخاص بخفض الاسعار الى النصف .
- ضبط الدعم الحكومي لقطاع الزراعة لسنة1998 .
- خوصصة العديد من الشركات و المؤسسات العمومية، والاستفادة من تلك الاموال في تدعيم البرنامج الاقتصادي .
- معالجة نظام الضمان الاجتماعي الذي عانى من عدة مشاكل .
- الوقوف على النظام الضريبي وملاحقة المتهربين من دفع الضريبة.

المطلب الثالث: تقييم دور البرامج

ينتناول في هذا المطلب تقييم البرنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي اتبعتها تركيا من 1980 الى 1997 للوقوف على اهم التطورات التي حدثت بعد تطبيق البرامج على مستوى المؤشرات الاقتصادية .

1- تقيم برنامج الاصلاح الاقتصادي 1980:

انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي وتم تبني نموذج الاقتصاد الحر وذلك حسب قرارات 24 جانفي 1980، ومن أجل انعاش التجارة الخارجية وزيادة حجم الصادرات، و هذا بعد اقرار سياسة واقعية لأسعار الصرف والتثبيت الاقتصادي[72] .

أ-الميزان التجاري :

سنستعرض في سياق هذا العنوان تطور الميزان التجاري التركي من خلال استعراض حجم الصادرات و الواردات التي عرفتها تركيا خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 1983.

[72] وتقوم هذه السياسة التى يعممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد على سياسات التكييف الهيكلى، وسياسة التثبيت تشمل عدة إجراءات تتعلق بالموازنة العامة للدولة وتهدف الى تحقيق تقشف مالى، بقصد خفض العجز في الموازنة العامة للدولة، وخفض معدل التضخم، وهذا يعتمد على خفض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات دعم السلع وتعيين الخريجين والتعليم والصحة ومحاولة تحصيل رسوم عن هذه الخدمات، وزيادة أسعار الخدمات.

الجدول رقم 08: تطور الميزان التجاري التركي من 1980-1983 (مليون دولار):

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1980	2910	7909	-4999
1981	4702	8933	-4230
1982	5746	8842	-3096
1983	5727	9235	-3507

Source: Firas Salah Khader Jubouri, Mdher Nassar Sulaiman Saadoun, " the Program of Economic Reform and its Impact on the Economic Situation in Tukey 1980-1983 ", Journal of Historical and Cultural Studies, faculty of education for humanities/history, 10(37), 2018,p p 68 – 86.

بعد تطبيق الاجراءات التي تقضي بتحرر التجارة الخارجية ، والغاء القيود التي تقيد نمو الاقتصاد التركي، سجل ارتفاعا في حجم الصادرات التركية، فقد كانت 2910 مليون دولار امريكي و ارتفع حجمها الى 5727 مليون دولار امريكي، و كذلك بالنسبة الى الواردات فنجد انها كانت تبلغ 7909 مليون دولار امريكي فوصلت الى 9235 مليون دولار امريكي سنة 1983، كما نلاحظ انخفاضا في مستوى العجز التجاري حيث كان يبلغ 4999 سنة مليون دولار 1980 ليصل الى 3507 مليون دولار، و بهذا نجد انا مؤشر الميزان التجاري قد حقق نتائج ايجابية، كما عزز من قوة الدولة في شق طريقها نحو السوق الدولية، مما سيؤدي الى ارتفاع رصيدها من احتياطي العملات الاجنبية .

أ-نسبة الصادرات الصناعية و الزراعية التركية :

لقد استهدف البرنامج الاصلاحي لسنة 1980 في تركيا، كل من القطاع الزراعي و الصناعي، و ذلك بهدف تفعيل حركة الانتاج في هذين القطعين.

الجدول رقم09: نسبة الصادرات الصناعية و الزراعية التركية لمدة 1980-1983:

السنة	الصادرات الزراعية (%)	المنتجات الصناعية (%)
1980	57.4	42.6
1981	47.2	52.8
1982	37.2	62.8
1983	32.8	67.2

Source: : Firas Salah Khader Jubouri, Mdher Nassar Sulaiman Saadoun, " the Program of Economic Reform and its Impact on the Economic Situation in Tukey 1980-1983 ", **Journal of Historical and Cultural Studies**, faculty of education for humanities/history, 10(37), 2018,p p 68 – 86.

نلاحظ من الجدول أعلاه تراجع نسبة الصادرات الزراعية و المنتجات الاستخراجية، حيث كانت نسبة الصادرات الزراعية 57.4% سنة 1980، ثم تراجعت الى 32.8% سنة 1983، وبالنسبة للمنتجات الاستخراجية فقد تراجعت حيث كانت نسبتها 6.6% سنة 1980 حتى اصبحت 3.3% سنة 1983، و يعد سبب تراجع المنتجات الزراعية الى تزايد الاستهالاك المحلي بسبب زيادة عدد السكان، والنمو البطيء للزراعة، كما ان تزايد الطلب والانتاج للصناعة الغذائية و النسيجية قد اثر على تباطؤ القطاع الزراعي، فنلاحظ ان نسبة المنتجات المصنعة قد تزايدت ، حيث كانت تبلغ 36% سنة 1980 و ارتفعت الى 63.9%.[73]

2- تقييم دور برنامج الصدمة 1999:

عرفت تركيا ازمة اقتصادية خانقة سنة 1999، و تزامن ذلك معى تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصادي التركي، في اطار مكافحة التضخم الذي رافق الاقتصاد التركي منذ نشاة الدولة التركية الحديثة.

أ- المديونية الخارجية :

[73] ايرول طايماز، " المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات التحويلية التركية "

https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/219.pdf في : 2022/06/10.

الجدول رقم 10: جدول يبين تطور المديونية الخارجية من الفترة الممتدة من سنة 1999 الى 2001.

السنة	اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار امريكي)
1997	84
1998	96
1999	101
2000	112
2001	116

المصدر: عباس احمد النداوي خيضر، "التحولات السياسية و التطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات و التجليات و الاحتمالات المستقبلية "، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، العدد 88، 2016، ص 354.

نلاحظ من الجدول ان حجم المديونية الخارجية قد تزايد ، حيث قدرت ب 116 مليار دولار سنة 2001 بعدما كانت تقدر ب84 مليار دولار سنة 1997، فاعلات وزارة الخزانة التركية انها ستقوم بمبادلة 3000 ترليون ليرة تركية من الديون المحلية اي حوالي 2.60 مليار دولار و ذلك في جوان 2001 من أجل تخفيف اعباء المديونية الضخمة.

ب- الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات التي يمكن قياس قدرة الدولة على تحقيق التنمية من عدمها، حيث لديه القدرة على التأثير في سوق العملات، والذي يتحكم بدوره في التجارة الخارجية. فعندما يرتفع الناتج المحلي الاجمالي للدولة فهذا يعني امكانية الدولة في تحقيق تقدم في مجال الاستثمارات[74]

[74] عباس احمد النداوي خيضر، "التحولات السياسية و التطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات و التجليات و الاحتمالات المستقبلية "، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، العدد 88، 2016، ص 354.

الجدول رقم 11: تطور الناتج المحلي الاجمالي من 1997 الى 2001:

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار امريكي)
1997	189
1998	269
1999	249
2000	266
2001	196

المصدر : عباس احمد النداوي خيضر، "التحولات السياسية و التطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات و التجليات و الاحتمالات المستقبلية "، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 88، 2016، ص 354.

و من الجدول اعلاه نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي لتركيا قد ارتفع بعد سنة الاتفاق على البرنامج حيث كان يبلغ 189 مليار دولار سنة 1997 وحقق ارتفاعا وصل الى 266 مليار دولار سنة 2000، لكن بعد تفاقم ازمة الديون الخارجية المتكررة وتزايد مبالغها والتي زادت من العبء على الدولة، فقد كانت 87 مليار دولار امريكي سنة 1990 حتى صلت الى 112 مليار دولار سنة 2001 ، تراجع الناتج المحلي الاجمالي سنة 2001 حيث اصبح يقدر ب 196 مليار دولار امريكي[75]

خلاصة الفصل الثاني:

كان لجوء كل من مصر و تركيا لصندوق النقد الدولي حتمية بسبب الاوضاع التي عاشتها الدولتين بفعل عدم استقرار الاوضاع الداخلية، و بعد محاولة كل منهما انتهاج سياسة السوق الحر، عبر اقرار سياسة الانفتاح التي تسببت في تدهور الاوضاع الاقتصادية لكلا الدولتين، وأدت إلى تحقيق عجز في موازين مدفوعاتهما وزيادة نسبة التضخم.

و من خلال تطبيق البرامج في كل من مصر و تركيا نرى أن التحسن الذي تحقق في مصر لا يتجاوز السنة بعد سنة الاتفاق، ثم تعود الأوضاع لتزداد سوءا بسبب الاوضاع الداخلية وسوء تسيير القرض، أما بالنسبة لتركيا فهي كذلك عانت من مشاكل بعد تنفيذ برامج الصندوق، لكنها حققت نتائج لا بأس بها والتي ساهمت في الاستفادة من المزيد من القروض من صندوق النقد الدولي.

[75] المرجع نفسه، ص 355.

الفصل الثالث: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مسار الاستدانة في كل من تركيا ومصر

لقد تأثّرت عملية الاستدانة في كل من تركيا ومصر بمجموعة من المؤثرات، انقسمت ما بين داخلية متعلّقة بالبنية الهيكلية للدولة ومؤسساتها، وخارجية متعلّقة بالجو الإقليمي والدولي، وبالتالي جاء الاعتماد على النقاط التالية لتوضيح انعكاساتها على مسار الاستدانة.

المبحث الأول: العامل السياسي

يعتبر استقرار النظام السياسي من أهم العوامل المساعدة للدول على توفير الظروف الملائمة لتحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد، لما يخلقه من بيئة مشجّعة للمشاريع التنموية من جهة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

وبالتالي، سيتم التطرّق لطبيعة النظامين المصري والتركي، بتحليل أبرز خصائصهما ومراكز التفاعل الرئيسية فيهما، لبيان تأثير ذلك على مسار التجربة التنمية التي مرّ بعليها الطرفين.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي المصري

لقد صنّف النظام السياسي المصري في عدد من الدراسات على أنّه نظام " شبه تسلّطي"، ذلك أن عملية التحول الديمقراطي فيه قد أفرغت من محتواها الحقيقي بشكل عزّز من قدرة النظام على البقاء في السلطة، ما أوقعه في تراكمات عزّزت من ملامح الأزمة البنائية التي ترجع لعجزه على صياغة مخرجات فاعلة، وسيتم بيان ذلك بالشكل التالي:

1-سيطرة الجيش على السلطة:

يرمز النظام السياسي لأي دولة لمجموع التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين والجماعات المكونة للمجتمع، وكذا لقدرة السلطة الحاكمة على الاستجابة العاقلة المدروسة والفعالة مع التحديات التي تتعرّض إليها لضمان استمرارية النظام.

ولعلّ أبرز وتتمثل هذه التحديات تتمثّل في[76]:

- مرونة التعامل مع التغيرات التي تطرأ على المطالب المجتمعية، والعمل على تلبية احتياجات كل فئة دون المساس بالتوازن في تركيبة المجتمع، أي دون تغليب مطالب فئة على فئة أخرى.
- ضمان الأمن الداخلي من التهديدات الخارجية والداخلية التي تهدد المجتمع واستقراره.

إنّ ما يميز المشهد السياسي المصري هو التدخل الكبير للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، مما جعلها عنصرا مؤثرا في رسم السياسة العامة للدولة، إلى درجة أن كل الرؤساء منذ ثورة الضباط الأحرار 1952 إلى الآن هم من العسكريين، وهذا يعود إلى الدور المحوري للجيش في بناء الدولة والحرص على أمنها، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 والحروب الثلاث ضد الكيان الصهيوني، مما جعل الجيش يحتل مكانة مهمة كحامي ومنقذ بالنسبة للشعب المصري[77].

لم يقتصر تدخل المؤسسة العسكرية على الجانب السياسي فقط بل امتدّ الى المساهمة في الجانب الاقتصادي، أين شارك في مسار التنمية الاقتصادية وبناء الاقتصاد المصري، ويرجع ذلك إلى تعدّد المناصب التي أدارها العسكريون، حيث شغل العسكريين المتقاعدين مناصبا في جميع مجالات الحياة، فأصبحوا بذلك الأيادي التنفيذية للرئيس الذي يتكفل بتعيينهم بدوره، على عدة أصعدة على غرار الشركات ومختلف المؤسسات والهيئات العامة[78].

2- تبني القومية العربية والصراع مع الإخوان المسلمين:

لقد نما التيار الفكري العروبي في مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين، في ظل الصراع الذي شهدته الساحة الفكرية، أين تنوّعت التيارات الفكرية، ما بين التيار الاسلامي الذي كان تابعا للجامعة الإسلامية، والتيار القومي المصري الذي كان تابعا للاتجاه القومي المصري، حيث شهدت الفترة تزايدا في

---

[76] حسن السيد احمد نافعة، " الإدارة السياسية لازمة التحول من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الأحزاب في مصر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 112، جوان 1988، ص ص 72 – 96.

[77] عبد اللطيف الربوزي، " قراءة تحليلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والادرية**، العدد 36، ديسمبر 2021، ص ص 239 – 250.

[78] المرجع نفسه، ص ص 245 – 246.

حركيّة التوجّه القومي العربي خاصة ما بين الحربين العالمتين، وذلك بوجود مجموعتين، **الأولى**؛ حزب الوفد، و**الثانية**؛ جماعة الإخوان المسلمين .[79]

بذلك، بلغ الاتجاه القومي العربي قمة ازدهاره وبصفة خاصة مع "عبد الناصر" الذي جعل مصر قائدة للقومية العربية، ولعلّ أبرز أسباب ذلك هو الصراع العربي الإسرائيلي، حيث برز الرفض العربي الصريح والواضح للوجود الإسرائيلي وساد الدعم الكامل للجانب الفلسطيني. و لعبت إذ ذاك مصر، دورا هاما في مؤازرة الحركات العربية في العالم في فترات استقلالها من الاستعمار الفرنسي والبريطاني، كما اهتمّت السياسة المصرية بالكيان الصهيوني باعتباره أبرز التهديدات في المنطقة.

كما ظهرت جماعة الإخوان على الساحة السياسية بمحاولة إعادة إحياء الدين في المجتمع المصري كردّة فعل على سياسات الدول الغربية المستعمرة للدول العربية مما جعلها تساند الحركات التحررية في الوطن الاسلامي على التحرر من الاستعمار الغربي وتحقيق الوحدة الإسلامية.[80] إلا أن ذلك لم يمنع من دخولها في صراعات مع السلطة في مصر، وبالتالي عرف مسارها مراحل متعددة ومتباينة من الهدنة والصراع، جمعتها مع عدّة جهات سلطوية، والتي سيتم بيانها كما يلي:[81]

أ/علاقة الإخوان بالنظام الملكي: بعد تأسيس جماعة الإخوان سنة 1928 أخذ ظهورها طابعا من التعايش والتواصل السلس مع السلطة إلى غاية سنة 1948 التي فتحت الباب أمام التوترات، بعد إعلان رئيس الوزراء "محمود فهمي" عن أن **الجماعة تمثل تهديدا على النظام**، وأمر بحلّها في 8 ديسمبر 1948.

ب/الإخوان وجمال عبد الناصر:

شهدت علاقة الإخوان بالرئيس المصري "جمال عبد الناصر" توترا بسبب التوجه السياسي الذي انتهجه الضباط الأحرار بعد الانقلاب على الملك، حيث اعتبروا أن مفاهيم الاشتراكية والمساواة الاجتماعية التي نادى بها المعسكر الشرقي تتعارض والشريعة الإسلامية، فأصدرت السلطة آنذاك قرار آخر بحل الجماعة في جانفي 1954، ومحاكمة عدد كبير من أعضائها.

***الإخوان المسلمين:** قاموا بصياغة بناء فكري مختلف في تصوّرهم لأسس بناء الدول، قائم على: اعتبار القرآن دستورا للدولة، وإقامة حكومة إسلامية في إطار قوانين الشريعة الإسلامية.

[80] سليم ابو جابر، "الإخوان المسلمون في مصر"، **مجلة أبحاث العلوم التربوية والاجتماعية**، العدد 5، ديسمبر 2001، ص ص 138 – 151.

[81] اماني الطويل، "معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 04، سبتمبر 2013، ص ص 24 – 30.

ج/الإخوان والسادات:

لاقت الحياة السياسية اهتماما خاصا من طرف "أنور السادات "، بهدف تفادي تجربة الرئيس "عبد الناصر" السابقة مع جماعة الإخوان، وحالة النكبة السياسية التي كان يعاني منها الشعب. حيث قام بتبني سياسية انفتاحية على الصعيد السياسي، وقام بمنح حرية العمل السياسي والحزبي، وفتح المجال للإسلاميين، لمواجهة الإديولوجية الاشتراكية. وفي سعيه لتحقيق استقرار الأوضاع الداخلية قام الرئيس "السادات" بإصدار عدد من القرارات لاحتواء التيار الاسلامي ، لكن الحال لم يدم طويلا، خاصة بعد معاهدات السلام مع الكيان الصهيوني التي أقيمت من أجل استرداد صحراء سيناء[82].

وعرفت الفترة ظهور جبهة داخلية رافضة للتطبيع، ما أدى إلى تعكير صفو الأجواء الداخلية، وبدأت بذلك المواجهة مع السلطة التي ردّت بقيامها بحملات واسعة من الاعتقالات التي شملت عددا من أعضاء الإخوان المسلمين، وصولا للاغتيالات التي أقيمت يوم العرض العسكري في 6 أكتوبر 1981 [83].

د/ الإخوان وحسني مبارك: تميّزت العلاقات بين الطرفين بتعدّد استراتيجيات التعامل التي جمعتهما، حيث استطاعت الحكومة أن تضغط على الجماعة وأن تحدّد سقف طلباتها، وبذلك تميّز نشاط الإخوان بمحاولة البقاء كتنظيم اجتماعي تعبوي، لا كحركة سياسية.

يمكن تقسيم العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين ونظام مبارك إلى:

- **المرحلة الأولى:** اتّسمت العلاقات فيها بقدر من الاستيعاب، حيث أن الجماعة قد استغلّت الانفتاح السياسي المحدود لدعم حضورها في عدد من الهيئات الاجتماعية، مثل البرلمان، الجامعات، النقابات والمسجد.
- **المرحلة الثانية:** تميّزت بمحاولة النظام للتضييق على نشاطات الجماعة ذات الطابع السياسي، واعتبرت المرحلة كبداية للتصادم مع السلطة.
- **المرحلة الثالثة:** غلب على العلاقة في هذه الفترة، التباين الشديد للرؤى بينهما، ما أدخلهما في مواجهة انتهت بالاعتقالات والقمع وتحجيم الطموح والنشاط السياسي.[84]

---

[82] امجد جمال حجازي، مرجع سابق، ص ص 195-289.

[83] المرجع نفسه، ص ص 24 – 30.

[84] خليل العناني، **مبارك والإخوان: خبرة الثلاثين عاما**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، http://shorturl.at/flAi6، تاريخ التصفّح: 2022/06/11

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي

لقد مرّ النظام السياسي بعدة مراحل وملامح عكستها قيادة النظام التي وجّهت المشهد السياسي لتركيا، وصاغت الأولويات والاستراتيجيات فيه. وبالتالي سيتّم التركيز على مميزات النظام التركي وتحليل انعكاساتها على المسار التنموي في البلاد.

1- تبني العلمانية:

مع انتهاء الخلافة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 وانتصار دول الحلفاء بعد مؤتمر لوزان في 24جويلية 1923، تأسست الدولة التركية الحديثة بقيادة "مصطفى أتاتورك" كأول رئيس للجمهورية التركية في نوفمبر 1924، حيث قام بوضع دستور مدني جديد مستوحى من الدستور السويسري[85].

مع الدستور الأتاتوركي، تغيّر المشهد السياسي التركي إثر فصل الدين عن الدولة و إلغاء العمل بالقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، وصولا لاتخاذ عدة إجراءات لعل أبرزها ما يلي:[86]

- ترجمة القرآن الكريم الى اللغة التركية، مع جعل أداء الصلوات والأدعية باللغة التركية بدلا من العربية .
- حذف عبارة "دين الدولة الإسلام" من الدستور التركي، مع جعل التقويم الميلادي تقويما رسميا بدلا من التقويم الهجري.
- إلغاء المحاكم الشرعية الدينية.
- منع استخدام بعض الألقاب مثل الدرويش والأمير والخليفة.
- غلق كل الزوايا المتواجدة في الدولة.
- المساواة في الميراث بين الذكر والأنثى.

---

[85] محمد المقداد، " سياسة تركيا الداخلية في ضل سلطة حزب العدالة والتنمية (2002-2009) التنمية الاقتصادية والمسالة الكردية: حالتي دراسة "، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، العدد 1، 2012، ص ص 39-83.

[86] علا محمد حسن، **العلمنة في تركيا العثمانية بين عامي 1909-1924**، رسالة ماجستير ، (جامعة دمشق: كلية الآداب: قسم تاريخ، 2018)، ص. 136

كما تمّ تكريس النظام العلماني عن طريق مبادئ حزب الشعب الجمهوري بزعامة "أتاتورك" التي سيطر على القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نتيجة للبنى القانونية الدستورية الجديدة، التي سميت بالمبادئ الأتاتوركية، وهي: [87]

أ/الجمهورية:

وهو شكل النظام الذي خلف نظام السلطنة،العائدة أصوله الى الحضارة اليونانية، ويعني الحكم الذي يقوم على سيادة الشعب وهو الذي يقوم عليه اختيار حاكمهم، والذي تحدّد مهامه عبر الدستور[88].

ب/الثورية

ج/الدولاتية: تعني تركيز مجالات السلطة في يد الدولة، بالتركيز على كل القطاعات، على غرار النشاطات التجارية، التخطيط الاقتصادي، وتشجيع الاقتصاد القومي بتشجيع الصناعة الخاصة.

د/الشعبية: وتعني أن الشعب هو مصدر السلطة أو أن كل أفراد الشعب متساوين في الواجبات والحقوق- بالنسبة للكماليين هو مرادف لكلمة الديمقراطية- .

هـ /العلمانية والقومية: أي فصل الدين عن الدولة والتركيز على الداخلي بدل الخارجي.

بناء على ذلك، يفهم المسار الذي مرّ به النظام التركي بتبنيه للنهج الديمقراطي الذي عزّزه صدور دستور 1982، الذي لا يزال ساري المفعول ليومنا هذا.

2-التمسك بالقومية التركية: لقد مرت القومية التركية بمرحلتين أساسيتن هما:

أ/المرحلة العثمانية الإسلامية: تميّزت المرحلة بعدّة خصائص، أبرزها:

- الدين الاسلامي الرامي إلى وحدة الأمة.
- أولوية الحفاظ على القومية الإسلامية.
- استحداث قوانين من قبل الخلفاء للحفاظ على السلطة بيد الأتراك.

ب/المرحلة الكمالية: ترمز لمرحلة حكم الرئيس الأول لتركيا الحديثة "مصطفى كمال أتاتورك" في الفترة الممتدّة من 1881إلى 1938،وتميزت بالطابع الأمني الذي سيطر على بناء القومية التركية بعد 1923،

---

[87] هزبر حسن شالوخ، " انقلاب 27 ماي 1960 العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية ومعطياتها "، **مجلة كلية التربية**، العدد 4، 2009، ص ص 1-15.

[88] الدكتور سعدوني، **أنواع الأنظمة السياسية من حيث تولية رئيس الدورة**، على الرابط، http://www.univ-oeb.dz/fdsp/wp-content/uploads/2020/03/pdf ، تاريخ التصفّح: 2022/05/27.

بسعي الرئيس "كمال أتاتورك" إلى تكريس نهج الدولة العلمانية، والتحرر من الموروث الذي أثقل كاهل الدولة التركية بعد سقوط الخلافة العثمانية والتوجه الى سياسة الانفتاح[89].

وبهذا الصدد، برزت رؤيتان للقومية التركية، حيث تقوم **الرؤية الأولى** على إلغاء المرحلة العثمانية لقراءة القومية التركية، أما **الرؤية الثانية** فتعتبر المرحلتين مرتبطتين حيث لا يمكن فهم المرحلة الثانية دون فهم مجريات المرحلة الأولى ومميزاتها، إذ تكوّنت جذورها كمجتمع بأبعاده القومية والثقافية وقيمه وحتى ذاكرته الجماعية[90].

وقد تمّ تبني النزعة العلمانية التي تنادي بفصل الدين عن الدولة وأسندت هذه المهمة الى المؤسسة العسكرية التي اعتبرت الوصيّ على ضمان استمرارية علمانية الدولة، حيث أعطت لنفسها دستوريا أحقية التدخل عند ظهور بوادر توجهات جديدة تهدد استمرارية علمانية الدولة[91].

وبالتالي اعتمد دعم المؤسسة العسكرية لدعم التوجّه العلماني على ما يلي:

- دعم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية .
- دعم رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال الكبار.
- توجيه الأداة الإعلامية للرأي العام الداخلي، لضمان تكيّفه مع الوضع المستجد.
- ربط المؤسسة العسكرية علاقات جيدة مع دول الجوار، مما ساعدها على تطوير الصناعات الدفاعية عبر الحصول على تراخيص الإنتاج من البلد المنشأ، مما زاد مشروعيتها لدى الشعب التركي.

3-السعي لتسوية القضية الكردية:

يعتبر الأكراد أكبر أقلية عرقية في تركيا، بحيث يشكلون حوالي 12.5% من مجوع عدد السكان، وقد سعى الأكراد منذ سقوط الخلافة العثمانية إلى تشكيل دولة مستقلة للقومية الكردية، والانفصال عن تركيا بقيادة حزب العمال الكردستاني* ولقيت النزعة الاستقلالية لكردستان، رفضا كليا من الأتراك حيث لم تعترف الحكومة أصلا بوجود قومية لدى الأكراد، وبلغ الصراع مع الحكومة التركية أوجّه سنة

---

[89] علي سيريني، " تركيا والأكراد: الدولة القومية والإجماع الداخلي " **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 87، 1999، ص ص 39 – 48.

[90] **المرجع نفسه**، ص ص 39 – 48.

[91] محمد مقداد، **نفس المرجع**، ص ص 49 – 50.

1984 عندما شن الحزب بقيادة زعيمه "عبد الله أوجلان" صراعا مسلّحا ضد الحكومة التركية في منطقة جنوب شرق تركيا، أسفر عن مقتل أكثر من 40 ألف شخص من الطرفين.

وفي هذا الإطار اتخذّت الحكومة التركية جملة من الإجراءات كاستجابة للمطالب الكردية، لعلّ أهمّها:[92]

- إعطاء أهمية واضحة للمناطق التي يقطن بها الأكراد، بقيام الرئيس التركي ورئيس الوزراء بالعديد من الزيارات الميدانية.
- إطلاق سراح البرلمانية الكردية ليلى زانا وزملائها[93]
- تحقيق تنمية اقتصادية في المناطق ذات الأغلبية الكردية وخلق فرص عمل في المناطق الأكثر فقرا من أجل خفض نسبة البطالة
- تحسين نوعية الخدمات ومنح قروض من طرف الدولة للأفراد بهدف تحسين أوضاعهم المادية.
- إصدار أمر بفك العزلة زعيم الحزب العمل الكردستاني "عبد الله أوجلان" من السجن الانفرادي في سجن جزيرة ايمري الذي يعرف بإجراءاته الأمنية المشددة، وإطلاق سراح البرلمانية الكردية ليلى زانا وزملائها*.

4-خوض التجربة الديمقراطية:

لم تكن دمقرطة تركيا بالأمر السهل، فقد مرت بعدة مراحل وعراقيل في ظل الأزمات العالمية والداخلية، لكن يمكن القول أنها كانت سباقة في دخول العملية الديمقراطية مقارنة بدول العالم الثالث. ورغم الانقلابات العسكرية المباشرة لإسقاط النظام الحاكم، كانت الأوضاع السياسة تستعيد جوها

---

* **حزب العمل الكردستاني:** تأسس في 27 نوفمبر سنة 1978، على يد الطلبة الماركسيين من بينهم عبد الله أوجلان الذي أصبح زعيم الحزب فيما بعد.

[92] محمد مقداد، **نفس المرجع**، ص ص 68 – 69.

* **ليلى زانا:** أسست حزب العمل الشعبي مع مجموعة من السياسيين الأكراد، حيث استطاع الحزب الكردي الفوز ب 17 مقعدا في البرلمان من بينهم زانا ليلى ، وفي مارس 1994 رفعت عنها الحصانة البرلمانية وعن خمسة من زملائها في البرلمان، وقامت الحكومة باعتقالهم في 17 مارس 1994 وحكم عليها بالسجن 15 سنة بتهمة الانتماء لمنظمة غير شرعية، وتم إطلاق سراحها في 8 جوان 2004.

الديمقراطي في أقل من سنة، وكانت العملية الانتخابية تقام في جو من الحرية والشفافية والتعددية الحزبية[94].

ففي بداية قيام الدولة التركية الحديثة وكباقي دول العالم الثالث قامت على أساس حكم الحزب الواحد، وهذا بسبب هشاشة النظام السياسي في بداية تكوينه. لاسيما بعد التمرد الكردي سنة 1925 الذي هدّد الوحدة الداخلية. وتحت شعار "حزب واحد، امة واحدة، زعيم واحد"، تأسس حزب الشعب الجمهوري في 9 سبتمبر 1923، كأول حزب في تركيا الحديثة، إلا أن ذلك لم يمثّل تحوّلا ديمقراطيا مكتمل الأسس، إذ غابت الديمقراطية بمفهومها الغربي، كضمان الحريات وحقوق الأقليات للوصول الى السلطة والتداول عليها ، بذلك يمكن حصر أهم الأسباب التي عرقلت مسار العملية الديمقراطية في هذه المرحلة بما يلي:

- التهديد الكردي الذي نادى بالانفصال لتأسيس دولة قومية للأكراد، والتمرّد الكردي سنة 1925.
- تردي الوضع الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929.

بذلك، كانت بداية التعددية الحزبية في تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،ساهم في بلورتها مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية، لعل أبرزها:

- اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، وتبني تركيا سياسة الحياد حتى سنة 1945.
- انحياز تركيا الى دول الحلفاء بعد انهزام دول المحور.
- انضمام تركيا خلال الحرب الباردة إلى المعسكر الغربي فاتخذت بذلك الديمقراطية كنظام لها والتعددية الحزبية كترجمة واقعية لها.

وفي هذه الظروف أقيمت الانتخابات الثانية في ظل النظام التعددي في 14 ماي 1950، حيث فاز الحزب الديمقراطي بـ 408 مقاعد مقابل 69 مقعدا لحزب الشعب الجمهوري وأعطت هذه التعددية الحزبية الفرصة للعديد من التيارات داخل المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية.[95]

---

[94] محمد نور الدين، **" الديمقراطية والنظام الانتخابي في تركيا "** ، على الرابط:

file:///C:/Users/baha/Downloads/BIM-547885.pdf ، تاريخ التصفّح: 29 ماي 2022.

[95] محمد نور الدين، **نفس المرجع**، ص 25.

يستنتج أن الخيار الديمقراطي التركي قد كان خيارا عقلانيا سمح بتطوير المنظومة الداخلية التركية لتتقبل اختلافاتها وتتخلى عن أساليب العنف والاضطهاد كوسيلة للتواصل فيما بينها، بتجاوزها للتهديدات المنبثقة عن التعدد العرقي والمذهبي و الاديولوجي، ومع ذلك تعتبر الحالة الكردية حالة استثنائية تتطلب معاملة خاصة، أكّدت ذلك الحركات التمرّدية الكردية ضد النظام التي خلّفت خسائر بشرية ومادية معتبرة.

المبحث الثاني: العامل الاقتصادي

حدثت تغيرات على موازين القوى العالمية والإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية ، بسبب الخسائر المادية والبشرية في أوروبا، مما أضعف فرنسا وبريطانيا كقوتين عظميين مسيطرتين - سابقا- على التفاعلات الدولية، وبذلك اتّخذ النظام العالمي شكل الثنائية القطبية، المتمثّلة في كل من المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل بقية الدول تدور في فلك أحد المعسكرين إيديولوجيا، سياسيا واقتصاديا.

المطلب الأول: طبيعة النظام الاقتصادي في كل من مصر وتركيا

لقد انعكس انحياز مصر وتركيا لأحد المعسكرين على طبيعة أنظمتهما وسياستهما الاقتصادية، بالشكل الذي سيتم توضيحه فيما يلي:

1-الخيار الاقتصادي المصري:

منذ ثورة الضباط الأحرار سنة 1952 شهد الاقتصاد المصري نمطين اقتصاديين ، وذلك بسبب المجريات السياسية المتمثّلة في خروج مصر من الاستعمار البريطاني الذي خلف بغضا للغرب ولكل رموز الحضارة الغربية ، خاصة بعد بداية حملة قرار تأميم شركة قناة السويس في 26 جويلية 1956، التي تسبّبت في العدوان الثلاثي عليها بقيادة بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني [96]. وبعد تدخل الاتحاد

[96] ميسون عباس، حسين الجيبوري، " موقف الولايات المتحدة الأمريكية من العدوان الثلاثي عام 1956 وتداعياته"، **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد 5، 2016، ص ص 1771 – 1780.

السوفييتي لإنهاء الأزمة بوقف العدوان الثلاثي،برز التوجّه المصري نحو الإديولوجية الاشتراكية، ترجم في عدة قرارات أبرزها ما يلي :[97]

- الإعلان عن قانون الثورة الزراعية الهادف لإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على الفلاحين الصغار بهدف استصلاحها.
- تأميم الشركات والمنشآت والبنوك والمصانع وتحويل إدارتها الى أيدي الدولة.
- تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوسيع صلاحيات القطاع العام والمشاركة في المشاريع الاقتصادية.
- استحداث هيئات وأجهزة لنشر النظام الاشتراكي مثل: وزارة الإرشاد القومي، كوتة العمال والفلاحين في مجلس الشعب....

غير أن حصيلة هده السياسات لم تكن إيجابية سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، **فداخليا** عانت الحياة السياسية من غياب الحريات على مستوى الممارسة والتعبير، مع تزايد اعتماد السلطة على الآليات القمعية، بهدف إبعاد الشعب عن المشاركة السياسية، أما **خارجيا** فقد دخلت مصر في عدة حروب ومواجهات أبرزها العدوان الثلاثي سنة 1956 والحرب العربية الإسرائيلية الثانية سنة 1967 التي انتهت باحتلال إسرائيل لسيناء، إذ تسبّبت في استنزاف الخزينة وتضخيم نفقات الحكومة مما أدى إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات وبالتالي تراجع الاقتصاد المصري.[98]

بعد وفاة "جمال عبد الناصر" وتولي "أنور السادات" منصب رئيس الجمهورية في سبتمبر 1970، قام بتبني سياسة انفتاحية على الغرب سنة 1974، من أجل توفير الضمانات وتهيئة الجو لاستقبال الاستثمارات الخارجية، خاصة بعد معاناة الاقتصاد المصري من تداعيات أزمة البترول سنة 1973 ، مما أدى لتراجع معدلات النمو واندلاع أزمة تمويل الاستثمارات من طرف الدولة بسبب ضعف إيراداتها.

وفي هذه الظروف، تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي سنة 1977، أين تلقّت مصر قرضا بقيمة 185 مليون دولار بهدف مواجهة عجز ميزان المدفوعات والتضخم وكذا تحسين الأوضاع الاقتصادية، بالاعتماد على سياسة الانفتاح.

---

[97] امجد جمال حجازي، " الكتاب أداة للتشكيل والتحويل الاديولوجي: دراسة ببليوتاريخية تحليلية للحالة المصرية في الحقبتين: الاشتراكية الناصرية، والانفتاحية الساداتية"، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**، العدد 3، سبتمبر 2016، ص ص 195 – 289 .

[98] ميسون عباس، حسين الجيبوري، مرجع سابق، ص 1781.

2- الاقتصاد التركي:

يعتبر الاقتصاد التركي من بين الاقتصاديات الحرة في العالم، وهذا بعد تجاوزه لعدّة أزمات اقتصادية منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923، وزادت النخبة السياسية من انفتاحه بعد الانقلاب العسكري سنة 1980 [99]، إذ اعتبر مشروع الرئيس "توركوت أوزال" سنة 1980 أساسا لدخول تركيا معترك اقتصاديات السوق الحر، عبر تطبيق برنامج الإصلاح والتكييف الهيكلي الاقتصادي.

ومن أهم الأسس التي قام عليها هذا البرنامج هي:[100]

- تفعيل نظام اقتصاد السوق الحر.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي وبلوغ مستوى التنافسية الخارجية.
- الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية.[101]
- تحرير نظام سوق العملات مع تطبيق سياسة مرنة لعمليات التحويل نحو الخارج

أما نتائج هذه السياسة فتمثلت في:

- ارتفاع الناتج القومي الإجمالي بنسبة 5%.
- ازدياد معدل النمو الاقتصادي في فترة التسعينيات من القرن العشرين حتى بلغت 6.8%.
- ارتفاع مستوى الدخل الفردي الى 2530 دولار سنة 2002 وهذا بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت تركيا سنة 2001.

بذلك استطاعت سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة أن تتحكّم في زمام الأوضاع الاقتصادية عبر برنامج يتكوّن من 15 قانونا تمّت الموافقة عليه من قبل البرلمان التركي، لعلّ أبرز ما تضمنه ما يلي:[102]

- إعطاء صلاحيات أكبر للبنك المركزي، والعمل على القضاء على الفساد في البنوك.

---

[99] حامد محمد طه السويدان، " التيار اليساري في تركيا 1970 – 2002 "، **مجلة مركز الدراسات الإقليمية**، العدد 33، 2014، ص 14.

[100] عبد الرزاق دباغ، " الإصلاح والتغيير في تركيا: رؤية اقتصادية"، **مجلة مركز الدراسات الإقليمية**، العدد 20، أكتوبر 2010، ص 11.

[101] مروان عبد المالك، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا 1970 – 2006 "، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 94، 2009 ص ص 131-146.

[102] المرجع نفسه، ص 11.

- العمل على تحقيق الشفافية في النشاطات الاقتصادية .
- تبني سياسة التقشف، والحد من الإنفاق الحكومي.
- التسريع في إجراءات الخصخصة التي من شانها تقوية الشركات وتشجيعها.

وبفضل هذا البرنامج الاقتصادي استطاعت تركيا الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مرّت عليها، وأصبحت تصنف في المرتبة 74 ضمن الدول الأكثر حرية في اقتصادها وبلغت نسبة الحرية فيها 60.8%،لتحتل أيضا المرتبة 60 من بين 163 دولة في دليل الشفافية العالمي سنة 2006. وفيما يلي سيتم توضيح أهم مؤشرات الاقتصاد التركي بعد أزمة 2001 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية لتركيا من 2000 – 2005.

المؤشرت	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو GNP (%)	3.6	5.9-	9.7	9.5	9.9	6.7
التضخم (%)	9.54	4.54	9.44	3.25	6.10	2.8
معدل البطال (%)	5.6	4.8	3.10	5.10	3.10	2.10
ميزان المدفوعات (%)	9.10-	2.16-	3.14-	2.11-	1.8-	2-
الدين الخارجي (%)	3.59	78	9.71	6.60	2.54	4.47
الصادرات (بليون دولار)	7.30	3.34	1.30	1.51	9.66	7.76
الواردات(بليون دولار)	5.54	4.41	5.51	3.69	5.97	5.116

المصدر: Yeldan, 2006, Turkey 2001-2006 Macroeconomics of Post- Crisis Adjustments, http://www.Bikent.edu.tr/~yeldane

المطلب الثاني: توجيه القروض في كل من مصر وتركيا

لقد تم توظيف القروض التي تحصّلت عنها كل من تركيا ومصر بأساليب مختلفة، إذ قامت تركيا باستغلالها في الجانب الإنتاجي على مستوى القطاعين الصناعي والتجاري، أما مصر فوجّهتها الى الجانب الاستهلاكي والنفقات العسكرية، ما خلق تباينا في المسار التنموي للبلدين، حسبما سيتم توضيحه فيما يلي:

1-توجيه القروض في مصر

لقد سعت مصر لتوظيف القروض التي تحصّلت عليها بما يساهم في بناء اقتصادي متماسك قوامه دفع القطاع الاقتصادي نحو التنمية، إلا أن مسعاها قد تأثر بعديد العوامل الداخلية، يمكن تحديدها فيما يلي:

أ/ سياسة إحلال الواردات:

اعتمدت مصر بعد ثورة الضباط الأحرار على "الملك فاروق" سنة 1952، عدّة سياسات اقتصادية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي، وكباقي الدول النامية قامت بالتوجه الى مجال التصنيع لإحلاله محل الواردات، بذلك بنيّت السياسة الاقتصادية المصرية على محاولة تقوية التصنيع لخفض نسبة الاستيراد، وبالدرجة الأولى، خفض معدلات استيراد السلع الاستهلاكية أي السلع التي تكون موادها الأولية محلية على غرار المنسوجات، الأحذية، الصناعات الغذائية، السجائر، والمشروبات أما بالنسبة للواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة فلم تكن مدرجة في الأجندة الاقتصادية بناء على عدّة اعتبارات، أبرزها عدم تواجد رأسالمال الكافي، عدم أهلية اليد العاملة بسبب غياب الكفاءات والمهندسين، وكذا عدم توفّر البنية التحتية اللازمة للصناعات الإنتاجية .[103]

رغم ذلك لم تستطع هذه السياسة الاقتصادية تحقيق زيادة في القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي، ولا التقليل من الاعتماد الكبير على الخارج، حيث سارت في الاتجاه المعاكس، بانخفاض السلع الاستهلاكية الصناعية من 36% سنة 1935 الى 9.5% سنة 1970، في المقابل ازدياد الواردات من السلع الخارجية من 13% سنة 1945 الى 31% سنة 1970، وكذلك بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة حيث ارتفعت من 34% سنة 1945 الى 38% سنة 1970. [104]

---

[103] المرجع نفسه، ص ص 5 – 65.

[104] سامية عمار، " تحرير التجارة وأداء الصادرات الصناعية في مصر"، **مجلة النهضة**، العدد 9، اكتوبر 2001، ص ص 5 – 62.

ب/ الإنفاق العسكري:

يحتل الإنفاق العسكري الصدارة في قائمة الأهداف الإستراتيجية للدولة، إذ يتحدّد حجم الإنفاق بمجموعة من المحددات الداخلية و الخارجية، وبالتالي احتّكم حجم الإنفاق العسكري المصري لعدّة عوامل أهمها :

- التهديدات الخارجية.
- الموقع الجغرافي.
- الكثافة السكانية.
- المواقف السياسية.

فالموقع الاستراتيجي المصري ودورها المهم في المنطقة، وضع المؤسسة العسكرية تحت ضغط ضرورة الدفاع الفعّال عن الأمن وحماية إقليم، خاصة بعد أن تعرّضت مصر الى أكثر من حرب في القرن العشرين نذكر منها:

- حربها مع الكيان الصهيوني سنة 1948.
- العدوان الثلاثي سنة 1956.
- الحرب مع اليمن 1962.
- حرب مع الكيان الصهيوني سنة 1967.
- حرب أخرى مع الكيان الصهيوني سنة 1973.

كل هذه الحروب قامت باستنزاف خزينة الدولة بسبب غياب نظرة إستراتيجية استشرافية، فنذكر مثلا حرب اليمن التي أدّت لخسائر معتبرة للجيش المصري وذلك لسوء التقدير لقوة الخصم، حيث بلغ الإنفاق العسكري في الفترة الممتدّة من 1956 إلى 1966 حوالي 15.6% من الإنفاق العام ،لترتفع الى 18.8% [105]. وقدّر العجز في ميزانيتها العامة بـ 11.3% وهذا ما أجبر الدولة على تغطية ذلك العجز من خلال الاقتراض الخارجي، فارتفعت بذلك نسبة التضخم من 3% سنة 1962 الى 12% سنة 1966[106].

---

[105] خيري ابو العزايم فرجاني، **" اثر الإنفاق العسكري على الاقتصاد المصري"، على الرابط:**

https://ktabpdf.com/watch/pdf#downloads تاريخ التصفّح: 2022/06/04

[106] **المرجع نفسه**، ص ص 42 43.

أما بالنسبة لحربي 1976 و1973 ضد إسرائيل فقد أدت الهزيمة فيهما الى خسائر كبيرة على مستوى مواردها المادية والبشرية ، فقد ارتفع حجم التمويل على الإنفاق العسكري، من 197 مليون جنيه سنة 1966الى 1250 مليون جنيه سنة 1967[107].

بذلك تجاوز معدل الإنفاق العسكري معدل الإنفاق العام الذي بلغ 14.2% ،إذ وجّهت كل الزيادات في الإنفاق العام الى الإنفاق العسكري. كما شهدت الموازنة العامة ارتفاعا في نسبة العجز، حيث تطورت نسبته من 11% الى 13.8% بين فترتي 1967 – 1973،مما دفع الدولة للاقتراض الخارجي من اجل سد العجز ،وهذا ما أدى الى ارتفاع معدل التضخم من 4% سنة 1967 الى 9.7% سنة 1973، وكذلك إلى زيادة في نسبة المديونية الخارجية الى 48% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1998 [108].

2- توجه القروض في تركيا:

عملت تركيا على تسيير القرض التي تحصّلت عليه باستثماره في عدّة قطاعات منتجة، وذلك لخلق بنية تحية اقتصادية قويّة داعمة للمشاريع الاقتصادية مستقبلا، وفيما يلي سيتم بيان سياستها الاقتصادية.

أ-القطاع الزراعي:

بعد صعود الحزب الديمقراطي الى السلطة سنة 1950، انتهج سياسة التقليل من تدخل الدولة على القطاعين الزراعي والصناعي، نقيضا لخلفه حزب الشعب الجمهوري حيث كان يتدخل في جميع الشؤون الاقتصادية. كما أولى الحزب الديمقراطي اهتماما بالجانب الاقتصادي، خاصة بعد تداعيات الحرب العالمية الثانية وما خلفته من خسائر اقتصادية هائلة، فقامت الدولة آنذاك بعدة إجراءات من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية، أهمّها :

- دعم القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات.
- التقليل من حجم الصادرات الخارجية.

[107] **المرجع نفسه**، ص 43.

[108] **المرجع نفسه**، ص 44.

كما قرر الحزب دعم القطاع الخاص عن طريق نقل بعض المشاريع الزراعية التي تحقق أرباحا اقتصادية كبيرة الى المؤسسات الخاصة من أجل تسيير وتنظيم أكثر فعالية وإنتاجية، مثل إنتاج السكر والتبغ وغيرها.

ومع كون الزراعة المهنة الأكثر انتشارا في تركيا، استطاعت تركيا النجاح في استثمارها في هذا القطاع ما جعلها من أهم الدول الزراعية في المنطقة، إذ ساهم إنتاج هذا القطاع في رفع الدخل القومي، تعتبر باعتبار المنتوجات الزراعية من أهم الصادرات التركية، حيث كانت تصل الى نسبة 85% من مجموع الصادرات.

كما قام الحزب بمجموعة من الإجراءات من أجل رفع مستوى الإنتاجية في قطاع الزراعة حيث قام بإصلاح قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر سنة 1945، و القانون الزراعي، إلى جانب إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين لاستصلاحها بعدما كان ما نسبته 62% من سكان تركيا المالكين للأراضي غير مستفيدين منها، أين قامت اللجان الزراعية الحكومية سنة 1952 بتوزيع ما يقارب 87 ألف هكتار من أراضي الدولة الى أصحاب المواشي، بهدف توفير مساحات لرعي المواشي، وكذا تأسيس المصرف الزراعي من اجل دعم الفلاحين عن طريق قروض تمولها الدولة في شكل الجمعيات التعاونية الزراعية، من أجل اقتناء الآلات التي يحتاجها الفلاحين من أجل تطوير قدرتهم الإنتاجية.

ب- القطاع الصناعي:

طلبت تركيا المشورة من البنك الدولي حول كيفية النهوض بهذا القطاع، وبهذا أرسل البنك مندوبين من أجل دراسة الأوضاع الاقتصادية التركية، وقاموا بالخروج بتوصيات مفادها إنشاء مصرف الإنماء الصناعي الذي يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأمد الى أصحاب المعامل الخاصة، بهدف تقوية المؤسسات الناشئة والتشجيع من أجل تأسيس مشاريع جديدة[109].

وكان لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية دور في تطوير من الصناعة التركية، حيث قامت الحكومة التركية بالموافقة على استقبال الأموال الأجنبية، لاستثمارها داخل الوطن، مع السماح بإخراج ما نسبته

---

[109] خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، " احوال تركيا الزراعية والصناعية في ضوء تقارير المفوضية الملكية العراقية في انقرة 1940-1955: دراسة وثائقية تاريخية "، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 20، سبتمبر 2020، ص ص 301 – 312.

10% فقط من الأرباح الى دولة صاحب الاستثمار، مع توفير ضمانات وتسهيلات من أجل توفير المناخ الاستثماري الملائم لنجاح المشاريع. ولعل أبرز الشركات التي استثمرت في تركيا، ما يلي:[110]

- شركة ميشيغان للمواد الكيماوية.
- شركة كات Kat للبناء والتشييد.
- شركة دولفين Dolfen الايطالية لأنابيب الغاز.

و من القطاعات المهمّة التي قامت الحكومة التركية بالاستثمار فيها هو قطاع الصناعات الغذائية، إذ قامت بطلب المساعدة من الخبرة النرويجية والأيسلندية من اجل إقامة شركات متخصصة في الصناعات الغذائية والتي كانت من الحاجات الماسة للاقتصاد التركي[111].

إضافة إلى الصناعات الكهربائية،حيث قامت شركة إلكتريك الأمريكية بتقديم المساعدة من اجل تطوير صناعتها، فقامت تركيا بإنشاء شركة لإنتاج المصابيح الكهربائية بطاقة إنتاجية سعتها 6 مليون مصباح في السنة، وكذلك شركة إنتاج الأسلاك النحاسية والتي تستعمل في شبكات توزيع الكهرباء[112].

المبحث الثالث:علاقة مصر وتركيا بالفواعل الإقليمية والدولية:

يوجد ارتباط وثيق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فالدولة تكون قوية ومؤثرة في السياسة الخارجية بمقدار قوتها في الداخل، أي بمجموع عناصر القوة في القطاع الاقتصادية والعسكرية و السياسي ، فكلما تزايدت عناصر هذه القوة في الداخل أصبحت الدولة أكثر استقلالية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية المصرية:

تأثّر رسم السياسة الخارجية المصرية بجملة الظروف الإقليمية والدولية، وذلك من خلال تحليل سياساتها وتفاعلها الخارجي، وبالتالي جاءت الجزئية لبيان الملامح العامة لها.

---

[110] **المرجع نفسه**، ص ص 301 – 312.

[111] **المرجع نفسه**، ص ص 301– 312.

[112] **المرجع نفسه**، ص ص301- 312.

1- التبعية للمعسكر الشرقي:

بعد تولي نيكيتا خروتشوف الحكم في الاتحاد السوفييتي، أبدى اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، حيث كان الاتحاد السوفييتي أول دولة تعترف بإسرائيل رسميا في 15 ماي 1948 كما لاقت التأييد السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري السوفييتي.

و تعد قرارات للجنة المركزية للحزب الشيوعي سنة 1955، هي الباب الذي فتحه نيكيتا خروتشوف لنشر الاشتراكية في دول العالم الثالث، بهدف صدّ التوسع الرأسمالي الغربي. وكانت أول عملية صاحبت هذا التوسع هو إمداد مصر بالأسلحة والمعدات لإعادة بناء السد العالي، وساعد أيضا الخبراء السوفييت في إنشاء شركات ومؤسسات إنتاجية في مصر منها إنشاء مجمّع الحديد والصلب ومجمع الألمنيوم وانجاز العديد من المشاريع الصناعية، وهذا بعد زيارة الرئيس السوفييتي " ليونيد بريجنيف " كدليل على الدعم السياسي والعسكري لمصر[113].

وقد ازداد التعاون بين الطرفين بعد زيارة الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" برفقة "ياسر عرفات" لموسكو سنة 1968، من أجل لقاء الرئيس السوفياتي "ليونيد بريجنيف" فقامت بدعم منظمة التحرير الفلسطينية عسكريا رغم وجود بعض الاختلافات.

وكان للصراع العربي الإسرائيلي أهمية كبيرة من ناحية العلاقات السوفياتية-المصرية، فبعد هزيمة مصر في حرب 1967طلب الرئيس "عبد الناصر" من الاتحاد السوفياتي دعمها عسكريا من اجل تحقيق التوازن بينها وبين إسرائيل، وهذا بهدف دعم الدول الموالية للاتحاد السفييتي وهنا دخلت علاقة المعسكر الشرقي بمنطقة الشرق الأوسط مرحلة جديد اتسمت باتخاذ قرارات مباشرة وأكثر جرأة، مثل:

- إرسال أكثر من 10 ألف مستشار وخبير عسكري الى مصر بعد هزيمتها في حرب 1967 ضد إسرائيل.
- دعم مصر عسكريا عبر بناء دفاع جوي حيث أرسل الاتحاد السوفييتي مباشرة بعد الحرب: 25 طائرة ميج 21، و93 طائرة ميج 17[114].

---

[113] "الاتحاد السوفيتي بين نارين: كيف تعاملت موسكو مع حرب ال 67"، على الرابط:
https://www.mc-doualiya.com/articles/ تاريخ لتصفّح: 2022/06/07

[114] "اسرار الدعم السوفيتي والكوري لمصر قبل حرب اكتوبر"، على الرابط:
http://group73historians.com/ 1 ، تاريخ التصفّح: 2022/06/07

- إرسال معدات وأسلحة أيضا الى سوريا بهدف دعمها بعد هزيمة في حرب 1973[115].

2- التحول نحو المعسكر الغربي:

توالت الهزائم فترة حكم "جمال عبد الناصر" تحت مظلة المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، في الحربين 1967و1973، وتكبدت مصر خسائر كبيرة ماديا وبشريا، مما أدى بها الى خسارة جزء من ترابها، بعدما استولت إسرائيل على صحراء سيناء بعد هزيمتها سنة1973.

قرر الرئيس أنور السادات بعد توليه الحكم انتهاج سياسة انفتاحية لبرالية غربية على جميع الأصعدة، فتبنى نظام السوق الحر الذي يدعو الى تبني سياسة انفتاحية في الجانب الاقتصادي، كان يهدف بها السادات الى الارتقاء بالاقتصاد المصري الى مستوى التنافسية في الأسواق العالمية. فقد استفاد من تجربة "جمال عبد الناصر"، وفضّل الابتعاد عن تبني سياسة المواجهة خاصة مع إسرائيل بعد إدراكه حجم الدعم الغربي -خاصة الولايات المتحدة الأمريكية- العسكري والاستخبارات والسياسي لإسرائيل، وهذا ما جعلها من الحلفاء الرئيسيين في الشرق الأوسط[116].

وبدأ السادات انتهاج سياسة الانفتاح عن طريق ورقة أكتوبر 1974 التي قام من خلالها برسم المسار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فقد عبر الرئيس السادات على حاجة مصر للموارد الخارجية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وكان القانون رقم 43 لسنة 1973 الذي أصدره السادات، وتم تعديله بقانون رقم 32 لسنة 1977، فاتحا للأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية في عدة مجالات مثل:

- التصنيع.
- الطاقة.
- السياحة.
- البناء والإسكان.
- الفلاحة واستصلاح الأراضي الصحراوية.
- البنوك وشركات التامين

---

[115] " **وثائق بريطانية تكشف معلومات غير مسبوقة عن دور السوفييت في تحديد موعد هجوم مصر وسوريا على اسرائيل"، على الرابط:** https://arabic.rt.com/middle_east/، تاريخ التصفّح: 2022/06/07.

[116] فارس تركي محمود، السياسة الخارجية المصرية 1981 1990،**مجلة الدراسات الاقليمية**،العدد 6، 2007،ص ص 1- 55.

و قد صاحب هذا الانفتاح مجموعة من الإجراءات القانونية التي تهدف الى حماية هذه الاستثمارات الاجنبة، من التأميم والمصادرة والحجز وحتى التجميع، وعدم فرض الحراسة او المراقبة عليها.

وكان لتبني سياسة الانفتاح في عهد الرئيس السادات مجموعة مبررات، بحيث كانت مصر في أزمة اقتصادية بسبب النفقات العسكرية الضخمة التي استهلكتها في حربها مع إسرائيل، بالإضافة الى الخسائر المادية والبشرية التي تسببت في تراجع النشاط الاقتصادي، وهذا ما أدى الى تآكل موارد الدولة بشكل كبير، الأمر الذي جعلها في حاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية، بهدف استثمارها داخل مصر، ومن اجل الاستفادة من التطور المعرفي والتكنولوجي الذي ستجلبه الشركات الأجنبية معها.

وبهذا ازدادت الصادرات المصرية نحو الدول الغربية بين 1973 و1980، إذ ارتفعت من 25% سنة 1970 الى 70% سنة 1980. وبالمقابل تراجعت الصادرات المصرية المتوجهة الى الدول الاشتراكية من 56% سنة 1970 إلى 9% سنة 1980. أما بالنسبة الى الواردات، فقد ارتفعت الواردات الغربية من 55% سنة 1970 الى 81% سنة 1980، أما بالنسبة الى الواردات من الدول الاشتراكية فقد انخفضت من 30% سنة 1970 الى 6% سنة 1980 [117].

و هنا نلاحظ التوجه الجديد الذي تبناه السادات على غرار جمال عبد الناصر، بالتوجه نحو الغرب على حساب العلاقات السابقة مع الاتحاد السوفييتي، وذلك بسبب التراجع الكبير للاقتصاد المصري الذي رأى في التطور الغربي حلا لمشاكله، عبر فتح أبوابه للسوق الحرة عن طريق تبني النظام الليبرالي.

3-اتفاقية السلم ورعاية مسار التطبيع العربي الصهيوني:

بعد انتهاء حرب أكتوبر سنة 1973، سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى محاولة فض النزاع بين الطرفين والتقريب بين وجهات النظر والمصالح، فبدأت المفاوضات بين مصر وإسرائيل، التي عرفت باسم " فك الاشتباك" الأول والثاني في 1974 و1975، والتي تم التوقيع عليها بجنيف، وجاء فيها يلي:[118]

1. انسحاب القوات الإسرائيلية من صحراء سيناء.

---

[117] جابر شاكر ضيران، السويدي، **الرئيس محمد أنور السادات: دراسة في سياسته الداخلية 1970-1981**، رسالة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة البصرة، أكتوبر 2009) ص ص 101 103.

[118] زياد خضر العبد مطر، **" اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993)"**، رسالة ماجستير، (الجامعة الإسلامية، كلية الآداب-قسم التاريخ والآثار، 2013/2012)، ص ص2- 3.

2. إقامة منطقة عازلة في سيناء والتي تقوم الأمم المتحدة بمراقبتها.

3. إعادة المنطقة "العازلة" الى الحكومة المصرية.

4. خروج إسرائيل من الحقول النفطية في ابو رديس وراس سدر.

كما ابدى الرئيس المصري أنور السادات رغبته في زيارة القدس،لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها[119]:

- التخفيف من وتيرة الصراع العربي الإسرائيلي، والتلميح الى محاولة بناء علاقات إقليمية بين الطرفين.
- إعادة بناء الاقتصاد المصري بعد الأزمات التي عصفت به، وذلك من خلال التقرب الى الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الدافع الرئيسي لهذه الزيارة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" الذي قام بإرسال رسالة الى الرئيس أنور السادات، موضحا فيها الخطوات الأولى التي عليه القيام بها من اجل التوجه نحو الصلح معال طرف الإسرائيلي،وكانت نتيجتها عقد مؤتمر كامب ديفيد في 5 سبتمبر 1978، بإشراف أمريكي كمحاولة لإيجاد حل يرضي الطرفين في مختلف القضايا.

وبعد المفوضات التي دامت 13 عشر يوما بسبب تشدد رئيس الوزراء الإسرائيلي حول المطالب المصرية للانسحاب من جزيرة سيناء والتنازل على الضفة الغربية والقدس[120]، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الطرفين بهدف الخروج بمشروع يناسب الطرفين، رغم أن الواضح من الأمر أن مصر قامت بتنازلات كبيرة جدا وبهذا تم التوقيع على الاتفاقية في البيت الأبيض والتي نصت[121] على ما يلي:

- إشراك كل من مصر والأردن وإسرائيل في مفاوضات من أجل حل القضية الفلسطينية .
- تجنب كل وسائل التهديد والترهيب في العلاقات بين مصر وإسرائيل،والالتجاء الى الطرق السلمية لحل النزاعات طبقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .

---

[119] المرجع نفسه، ص ص 11 – 13.

[120] المرجع نفسه، ص 36.

[121] المرجع نفسه، ص ص 41 – 43.

- انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من جزيرة سيناء، مع تمتع مصر بكل سيادتها على ترابها المتفق عليه دوليا.
- السماح بمرور السفن الإسرائيلية غير عسكرية عبر قناة السويس .
- الاستخدام المدني للمطارات الجوية التي خلفها الإسرائيليون لأسباب تجارية .

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية

في إطار الظروف الدولية التي ميّزت المرحلة، تشكّلت السياسة الخارجية التركية بهدف تحقيق اندماج وتكيّف أحسن مع المتغيّرات الدولية، وبالتالي جاء الاعتماد على هذه النقطة لتوضيح المظاهر العامة التي ميّزت السياسة التركية.

1-الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر تركيا حليفا للدول الغربية باعتبارها عضوا في منظمة حلف الشمال الأطلسي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وكان الهدف الرئيسي عند إنشائه في الحرب الباردة صد المد الشيوعي. وكانت تركيا الحليف الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك يعود لأهميتها الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط.

فمنذ إعلان الجمهورية التركية سنة 1923 - بناء على رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لأهميتها في المنطقة- تم إبرام اتفاقية "ترومان" في 12 جويلية 1947 بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الأخيرة باستثمار العديد من رؤوس الأموال، وأقامت العديد من فروع الشركات الأمريكية خاصة شركتيّ:

- **G White**
- **westinghouse Electric**[122].

كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات في المجال التجاري لزيادة الصادرات الأمريكية، وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال مستشارين وخبراء الى تركيا للاستفادة من خبراتهم في مجال السكك الحديدية والنقل البحري، التلغراف، والتلفون والعديد من المجالات، وهذا ما ساهم في تقوية العلاقات التركية الأمريكية[123] .

---

[122] بلال جميل الكفاوين، **" العلاقات التركية – الأمريكية في عهد " حزب العدالة والتنمية 2001-2014"**، رسالة ماجستير(جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، 2015) ص 20.

[123] المرجع نفسه، ص ص 20 21.

و سيتم بيان حجم الاستثمارات الأمريكية في تركيا بين فترتي 1980 و2002 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 13:استثمار الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا من 1990 – 2002:

السنوات	1990	1995	2000	2001	2002
الولايات المتحدةالامريكية	139.4	231.4	291.3	316	311

المصدر: Turkey Office of the Prime Minster Director, General of Press and Information, Ankara,

pp: 90-92,2006

2-الدور التركي في إطار الحرب الباردة:

لعبت تركيا دورا استراتيجيا كبيرا لتركيا لكلا المعسكرين خلال الحرب الباردة، لكن بحكم النظام السياسي العلماني الذي تبنته تركيا والنظام الاقتصادي اللبرالي، وبحكم قرب علاقاتها مع أوروبا، انحازت تركيا الى المعسكر الغربي .

وهكذا تطورت مكانة تركيا ونمت العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها حليفا استراتيجيا لواشنطن في منطقة الشرق المتوسط. خاصة بعد انشاء حلف بغداد بعد اتفاق كل من تركيا و باكستان و ايران و العراق و بريطانيا على تكوين حلف جماعي امني بمراقبة امريكية سنة 1955 في بغداد بالعراق ، و بعد انسحاب العراق من الحلف بسبب الانقلاب الداخلي، تم نقل مقر الحلف من بغداد الى تركيا، كما تم تغيير التسمية من حلف بغداد الى منظمة المعاهدة المركزية[124].

وكان من أهم الأدوار التي لعبتها تركيا خلال الحرب الباردة خلال أزمة الصواريخ الكوبية، التي انتهت في 28 أكتوبر 1962 بعدما وافق خروتشوف على سحب الصواريخ السوفياتية مقابل تعهد كندي بسحب الصواريخ من تركيا وعدم غزو كوبا[125]، فقام الاتحاد السوفييتي بنقل الصواريخ خارج كوبا تحت

[124] "62 عاما على انسحاب العراق من حلف بغداد: القصة كاملة"

https://www.aljazeera.net/news/2021/3/24/62-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%81-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF في: 2022/06/12.

[125] المرجع نفسه، ص 61

إشراف ومراقبة الأمم المتحدة، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالوفاء بوعدها حيث قامت بسحب الصواريخ من تركيا يوم 26 أفريل 1963[126].

كما لعبت تركيا دورا محوريا خلال مرحلة التحالف الدولي ضد العراق1991، كونها دولة مجاورة للمنطقة العربية، هذا ما يجعلها تتاثر بالتطورات النتاجة عن هذه الحرب، و من جهة اخرى تعد تركيا الجناح الجنوبي لحف الشمال الأطلسي، مما سيجعله بضرور مؤيدا للموقف الغربي معى سعي تركيا للانظمام الى الاتحاد الأوروبي[127].

3-علاقة تركيا بالكيان الصهيوني:

اعترفت تركيا بإسرائيل سنة 1949، وكان هذا الاعتراف بعد سلسلة من الاعترافات بدء بالولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا وبريطانيا، حيث كان إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ضمن التوجه التركي نحو الغرب[128].كما سمحت تركيا بالهجرة لليهود الأتراك الى فلسطين، وتوطدت العلاقات التركية – الإسرائيلية أكثر عندما أصبح"عدنان مندريس" رئيسا الوزراء في تركيا سنة 1953، وقام بالتصريح علنا سنة 1954 أن لإسرائيل حق في الوجود، وصاحب هذا الإعلان هجرة أكثر من 34 ألف يهودي تركي الى إسرائيل[129].

وقد قام الطرفين في الخمسينيات من القرن العشرين بعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية في قطاع النقل والتجارة وحتى الثقافة، إذ كانت تركيا تصدر الى إسرائيل القطن والزيوت والفواكه الجافة والمشروبات، وكانت تستقبل الواردات الإسرائيلية التي تمثلت في المنتوجات الصناعية والسلع الاستهلاكية من الأدوية والآلات الكهربائية والكهرومنزلية[130]

ومع ذلك عرفت العلاقات التركية – الإسرائيلية فترات توتر أيضا بسبب بعض القضايا التي لاقت تعارضا في المصالح بين الطرفين، وكان أول توتر بينهما، بعد تأسيس حلف بغداد سنة 1955 الذي جمع كل

---

[126] المرجع نفسه، ص 62

[127] "مواقف وردود الفعل التركية، خلال مرحلة عاصفة الصحراء"

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/27/sec12.doc_cvt.htm في: 2022/06/11.

[128] صالح فاضل بوران، " العلاقات التركية – الإسرائيلية (1990-1998)"،**مجلة كلية التربية للبنات**، العدد 4، 2014، ص ص 1094 – 1101.

[129] المرجع نفسه، 1094 – 1101.

[130] ألان ديكوف، " إسرائيل وتركيا: مفارقات وأفاق"،**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 31، جويلية 1994، 11ص

من العراق وإيران وباكستان وتركيا، بقيادة وإشراف بريطاني وأمريكي،وعدم العضوية الإسرائيلية فيه على خلفية توتر العلاقات التي تجمعها مع العراق.

ثم توترت العلاقات مرة أخرى، بسبب العدوان الثلاثي على مصر، الذي شنته إسرائيل وفرنسا وبريطانيا عبر تحالف عسكري، ردا على قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وطرد الإدارة التابعة لبريطانيا، من خلال عملية عسكرية شنتها القوات الخاصة المصرية. ومع الضغط الذي مارسته الدول العربية على تركيا والرأي العام التركي الذي عارض التطبيع وكذا العدوان قامت تركيا بمنع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، كما قامت بسحب سفيرها من تل أبيب كرد فعل على العدوان الثلاثي على مصر.[131]

لكن لم يدم طويلا جو التوتر بينهما فقد قام الطرفان بعقد اتفاق في أوت سنة 1958 في المجال الأمني، حيث نص الاتفاق على التبادل في عدة مجالات[132]:

- استخباراتية.
- عسكرية.
- دبلوماسية

وكذلك قامت إسرائيل بدعم المؤسسة العسكرية التركية بمعدات وتكنولوجيا عسكرية، ولحساسية الأوضاع في المنطقة فقد عقد هذا الاتفاق سرا بين دافيد بن غوريون والرئيس عدنان مندريس، بهدف صد المد الشيوعي، كخطة تعاونية مشتركة للحليفين الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

خلاصة الفصل الثالث:

بناء على ما جاء ذكره من عناصر في الفصل، تمّ التوصّل لمجموعة الاستنتاجات التالية:

- لقد احتكمت مساعي الاقتراض من صندوق النقد الدولي إلى عدّة عوامل داخلية وخارجية، فالعوامل الداخلية قد ارتبطت بشكل النظام السياسي في كل من تركيا ومصر، أما العوامل الخارجية فتتمثّل في تبعات الحربين العالميتين الأولى والثانية.

---

[131] المرجع نفسه، 11ص.

[132] المرجع نفسه، 11 ص .

- إن عملية توجيه القروض قد اختلفت بين الطرفين التركي والمصري، أين يلاحظ نجاح في تركيا في تدعيم بنيتها ونشاطها الاقتصاديين على عكس مصر التي التي تم تحسن قراءة ظروفها السياسية والاقتصادية بشكل يسمح لها بهندسة سياسات ناجحة.
- إن مسار العملية التنموية يتأثر بنوع القيادة السياسية وبإيديولوجياتها وهذا ما كشفته التجربتين التنمويتين التركية والمصرية

الخاتمة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تعرض الاقتصاد الدولي إلى مجموعة من الصدمات والاختلالات بسبب ما خلفته الازمات الاقتصادية والسياسية من خسائر ضخمة، ففكرت دول الحلفاء باستحداث مؤسسات دولية جديدة، من أجل تعويض عصبة الامم التي لم تنجح في حل الأزمات الدولية، من أجل تجنب وقوع أزمات اقتصادية كأزمة الكساد الكبير سنة 1929، التي خلفت وراءها انكماش اقتصاديات أغلب دول العالم.

لذلك تم عقد مؤتمر "بريتن وودز" سنة 1944، بحضور 44 دولة استضافتهم الولايات المتحدة الامريكية، ومن خلاله تم انشاء أهم منظمتين دوليتين، من أجل تنظيم النظام المالي والنقدي العالمي، والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولقد اوكل لصندوق النقد الدولي مهمة ادارة النظام النقدي الدولي، من اجل تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف، ومساعدة الدول الاعضاء على معالجة مشاكلها الاقتصادية التي ترتبط بميزان المدفوعات، ومنع الاختلال في قيمة العملات. لكن مع انهيار قاعدة الذهب المتفق عليها في نظام "بريتين وودز" سنة 1971 وإعلان نيكسون عن انهاء قابلية تحويل الدولار الامريكي الى ذهب، فقد صندوق النقد الدولي دوره الرئيسي الذي تأسس من أجله. و بعد ظهور اقتصاديات العالم الثالث المتميزة بتخلفها وارتفاع نسبة المديونية فيها، استعاد صندوق النقد الدولي دوره لمعالجة ازمة المديونية في الدول النامية، عبر انشاء اليات جديدة تتمثل في برامج الاقراض واعادة الجدولة، وفرض شروط قاسية كفتح اقتصاديات هذه الدول على الاسواق العالمية من اجل ربطها بالاقتصاد العالمي. و هنا نلاحظ أن الصندوق قد تبنى إيديولوجية الدول الغربية الهادفة الى تحويل اقتصاديات الدول النامية الى اقتصاديات رأسمالية ليبرالية.

لقد مرت هذه العملية بعدة تحديات، اثرت على الأوضاع الداخلية للدول النامية التي عرفت انقلابات عسكرية وانتفاضات شعبية، بسبب عدم نجاعات السياسات الاصلاحية وعدم تحقيق النضج الاقتصادي والسياسي الكافيين من أجل مواكبة اقتصاديات الدول المتقدمة. وهذا ما جعلها تعيش أزمات أخرى على المستوى الاقتصادي والسياسي.

وعليه حاول الصندوق استحداث أساليب و أدوات جديدة للتعامل مع خصوصية الدول النامية التي تتميز باعتمادها على قطاع أحادي ريعي على حساب القطاعات الاخرى، مع مراعاة الجانب الاجتماعي في برامجها، والاوضاع السياسة غير المستقرة لهذه الدول باعتبارها دول حديثة النشأة.

وهذا ما بينته تجربتي كل من مصر وتركيا، حيث أن لكل خصوصياتها، سواء الاجتماعية أو السياسية او الاقتصادية أو حتى الثقافية، فكل هذه العوامل ساهمت في تبني كل دولة لمسارها الخاص من تجاربها الخاصة في التعامل مع برامج صندوق النقد الدولي. لذلك تباينت النتائج بين الفشل والنجاح في كل تجربة، وفقا لجملة المحددات التي دعمت مسار التنمية الاقتصادية والمسار الاصلاحي في كلا البلدين.

لقد بينت الدراسة عن متغير السلطة السياسية من بين المتغيرات التي تحدد مدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى قدرتها على استغلال قدراتها سواء كانت مادية من مواد اولية وقروض او مساعدات، أو بشريا من ناحية استغلال القدرات والكفاءات، وكذا التحكم والحفاظ على الاستقرار الداخلي. وهذا ما استطاعت فعله تركيا بعد صعود حزب العدالة والتنمية بقيادة "أردوغان" باستغلاله لقدرات دولته وخبراتها في جانب الإنتاجي سواء في القطاع الزراعي او الصناعي، وأيضا قدرته على التحكم في استقرار المجتمع وتجنب اي انفصال أو تمرد. وهذا ما جسدته سياسته مع الأكراد ورغم الصعوبات التي واجهتها الانظمة السابقة في التعامل مع هذه القومة ، الا انه استطاع ارضاء كل الاطراف عبر سياسات اصلاحية مست كل القوميات والإثنيات داخل الدولة.

اما بالنسبة لمصر فعدم قدرتها على التخلص من تسلطية الحكم فيها، سيما ان كل رؤساء مصر منذ ثورة الضباط الاحرار سنة 1952 خريجي المؤسسة العسكرية، أدى إلى غياب الخبرة الاقتصادية من الناحية الانتاجية والاستثمارية. فالفكر أدى إلى تعطيل الالة الاقتصادية،

- تعتبر مصر و تركيا من الدول النامية التي عاشت ظروف سياسية و اقتصادية قاسية كباقي الدول النامية، و من اجل اصلاح الاوضاع الاقتصادية لكل منهما وتحقيق التنمية الاقتصادية، لجأت الدولتان الى صندوق النقد الدولي، وبعد تبني نظام السوق الحر، وسياسة الانفتاح والتحرير التجاري تدهورت الاوضاع الاقتصادية، وسجلت عجزا في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، بالإضافة لتسجيل ارتفاع في معدل التضخم وفي حجم المديونية الخارجية.

وبالتالي قام الصندوق بمساعدة كل من مصر و تركيا، عن طريق اعطائهما قروض تمويلية مصحوبة بمجموعة من السياسات والبرامج الاصلاحية – في إطار المشروطية السياسية- بغرض معالجة مشاكلهما الاقتصادية.

ويلاحظ ان تجربتيّ مصر وتركيا قد أخذت منحى مغايرا رغم اشتراكهما في نفس الاوضاع في بداية التجربة، حيث لم يكن المسار الاصلاحي بالسهل لكلا الدولتين لكن بعدها كان لكل دولة تجربتها الخاصة،

حيث ان التجربة المصرية مرت بالعديد من المراحل، بعد تبنيها النظام الاشتراكي في اعقاب الحرب الباردة، و لعبها الدور القيادي في المنطقة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، ادخلها في ازمات اقتصادية كبيرة بسبب انهاك الخزينة جراء النفقات العسكرية . ومع صعود السادات واعتبارا من النتائج التي وصل اليها الاقتصاد الوطني بعد الهزيمة في حربي 1967 و 1973، اختار التوجه الى المعسكر الغربي و تبني سياسة انفتاحية، من اجل الحصول على المساعدات و المعونات، وكانت مصر اول دولة وقعت معاهدة الصلح مع اسرائيل سنة 1979، وتلقت بعدها قروض ومساعدات من طرف صندوق النقد الدولي مع سياسات الاصلاح، ورغم الاعفاءات التي رافقتها لم تستطع مصر تحقيق الهدف المنشود، لكن الملاحظ أن توقيت الاقراض كان متأثرا بالعامل السياسي.

اما بالنسبة الى تركيا فقد استطاعت في مطلع القرن الواحد و العشرين تحقيق نتائج ايجابية، بعد تبنيها لسياسة اصلاح اقتصادي مؤطرة من طرف صندوق النقد الدولي، وهذا بفضل صعود حزب العدالة والتنمية، الذي قام بعملية اصلاح مست جميع المستويات والمجالات، مستفيدا من التجارب الطويلة في طريق الانفتاح الاقتصادي. فمنذ تأسيس تركيا الحديثة سنة 1923، كان لها الاسبقية في مواكبة الانظمة الغربية، بتنبيها النظام العلماني وسهر المؤسسة العسكرية على الحفاظ عليها بحكم عضويتها في حلف الشمال الاطلسي، وتبنيه لتجربة التعدد الحزبي رغم الاضطرابات التي حدثت، إلا أنها كانت مجرد دليل على التجربة المبكرة التي عاشتها مقارنة بغيرها من الدول النامية الأخرى. و هذا ما ساعدها على الاستفادة من التجارب والمضي قدما نحو الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي رغم الصعوبات التي واجهها القطاعين معا، والتي شكلت حصيلة لا باس بها من تجاربه السابقة، لتصبح بمثابة المرجعية لتجنب الاخطاء السابقة وبناء ركيزة من الانجازات السابقة .

وعموما يمكن سرد النتائج العامة للدراسة فيما يلي:

- يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة مالية تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف التي تم اقرارها في مؤتمر **"بريتن وودز"**.
- استطاع صندوق النقد الدولي استحداث اليات تمويل جديدة، من اجل مواكبة التطورات السياسية و الاقتصادية التي عرفها العالم .
- حمل استقلال دول العالم الثالث، مجموعة من التحديات واجهتها هذه الدول سواء على الصعيد الداخلية او الخارجي، الامر الذي دفعها للجوء الى برامج صندوق النقد الدولي .

- لعب العامل السياسي دورا مزدوجا في الحصول على قروض صندوق النقد الدولي والاستفادة من برامجه هذا من جهة، ومن جهة اخرى كان العامل الرئيسي في فشل هذه الاصلاحات بسبب عدم وجود ارادة سياسية.
- تبني تركيا الحديثة منذ تأسيسها سنة 1923 لسياسة الحليف للدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، سهل عليها عملية حصولها على قروض الصندوق النقد الدولي، كما أن تجربتها المبكرة للحياة الديموقراطية، اكسبتها فعالية في تحقيق الاستقرار السياسي الذي بدوره ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وتخلص الدراسة إلى جملة من التوصيات كما يلي:

- يجب على صندوق النقد الدولي، باعتباره منظمة اقتصادية عالمية عند صياغة برامجه الداعمة للدول النامية، مراعاة خصوصية كل دولة السياسية والاجتماعية والحضارية، من اجل ضمان نجاعة هذه البرامج.
- على الدول النامية الطامحة لتحقيق تنمية اقتصادية، ان تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، الذي يعد من العوامل المساعدة في ادارة أمثل لمواردها المادية والبشرية بهدف توفير الجو المساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تأمين المحيط الاقليمي للدولة، وتبني سياسة حسن الجوار، والاختيار الانسب للحليف الاستراتيجي سيساعدها على تبوء مكانة أحسن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويمكنها من إقامة شراكات استراتيجية تمنحها قيمة مضافة.

قائمة المراجع:

أولا: قائمة المراجع بالغة العربية:

1-الكتب:

- كارل، ادوارد هريت ، **العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح 1919**، ترجمة سعيد شيخاني، دار الجيل، بيروت، 1992.
- متولي، عبد القادر السيد، **الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية،2009.
- قادري، عبد العزيز، **صندوق النقد الدولي: الاليات و السياسات**، دار هومة، الجزائر،2005 .
- هيكل ، محمد حسنين، **خريف الغضب**، الطبعة المصرية الكاملة، مصر، سلسلة جدران المعرفة، 2006.

2- المقالات من المجلات:

- ابو جابر، سليم، " الاخوان المسلمون في مصر "، **مجلة ابحاث العلوم التربوية والاجتماعية**، - العدد 5، ديسمبر 2001.
- ارس، تركي محمود، "السياسة الخارجية المصرية 1981 1990"، **مجلة الدراسات الاقليمية**، العدد 6، 2007.
- بوران ، صالح فاضل ، " العلاقات التركية – الاسرائيلية (1990-1998)"، **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد 4، 2014.
- الجيبوري ، ميسون عباس حسين ، " موقف الولايات المتحدة الامريكية من العدوان الثلاثي عام 1956 و تداعياته"، **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد 5، 2016.
- حجازي، امجد جمال، "الكتاب اداة للتشكيل و التحويل الاديولوجي: دراسة ببليوتاريخية تحليلية للحالة المصرية في الحقبتين: الاشتراكية الناصرية، و الانفتاحية الساداتية"، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات و المعلومات**، العدد 3، سبتمبر 2016.

- هزبر، حسن شالوخ ، "انقلاب 27 ماي 1960 العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتتوركية و معطياتها "، **مجلة كلية التربية**، العدد 4، 2009.

- الحويش، ياسر، **"حقوق السحب الخاصة مفهومها واقعها ومستقبلها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** . العدد الثاني . 2014 .

- خالد، عبد الوهاب عبد الرزاق، "أحوال تركيا الزراعية والصناعية في ضوء تقارير المفوضية الملكية العراقية في انقرة 1940-1955"، **مجلة أداب المستنصرية**، العدد 45، 1 سبتمبر 2020.

- -خليل، ابراهيم، جلود، ميثاق خير الله، " العلاقات الخليجية التركية 1973 1990 "، **مجلة الدراسات الاقليمية**، العدد 05، 2008.

- دباغ، عبد الرزاق ، "الاصلاح و التغيير في تركيا: رؤية اقتصادية"، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية**، ع 20، اكتوبر 2010.

_ ديكوف، الان ، "اسرائيل و تركيا: مفارقات و افاق"، **مجلة شؤون الاوسط**، العدد 31، جويلية 1994.

- الربوزي، عبد اللطيف ، "قراءة تحليلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر "، **مجلة المنارة للدراسات القانونية و الادارية**، العدد 36، ديسمبر 2021.

- زروقة، إسماعيل، " جدلية السياسية و العسكرية في تركيا و انعكاساته على محاولة انقلاب 2016"، **مجلة المعيار**، العدد 01 ،2021.

- رواء، زكي يونس الطويل ، "تركيا و صندوق النقد الدولي (2000-2002) "، **مجلة دراسات إقليمية** العدد 12، 2018.

- السويداني، حامد محمد طه ، "التيار اليساري في تركيا 1970 – 2002 "، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية**، العدد 33، 2014.

- السيد، احمد نافعة حسن، "الادارة السياسية لازمة التحول من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الاحزاب في مصر "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 112، جوان 1988.

- سيريني، علي ، "تركيا و الاكراد : الدولة القومية و الاجماع الداخلي"، **مجلة شؤون الاوسط**، العدد 87، 1999.

- الطويل، اماني ، "معركة حكم مصر بين الجيش و الاخوان "، **مجلة سياسات عربية**، العدد 4 ، سبتمبر 2013.

- عابد، فضيلة ، "التجربة المصرية في الاصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولي"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، العدد 02 مارس 2009.

- النداوي، خيضر عباس احمد ، "التحولات السياسية و التطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات و التجليات و الاحتمالات المستقبلية "، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، العدد 88، 2016.

- عبد الرزاق، خالد عبد الوهاب ، "احوال تركيا الزراعية و الصناعية في ضوء تقارير المفوضية الملكية العراقية في انقرة 1940-1955: دراسة وثائقية تاريخية "، **مجلة أداب المستنصرية**، العدد 20، سبتمبر 2020.

- قادري، عبد العزيز، " قراءة في موارد صندوق النقد الدولي و طرق استعمالها: دراسة في القانون الدولي الاقتصادي"، **مجلة الإدارة** ، العدد الأول، جوان 2000.

- عبد المالك، مروان ، "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية و الاجنبية في تركيا 1970 – 2006 "، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 94، 2009.

- علا، عادل علي، " الازمة المالية العالمية: تأثيرها و طرق مواجهتها"، **مجلة النهضة**، العدد الأول، جانفي 2013.

-عمار، سامية ، تحرير التجارة و اداء الصادرات الصناعية في مصر "، **مجلة النهضة**، العدد 9، اكتوبر 2001.

- العوضي، هشام، **" الاسلاميون في السلطة: حالة مصر "**، مجلة المستقبل العربي، العدد 413، جويلية 2013.

- فرج، ابراهيم ابراهيم نيفين،" أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية "، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 71 ،صيف 2015.

- محمد السعيد ابراهيم، " تركيا والاختيار الصعب بعد احداث ايران "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 56 ،أفريل 1979.

- المقداد، محمد، "سياسة تركيا الداخلية في ضل سلطة حزب العدالة و التنمية (2002-2009) التنمية الاقتصادية و المسالة الكردية: حالتي دراسة "، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب**، العدد الأول، 2012.

– نور الدين محمد، " الديمقراطية والنظام الانتخابي في تركيا"، **مجلة شؤون الاوسط**، العدد 99، جويلية 2000.

– رجب، هدى ، " التجربة المصرية في الاصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة الصندوق النقد الدولي "، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، العدد 2، 2009.

– ولد الشيباني، ختار " المديونية الخارجية للبلدان النامية " **مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية**، العدد 04، 2013.

3-القواميس:

-موسوعة اللغة العربية، " تورغوت اوزال"

https://mimirbook.com/ar/7e946ed3f16?fbclid=IwAR0BMPCrbCeI74agugIW_fMQSyMAE83UiWmsj6-25hJ1vVVMXe_KqEMfRss في: 2022/05/20

4-المذكرات والرسائل الجامعية:

- سنكيهي ، ابو القاسم ، عبد القادر حاج أحمد، **ازمة الصواريخ الكوبية اكتوبر 1962 و تأثيرها على العلاقات الدولية بين المعسكرين الشرقي و الغربي**، مذكرة ماستر،(جامعة ادرار، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، 2015/2014).

- الكفاوين، بلال جميل ، **العلاقات التركية – الامريكية في عهد "حزب العدالة و التنمية 2001-2014**، رسالة ماجستير(جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، 2015).

- بعداش، وليد، **صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر-مصر**، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيض- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، 2015).

- داودي ،ميمونة، **ظهور الازمات المالية دراسة ازمة الكساد الكبير 1929-1933**، مذكرة ماجستير،(جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،2014/2013).

- العبد مطر ، زياد خضر ، **اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الاسرائيلية و اثرها على القضية الفلسطينية 1978-1993**، رسالة ماجستير، (الجامعة الإسلامية كلية الآداب-قسم التاريخ و الآثار، 2013/2012).

- السويدي، ضيران جابر شاكر، **"الرئيس محمد انور السادات: دراسة في سياسته الداخلية 1970-1981"**، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة البصرة، اكتوبر 2009).

- علا، محمد حسن، **العلمنة في تركيا العثمانية بين عامي 1909-1924**، رسالة ماجستير، (جامعة دمشق: كلية الآداب-قسم تاريخ، 2018).

- بوصبع، بلال غبغوب عبد اللطيف، **إصلاحات اليات الصندوق النقد الدولي في ادارة الازمات المالية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد الصديق بن يحيى،جيجل، 2019).

-منصوري، سعدان. **اثار المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية دراسة حول الوضع الاقتصاد الجزائري 1989-2018**، اطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس. سطيف. 2018).

5- المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية:

- https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/aaa.pdf القسم الثاني و الثالث من المادة 4، صفحة 21، التصفح: 25افريل 2022.

- "قرار رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الاعمال العامة رقم 1590"، الجريدة الرسمية، العدد 404 ،31اكتوبر سنة 1991.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري، " الميزان التجاري لجمهورية مصر العربية " https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6128&ind_id=212

- نشرة صندوق النقد الدولي ، أوت 1994.

- بيان صحفي رقم 501/16 " المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة 12 مليار دولار امريكي في اطار تسهيل الصندوق المدد" ، صادر عن الصندوق النقد الدولي ، 11 نوفمبر 2016 . https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive

6- المقالات من الجرائد:

- دريسكول ، دايفد ، "ما هو صندوق النقد الدولي؟"،ترجمة محمد حسن يوسف، نشر هذا البحث في الجامعة الامريكية بالقاهرة،جريدة الاولى الاقتصادية،الكويت ، الاعداد 143-146 من 1996/08/19 و حتى 1996/9/9. في : 2022/05/11.

- -مجموعة البنك الدولي تمدد استراتيجيتها الحالية في مصر لمدة عامين" بيان صحفي، 2019/04/30،

7-المواقع الالكترونية:

- مهدى ، فاطمة محمود ، تاريخ الأزمات من الكساد الكبير حتى عصرنا الحالي، 6من محرم 1441 هـ 5 سبتمبر 2019 السنة 144 العدد.https://gate.ahram.org.eg/daily/News/.aspx التصفح في : 2022/06/11.

- ://

/C:/Users/baha/Downloads/BIM-547885.pdf في: 29 ماي 2022

- "ا

سلحة الحسم في حرب اكتوبر"

http://group73historians.com/ في 2022/06/07.

- محاضرات الدكتور سعودي للنظم السياسية " انواع الانظمة السياسية من حيث تولية رئيس الدولة" http://www.univ-oeb.dz/fdsp/wp-content/uploads/2020/03/Copie-de-.pdf في: 2022/05/27.

- **وثائق بريطانية تكشف معلومات غير مسبوقة عن دور السوفييت في تحديد موعد هجوم مصر و سوريا على اسرائيل"**

https://arabic.rt.com/middle_east/- في: 2022/06/07.

- رجاني، خيري ابو العزايم ف، **" اثر الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري".** https://ktabpdf.com/watch/-pdf#downloads في: 2022/06/04.

- الاتحاد السوفيتي بين نارين: كيف تعاملت موسكو معى حرب ال 67"-https://www.mc-doualiya.com/articles/ في: 2022/06/07.

- أسرار الدعم السوفيتي والكوري لمصر قبل حرب اكتوبر"

- محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي، https://www.annd.org/uploads/summernote/two31614342350.pdf، 26التصفح في افريل2022.

- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/04/30/world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-maintain-momentum-on-reforms في : 2022/05/14

- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangemen

- "62 عاما على انسحاب العراق من حلف بغداد: القصة كاملة"

- https://www.aljazeera.net/news/2021/3/24/62-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%81-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF في: 2022/06/12.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Journals :

- Human Rights Watch, **IMF : Prioritize Social Protection in Eygpt**, 04 april 2022.

- Quoted in : Hurriyet, 26 Ocak 1980

2-International Report's:

- Firas salah khader jubouri, mdher nassar sulaiman saadoun, " The Program of Economic Reform and its Impact on the Economic Situation in Turkey 1980-1983 ", **Journal of Historical and Cultural Studies**, Faculty of Education for Humanities/history, 10(37), 2018.
- **IMF: Prioritize Social Protection in Egypt Loan Talks**. https://www.hrw.org/news/2022/04/04/imf-prioritize-social-protection-egypt-loan-talks. le 14/05/2022, **Quoted in : Hurriyet, 26 Ocak 1980**

3-Website :

- ARAB NEWS, **Egyptian Headline Inflation Rises as Food Costs Jump**, 10 june 2019. https://www.arabnews.com/node/1508776/business-economy , le:11/06/2022.
- **États-Unis : Histoire** -Larousse : https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/la_crise_de_1929/187370 , le:20/04/2022.
- Louis Blin, **Le renouvellement de l'accord entre l'égypte et le fonds monétaire international est ses conséquences** , 10 mai2022 https://journals.openedition.org/ema/1110?gathStatIcon=true&lang=fr , le :11/06/2022.
- Sandra Kollen Ghizoni, Fe**deral Reserve Bank of Atlanta** https://www.atlantafed.org/research/economists/analysts/kollen-ghizoni-sandra , le:11/06/2022.
- LehrmanLewis E, **The Nixon Shock Heard 'Round the World Monday**, August 15, 2011 -

https://www.wsj.com/articles/SB10001424053111904007304576494073418802358 , le: 14/05/2022.

فهرس الجداول:

الجداول	الصفحة
الجدول 1: يبين تطور الديون الخارجية لمصر خلال الفترة 1973 – 1982	33
الجدول 2: يبين برامج الصندوق و المبالغ المتفق على سحبها من حقوق السحب الخاصة	34
الجدول 3: تطور العجز في الميزان المدفوعات لفترة 1990- 1994	40
الجدول 4: تطور العجز في الميزان التجاري لفترة 1990 - 1994	41
الجدول 5: تطور العجز في الميزان التجاري المصري من 2016 – 2019 بالمليون دولار	42
الجدول 6: يبين نسبة الفقر في مصر سنة 2017	43
الجدول 7: تطور نسبة التضخم من 1990 الى 1999	50
الجدول 8: تطور الميزان التجاري التركي من 1980 1983 مليون دولار.	52
الجدول 9: نسبة الصادرات الصناعية و الزراعية التركية لمدة 1980 – .1983	53
الجدول 10: يبين تطور المديونية الخارجية من فترة الممتدة من سنة 1999 – 2001	54
الجدول 11: تطور الناتج المحلي الاجمالي من 1997 – 2001	55
الجدول 12: بعض المؤشرات عن الاقتصادالتركي من 2000 – 2005	68
الجدول 13: استثمار الولايات المتحدة الامريكية في تركيا من 1990 – 2002	79

الفهرس

مقدمة: 1
الفصل الاول : التعريف بصندوق النقد الدولي 10
المبحث الاول : صندوق النقد الدولي :دراسة في النشأة و الأهداف : 10
المطلب الأول: نشأة الصندوق النقد الدولي: 10
1- دور الأزمة الاقتصادية في إنشاء الصندوق: 10
أ-اندلاع الأزمة في الولايات المتحدة: 11
2- تداعيات الأزمة على المستوى العالمي:..... 11
أ-آثار الأزمة على فرنسا :..... 12
ب.ألمانيا :..... 12
المطلب الثاني: تأسيس صندوق النقد الدولي:..... 13
1-- دور مشروعيّ كينز و وايت في بلورت فكرة تأسيس صندوق النقد الدولي :..... 13
أ- مشروع كينز 13
ب-مشروع وايت :..... 14
2- المؤتمر التأسيسي للصندوق..... 15
3- أهداف صندوق النقد الدولي ووظائفه:..... 16
المبحث الثاني: مصادر تمويل الصندوق النقد الدولي 17
المطلب الأول : الموارد العادية 17
1-حصص الدول الأعضاء 17
2- الإقتراض 19
أ- الاتفاق العام للاقتراض :..... 19
ب اتفاقات الاقتراض الجديدة:..... 20
ج- بيع الذهب:..... 20
د- حقوق السحب الخاصة : 21

المطلب الثاني: طرق الاستفادة من الصندوق: 22
1- القروض 22
2/ آليات المساعدة الخصوصية : 24
أ- الآليات الدائمة: 24
ب- الاليات المؤقتة : 27
ج- ألية التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي: 28
خلاصة الفصل: 28
الفصل الثاني : تجربة مصر و تركيا مع صندوق النقد الدولي 30
المبحث الاول: تجربة مصر مع الصندوق النقد الدولي 30
المطلب الاول: أسباب لجوء مصر لصندوق النقد الدولي: 31
1-عجز الموازنة العامة: 31
2-أسباب عجز الموازنة العامة في مصر : 32
2-ازمة المديونية الخارجية : 32
المطلب الثاني: اتفاقيات الصندوق مع مصر: 34
1- برنامج التثبيت الاقتصادي 1977: 35
2/ قرض الصندوق النقد الدولي 1991-1993: 36
3/قرض صندوق النقد الدولي 2016: 37
المطلب الثالث: تقييم دور الصندوق النقد الدولي في تحقيق التنمية في مصر 38
1-تقييم دور الصندوق بعد برنامج التثبيت 1977: 39
أ- انتفاضة الشعب ضد ارتفاع الأسعار: 39
ب- عجز ميزان المدفوعات : 39
ج- ارتفاع الديون الخارجية : 39
2/تقييم برنامج 1991-1993: 40
أ- عجز ميزان المدفوعات : 40
ب- عجز الميزان التجاري: 40

3/تقييم اداء برنامج 2016: 41
أ- الميزان التجاري:..... 41
ب - التضخم:..... 43
المبحث الثاني: تجربة تركيا مع صندوق النقد الدولي..... 44
المطلب الأول اسباب لجوء تركيا للصندوق النقد الدولي:..... 44
1/تركيا خلال الحرب العالمية الثانية : 44
2/أزمات تركيا خلال فترة السبعينيات : 45
أ- أسباب الأزمة 45
ب- انعكاسات الأزمة 46
المطلب الثاني: برامج الصندوق النقد الدولي مع تركيا..... 47
1/ برنامج صندوق النقد الدولي 1980: 47
أ- اقتصاد السوق الحر:..... 47
ب- التصنيع:..... 48
2/برنامج الصندوق النقد الدول 1999:..... 49
المطلب الثالث: تقييم دور البرامج 51
1/تقيم برنامج الاصلاح الاقتصادي 1980:..... 51
أ-الميزان التجاري :..... 51
أ-نسبة الصادرات الصناعية و الزراعية التركية : 52
2/تقييم دور برنامج الصدمة 1999: 53
أ- المديونية الخارجية :..... 53
ب- الناتج المحلي الإجمالي : 54
خلاصة الفصل: 55
الفصل الثالث: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مسار الاستدانة في كل من تركيا ومصر 56
المبحث الأول: العامل السياسي..... 56

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي المصري 56
1-سيطرة الجيش على السلطة: 56
2- تبني القومية العربية والصراع مع الإخوان المسلمين: 57
أ/علاقة الإخوان بالنظام الملكي: 58
ب/الإخوان وجمال عبد الناصر: 58
ج/الإخوان والسادات: 59
د/ الإخوان وحسني مبارك: 59
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي 60
1- تبني العلمانية: 60
2-التمسك بالقومية التركية: 61
3-السعي لتسوية القضية الكردية: 62
4-خوض التجربة الديمقراطية: 63
المبحث الثاني: العامل الاقتصادي 65
المطلب الأول: طبيعة النظام الاقتصادي في كل من مصر وتركيا 65
1-الخيار الاقتصادي المصري: 65
2- الاقتصاد التركي: 67
المطلب الثاني: توجيه القروض في كل من مصر وتركيا 69
1-توجيه القروض في مصر 69
أ/ سياسة إحلال الواردات: 69
ب/ الإنفاق العسكري: 70
2/ توجه القروض في تركيا: 71
أ-القطاع الزراعي: 71
ب- القطاع الصناعي: 72
المبحث الثالث:علاقة مصر وتركيا بالفواعل الإقليمية والدولية: 73
المطلب الأول: السياسة الخارجية المصرية: 73

1- التبعية للمعسكر الشرقي: 74
2- التحول نحو المعسكر الغربي: 75
3-اتفاقية السلم ورعاية مسار التطبيع العربي الصهيوني: 76
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية 78
1-الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية: 78
2-الدور التركي في إطار الحرب الباردة: 79
3-علاقة تركيا بالكيان الصهيوني: 80
الخاتمة: 83
قائمة المراجع 87
الفهرس 97

–